

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



التحول الديمقراطي في السودان بين التدخل الخارجي والانقسام الداخلي منذ 2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إشراف:

إعداد الطالبة:

د . عبد النور زيام

البعثة شيماء

لجنة المناقشة:

رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. أيت وأعراب مسيفة
مشرفا و مقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. عبد النور زيام
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. سامي كعبيش

الموسم الجامعي: 2026/2025

الإهداء :

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى : (وقل رب زدني علما)

(سورة طه ، الآية 114)

إلى كل من كانا سندي و ملاذي في كل خطوة، إلى أبي العزيز الذي حصد الأشواك من أجلي ليمهد لي طريق النجاح، إلى من تعب بصمت، وكان مثالا للقوة و الصبر و العطاء، أهديك ثمرة هذا الجهد المتواضع عربون وفاء لا يفيك حقك.

إلى أمي الحبيبة ، من كانت دعواتها ترافقني في كل امتحان وكل لحظة ضعف ، إلى القلب الذي منحني الطمأنينة و الروح التي غرست في الأمل و الثقة ، دمت لي نورا وبركة لا تتطفئ

إلى عمتي الغالية، التي احتضنتني طوال سنوات الدراسة، وكان بيتها لي وطنا ثانيا مليئا بالدفع و الدعم شكرا لكرمك و صبرك ووقوفك إلى جانبي في أصعب الأيام

إلى جدي العزيزة، أسأل الله أن يلبسك ثوب الصحة و العافية، و أن يشفيك شفاء لا يغادر سقما، و يطيل في عمرك بينا بالخير

إلى أستاذي الفاضل و مشرفي الدكتور عبد النور زيام ،

أهدي لك هذه المذكرة لفضلك علي ، كنت النور في درب التردد ، والعون في زمن التحديات ، ولك مني كل التقدير و العرفان على كل هذه السنوات

إلى كل من امن بي ، و ساندني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة ،

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و تقدير :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله " (رواه الترمذي)

أخص بالشكر أستاذي و مشرفي الدكتور عبد النور زيام ، الذي لم يبخل علي بعلمه ، ولا بتوجيهاته القيمة وكان دوما حاضرا بالنصح و التشجيع .

و أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل ، الذين كان لهم الفضل بعد الله في تشكيل رؤيتنا العلمية ، و تنمية قدراتنا الفكرية ، عرفانا لما قدموه من علم و توجيه كريم ، وما بذلوه من جهد في سبيل ترسيخ قيم المعرفة .

كما أوجه شكري العميق إلى أخواتي الغاليات ، منال و نور الهدى و ميرال رفيقات أيامي و سندي في لحظات التعب ، شكرا لكن على دعمكن الدائم ، وعلى الكلمات التي كانت تخفف عني ثقل الطريق .

فلكن مني أصدق مشاعر الامتنان و المحبة .

و أختتم بشكر كل من ساندني، و دعمني بكلمة طيبة، أو دعاء صادق فلکم جميعا، مني جزيل الشكر و خالص الدعاء بالتوفيق و السداد.

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في عملية التحول الديمقراطي بالسودان منذ عام 2019 ، مركزة على تحليل العلاقة بين الانقسامات الداخلية و التدخلات الخارجية و تأثيرهم المحتمل على استقرار المرحلة الانتقالية .يقع هذا البحث في سياق التحولات السياسية التي شهدتها السودان عقب سقوط نظام عمر البشير ، و التي صاحبته صراعات محورية بين المكونات المدنية و العسكرية ، فضلا عن تزايد الأدوار الإقليمية و الدولية في توجيه مسار الأزمة السياسية السودانية .

تستهدف الدراسة إدراك طبيعة التفاعلات السياسية التي أثرت في مسار التحول الديمقراطي و الكشف عن تأثير التدخلات الخارجية و الانقسامات الداخلية في إعاقه تأسيس نظام ديمقراطي مستقر . كما تسعى إلى بيان دور الأطراف الفاعلة السياسية على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية في صياغة المرحلة الانتقالية .

وقد استندت الدراسة إلى جملة من المناهج البحثية ، وأبرزها المنهج الوصفي التحليلي ، و المنهج التاريخي ، و المنهج تحليل المضمون وذلك بهدف تحليل الأبعاد السياسية و القانونية المتعددة التي تتقاطع مع المرحلة الانتقالية في السودان .

وقد خلصت الدراسة إلى أن التحديات التي واجهت التحول الديمقراطي في السودان مردها إلى تضافر مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية . يأتي في مقدمتها الصراع المستمر بين المكونات المدنية و العسكرية و تضائل التوافق السياسي ، إضافة إلى التدخلات الإقليمية و الدولية التي أسهمت في تفاقم الأزمة و عرقلة مسار الانتقال الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية :

التحول الديمقراطي ، التدخلات الخارجية ، الانقسامات الداخلية ، المرحلة الانتقالية ، الاستقرار السياسي، العلاقات الدولية،السودان.

Abstract:

This study examines the democratic transition in Sudan since 2019 by analyzing the relationship between internal divisions and external interventions and their impact on the stability of the transitional period. The study emerged in the context of the political changes that followed the fall of Omar al-Bashir's regime, accompanied by conflicts between civilian and military forces, as well as increasing regional and international involvement in Sudanese affairs.

The study aims to understand the political dynamics that influenced the democratic transition process and to reveal the extent to which external interventions and internal divisions contributed to obstructing the establishment of a stable democratic system. It also highlights the role of local, regional, and international actors in shaping the transitional phase.

The research relies on several methodological approaches, mainly the descriptive-analytical method, the historical method, and content analysis, in order to examine the political and legal dimensions related to Sudan's transitional period. The study concludes that the failure of democratic transition in Sudan is the result of the interaction between multiple internal and external factors, most notably the conflict between civilian and military components, weak political consensus, and regional and international interventions that deepened the crisis and hindered democratic transition .

Keywords :

Democratic transition, external intervention, internal divisions, transitional period, political stability, international relations, Sudan.

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول:مدخل مفاهيمي و نظري لفهم الظاهرة

المبحث الأول: الديمقراطية والتحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية كمفهوم سياسي

المطلب الثاني:مفهوم التحول الديمقراطي و أشكاله

المطلب الثالث:النظريات المفسرة لتحول الديمقراطي

المبحث الثاني:واقع النظام السياسي السوداني

المطلب الأول:نشأة النظام السياسي بعد الاستقلال

المطلب الثاني:الإطار الدستوري و القانوني لنظام

المطلب الثالث : واقع النظام التعددية الحزبية و التحالفات السياسية

المبحث الثالث: الجغرافية السياسية للسودان

المطلب الأول : الموقع الجغرافي و الأهميته الإستراتيجية

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية كعامل محدد للأهمية الجيوسياسية في السودان

المطلب الثالث : انعكاسات الأهمية الجيوسياسية على مكانة السودان الاقتصادية و الدولية

الفصل الثاني: التحول الديمقراطي بين الانقسام الداخلي و التدخل الخارجي

المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي 2019

المطلب الأول: سقوط نظام عمر حسن البشير و بداية المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني : تعثر الانتقال و الصراع الشراكة المدنية _العسكرية (2021/2019)

المطلب الثالث: من الحرب 2023 إلى واقع الانسداد السياسي الراهن

المبحث الثاني : التدخلات الخارجية في السودان

المطلب الأول: دور القوى الإقليمية على مسار التحول الديمقراطي في السودان

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية و الإقليمية في التعامل مع الأزمة السودانية

المطلب الثالث: التنافس الدولي و تأثيره على التحول السياسي في السودان

المبحث الثالث: الانقسامات الداخلية في السودان و أثرها على مسار التحول الديمقراطي

المطلب الأول: الانقسام داخل المؤسسة العسكرية في السودان

المطلب الثاني: الانقسام الجغرافي في السودان و علاقته بالبنية القبلية

المطلب الثالث: انعكاسات الانقسامات الداخلية على مسار التحول الديمقراطي في السودان

خاتمة

حق كفة

لقد حظيت دراسة التحولات الديمقراطية باهتمام بحثي متزايد ضمن مجالي العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العقود الأخيرة ، ويعزى هذا الاهتمام بشكل خاص إلى تنامي الأزمات السياسية في العديد من الدول النامية وما صاحب ذلك من دعوات شعبية ملحة لإرساء أنظمة سياسية تقوم على مبادئ المشاركة و التعددية و تصون الحقوق و الحريات . بيد أن مسارات الانتقال الديمقراطي قلما تتسم بالاستقرار إذ تتشكل طبيعة هذه المراحل و تتحدد فرص نجاحها أو تعثرها بتأثير مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية المتشابكة .

يمثل السودان حالة دراسية بارزة لتحولات سياسية عميقة و معقدة شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة ، وذلك نتيجة لتغيرات جوهرية طرأت على بنية نظامه السياسي و أثرت في ديناميكيات توازناته الداخلية فقد انخرط السودان في مرحلة انتقالية اتسمت بالاضطراب السياسي و الأمني الواضح ، في ظل تنامي النزاعات بين المدني و العسكري و تعمق الانقسامات بين مختلف الفاعلين السياسيين وقد أثر هذا الوضع بشكل مباشر على سير عملية بناء المؤسسات الانتقالية وعلى كفاءة إدارة الشأن العام .

تزامنت هذه المرحلة أيضا مع تزايد ملحوظ في أدوار الفاعلين الإقليميين و الدوليين فيما يتعلق بالقضية السودانية ، سواء عبر مبادرات الوساطة السياسية أو من خلال أشكال متعددة من الدعم و التأثير . هذا التطور نقل الأزمة السودانية من مجرد قضية داخلية إلى إطار يتداخل مع توازنات و مصالح إقليمية و دولية معقدة وقد أسهم هذا التشابك بين العوامل الداخلية و الخارجية في زيادة تعقيد مسار الانتقال الديمقراطي مما جعله أكثر عرضة للمخاطر و تكرار حالات عدم الاستقرار .

تعد دراسة التحول الديمقراطي في السودان ذات أهمية أكاديمية و سياسية ، خاصة بالنظر إلى السياق الذي تتكشف فيه هذه التحولات لاسيما في الدول التي تتسم بهشاشة مؤسساتها و تعدد مراكز القوة السياسية و العسكرية فيها كما تتيح هذه الدراسة إمكانية تعميق فهم العلاقة المتبادلة بين الانقسام الداخلي و التدخل الخارجي ، وتحديد مدى تأثيرهما على إمكانية إرساء نظام سياسي ديمقراطي مستقر .

ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال دراستنا الموسومة : "التحول الديمقراطي في السودان بين التدخل الخارجي و الانقسام الداخلي منذ 2019" وسيتم تسليط الضوء على أبرز العوامل التي أثرت في المرحلة الانتقالية سواء كانت أزمات داخلية أو تدخلات إقليمية و دولية ، كما تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية للتفاعلات السياسية التي ميزت هذه الفترة .

إشكالية الدراسة:

في ضوء التغيرات السياسية السريعة في السودان منذ عام 2019 ، ظهرت صعوبات مرتبطة بتأثر البلاد داخليا وإقليميا وعالميا خلال المرحلة الانتقالية . هذا يستدعي دراسة لفهم هذه التفاعلات و تأثيره في إنجاح التحول الديمقراطي و استقرار المؤسسات.

سوف نحاول عبر هذه الدراسة الإجابة على السؤال البحثي الآتي:

كيف أثر التدخل الخارجي في مسار عملية التحول الديمقراطي في السودان منذ 2019 ؟

وفي سياق معالجة الإشكالية تضمنت الدراسة جملة من الأسئلة الفرعية كالتالي :

_ ما المفاهيم الأساسية و المقاربات التحليلية التي تساعد على فهم مسار عملية التحول الديمقراطي ؟

_ ما أبرز أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوداني منذ 2019 ، وما دوافعه الجيوسياسية ؟

الفروض العلمية:

_ يرتبط نجاح مسار عملية التحول الديمقراطي بمدى قدرة القوى و المؤسسات الدولة الداخلية على إدارة الخلافات السياسية .

_ كلما تصاعدت حدة التدخلات الخارجية ، كلما تزايدت الانقسامات الداخلية و تعرقل مسار التحول وعكس صحيح أي كلما تزايدت الانقسامات الداخلية زادت حدة التدخلات الخارجية .

الأهمية العلمية و العملية للدراسة :

تركز هذه دراسة على محاولة فهم مسار عملية التحول الديمقراطي في السودان وعلاقته بالتدخلات الخارجية ، وعموما هذه الدراسة تكمن أهميتها في :

الأهمية العلمية: تبرز الأهمية الدراسة من خلال تناولها لمسار التحول بالسودان في فترة حديثة مليئة بالصراعات السياسية و الأمنية حيث تضافرت العوامل الداخلية مع التأثيرات الخارجية الإقليمية و الدولية في صياغة نتائج المرحلة الانتقالية . يعتبر هذا الموضوع أساسيا في مجال العلاقات الدولية ، و بالأخص عند دراسة التحولات السياسية في الدول ذات المؤسسات الضعيفة و تعدد مراكز القوة . و تزداد

قيمة الدراسة لمحاولتها فهم طبيعة العلاقة بين الانقسام الداخلي و التدخل الخارجي كعناصر رئيسية تؤثر على استقرار التحول الديمقراطي ، وهو ما يساعد على تعزيز الفهم النظري للتفاعلات السياسية خلال المراحل التحول بإضافة إلى ذلك تقدم الدراسة تحليلا لحالة راهنة ، مما يثري المصادر العلمية المتعلقة بدراسات التحول الديمقراطي في البيئات الانتقالية ، كما أهمية الدراسة أيضا في إمكانية استعمال نتائجها في دراسات مستقبلية تتناول تجارب التحول سياسي مماثلة ، وهو الأمر الذي يعزز الربط بين النظريات و التطبيقات العملية ويدعم تطوير البحث العلمي في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية .

_ الأهمية العملية : تتبع أهمية هذا البحث من فحصه للوضع الحالي للتحول الديمقراطي في السودان في فترة انتقالية صعبة . هذا يسمح بفهم أعمق للصعوبات السياسية و المؤسسية التي تواجه بناء نظام حكم مستقر عبر تحليل تأثير الخلافات الداخلية و التدخلات من الخارج يمكن لنتائج البحث أن تقدم تحليلا يساعد صناع القرار و السياسيين على فهم التفاعلات المؤثرة في عملية التحول ، و كيفية تقليل العقوبات التي تعرقل استقرار المؤسسات في المرحلة الانتقالية . كذلك يوفر البحث أساسا معرفيا يمكن استعماله في دعم الحوار السياسي و تشجيع الاتفاق بين القوى الوطنية ، عن طريق إظهار أهمية معالجة الخلافات السياسية بآليات مؤسسية تقلل من فرص الصراع وتدعم التحول الديمقراطي . بجانب هذا ، قد تساعد نتائج البحث مراكز البحوث و المتهمين بالشأن السياسي على فهم أوسع لكيفية تأثير البيئة الإقليمية و الدولية على التحولات السياسية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية . كما تظهر الأهمية التطبيقية أيضا في إمكانية استخدام نتائج البحث عند وضع سياسات أو خطط تهدف إلى دعم الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات سواء التي تساند التحول الديمقراطي و هذا يعزز فرص تحقيق استقرار سياسي دائم في السودان.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مسار التحول نحو الديمقراطية في السودان منذ عام 2019، وسوف تركز على كيفية تأثير العوامل الداخلية و الخارجية على عملية التحول حيث تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

_ تحليل الوضع الحالي للتحول الديمقراطي من خلال متابعة تطورات المرحلة الانتقالية و أطوارها الأساسية بعد عام 2019.

_ بحث طبيعة الخلافات الداخلية بين القوى السياسية و العسكرية و توضيح انعكاساتها على استقرار مؤسسات الحكم الانتقالي.

_ دراسة دور التدخلات الإقليمية و الدولية في توجيه مسار التحولات السياسية و تأثيرها على توازنات القوى الداخلية .

_ فهم العلاقة بين المؤثرات الداخلية و الخارجية في تحديد فرص نجاح أو فشل التحول الديمقراطي.

_ توقع المستقبل السياسي في ضوء المعطيات الراهنة، لتقديم تحليل لمسارات الاستقرار أو استمرار المشكلات.

أسباب اختيار الموضوع :

عادة ما يركز اختيار الباحث لموضوع بحثه على مجموعة من المبررات والتي تنقسم ما بين مبررات ذاتية و أخرى موضوعية سنوردها فيما يلي:

أولا : الأسباب الذاتية :

_ فضول البحثي لفهم العوامل التي أعاققت مسار التحول الديمقراطي في السودان منذ 2019 .

_ اهتمامي بدراسة قضايا التحولات السياسية في إطار تخصص العلاقات الدولية، و بالأخص التحول الديمقراطي في الدول التي تشهد أزمات سياسية معقدة.

_ رغبتني في تعميق معرفتي الأكاديمية بتحليل التفاعلات بين العوامل الداخلية و الخارجية و تأثيرها على استقرار الأنظمة السياسية .

_ ميلي لدراسة القضايا الحالية التي تجمع بين الجانب السياسي و الاستراتيجي ، و أهمية ذلك في تطوير المهارات البحثية و التحليلية .

ثانيا : الأسباب الموضوعية :

_ أن موضوع التحول الديمقراطي في السودان حديث و يرتبط بتطورات سياسية سريعة، مما جعله محط اهتمام أكاديمي و بحثي.

__ أهمية الحالة السودانية كمثال يعكس تداخل الأبعاد الداخلية و الإقليمية و الدولية في رسم مسارات التحول الديمقراطي.

__ وجود صعوبات حقيقية تواجه بناء المؤسسات السياسية في المرحلة التحول وهو ما يستدعي دراستها لفهم طبيعة هذه الصعوبات و تأثيراتها.

__ الحاجة إلى دراسات تسهم إثراء الأبحاث حول التحول الديمقراطي في البيئات السياسية غير المستقرة .

حدود الدراسة :

1.النطاق الزمني : يركز هذا العمل على الفترة ابتداء من عام 2019 ، لأنها تشكل نقطة تحول مهمة في السياسة السودانية هذه الفترة شهدت بداية الترتيبات الانتقالية و ما تبعها من تطورات أثرت في عملية التحول نحو الديمقراطية .

2. النطاق المكاني : يقتصر نطاق هذا العمل على تحليل الوضع السياسي في السودان ، مع إشارة إلى الجوانب الإقليمية و الدولية المتعلقة بالتدخلات الخارجية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المرحلة التحول الديمقراطي .

المناهج المعتمدة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج علمية متكاملة لتحليل مسار التحول الديمقراطي و تفسير العوامل المؤثرة فيه خلال المرحلة الانتقالية ، مع التركيز على تفاعل الانقسامات الداخلية مع التأثيرات الخارجية .

1. المنهج الوصفي التحليلي : استخدم هذا المنهج لرصد أهم الأحداث السياسية المرتبطة بالتحول الديمقراطي منذ عام 2019 ، وذلك من خلال وصف طبيعة المرحلة الانتقالية و تحليل مواقف السياسيين بالإضافة إلى دراسة الصعوبات التي اعترضت بناء المؤسسات السياسية .

2. المنهج التاريخي: استخدمنا المنهج التاريخي لتتبع تطور النظام السياسي منذ الاستقلال، و ذلك لفهم الخلفيات التاريخية للأزمات و الانقسامات التي أثرت في المسار السياسي وربطها بالسياق العام للمرحلة الانتقالية.

3. منهج تحليل المضمون: من خلال هذا المنهج، قمنا بدراسة محتوى الوثائق الرسمية و الاتفاقات السياسية و التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية و الدراسات الأكاديمية المتعلقة بموضوع التحول الديمقراطي، و ذلك لاستخلاص المؤشرات التي تفسر طبيعة الانقسام الداخلي و أبعاد التدخل الخارجي.
4. الإقتراب القانوني: اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني لفحص النصوص الدستورية و الوثائق المنظمة للمرحلة الانتقالية، و ذلك بهدف فهم الإطار القانوني الذي يحكم عملية التحول الديمقراطي وتأثيره على تنظيم العلاقة بين المؤسسات السياسية خلال هذه المرحلة.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحث عبود عبد الحق بالكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة خيضر بسكرة ، بعنوان "معوقات بناء الدولة في إفريقيا : دراسة حالة جنوب السودان "المنجزة في الموسم الجامعي 2020/2019 ، حلت الرسالة العوامل البنوية و التاريخية و السياسية التي تعرقل تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة مع التشديد على المصاعب التي تواجه الدول حديثة الاستقلال في بيئة سياسية و أمنية صعبة ، كما سعت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تعيق عملية بناء الدولة مع التركيز على أثر الصراعات العرقية و ضعف المؤسسات السياسية بجانب دور التدخلات الخارجية وتأثير الاستعمار في تشكيل طبيعة النظام السياسي . استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة ، مدعوما بأسلوب التحليل الوصفي و الأسلوب التاريخي ، كما استعانت بعدد من النظريات مثل التحديث و نظرية التبعية بالإضافة إلى أسلوب الدولة الفاشلة لفهم طبيعة التفاعلات السياسية و الاجتماعية المؤثرة في عملية بناء الدولة وخلصت الدراسة إلى أن تعثر بناء الدولة في جنوب السودان سببه تداخل عوامل داخلية هشاشة المؤسسات و ضعف التوافق السياسي كما أكدت أن عدم وجود مشروع وطني شامل ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار ، بالرغم من أهمية هذه الدراسة في إظهار العوامل المؤثرة في بناء الدولة الإفريقية إلا أنها اهتمت بالجانب السياسي و الأمني بشكل أكبر بينما كان تحليل مسارات التحول الديمقراطي كمدخل لإعادة بناء الشرعية السياسية و المؤسسات محدودا، بناء على ذلك تهدف دراستنا الحالية بعنوان التحول الديمقراطي في السودان بين الانقسام الداخلي و التدخل الخارجي منذ عام 2019 إلى معالجة هذا النقص، من خلال التركيز على تفاعلات القوى السياسية و العسكرية داخل السودان ، و تأثير التدخلات

الإقليمية و الدولية في تغيير موازين القوى ، لفهم أعمق لمشكلة الانتقال الديمقراطي في دولة تعاني من انقسامات عميقة .

الدراسة الثانية :

مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحث بغيل إيهاب الدين بالكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشهيد العربي التبسي _ تبسة _ ، بعنوان تداعيات النزاع في السودان على الأمن الإقليمي (2025/ 2019) المنجزة في الموسم الجامعي 2025/2024 ، حللت هذه الدراسة النزاع السوداني بين عامي 2019 و 2025 مع التركيز على تطوراته في ظل التغيرات السياسية و العسكرية بعد سقوط نظام البشير . حاولت فهم طبيعة النزاع من أسبابه الداخلية ، و تعدد الأطراف المشاركة فيه ، إضافة إلى دور اللاعبين الإقليميين و الدوليين في تعقيد الوضع . كما بحثت الدراسة في تأثير النزاع على الأمن الإقليمي موضحة آثاره على الدول المجاورة من خلال تدفق اللاجئين و انتشار السلاح وزيادة التوترات الحدودية مما جعل الأزمة السودانية تهدد استقرار المنطقة كما بحثت الدراسة في تأثير النزاع على الأمن الإقليمي . لكنها ركزت بشكل أساسي على الآثار الأمنية للنزاع ، ولم تتعمق في دراسة عملية التحول الديمقراطي نفسها أو كيفية تأثير الانقسام الداخلي مع التدخلات الخارجية على تعطيل الانتقال السياسي . لذا تهدف دراستنا الحالية إلى الانتقال من دراسة تداعيات النزاع إلى تحليل أسباب فشل التحول الديمقراطي كما سيتم ذلك من خلال الربط بين الانقسام الداخلي بين الفاعلين السياسيين و العسكريين و تأثير التدخلات الإقليمية و الدولية على إعاقة بناء نظام ديمقراطي مستقر في السودان .

الدراسة الثالثة:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للباحثين حسين قنوعة و محمد ميلوده بالكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشهيد حمه لخضر _ الوادي _ بعنوان " تحديات التحول الديمقراطي في دولة السودان " ، المنجزة في الموسم الجامعي 2022/2021 تتناول هذه الدراسة موضوع التحول الديمقراطي في السودان ، و تحلل العقبات التي تواجهه . كما تتبع الدراسة التطور الزمني للنظام السياسي منذ استقلال البلاد في عام 1956 و توضح سمات المناخ السياسي المحلي و أثره في مسيرة التحولات الديمقراطية. كما ناقشت مجموعة المشكلات الداخلية و بالأخص دور الجيش و الصراعات بين الأحزاب و الحروب الأهلية و كذلك المشكلات الخارجية المتعلقة بتأثير دول الجوار و المجتمع الدولي ، و تحاول توقع مستقبل التحول

الديمقراطي في ظل التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2019. وعلى الرغم من أهمية هذه الفكرة في تقديم نظرة شاملة عن إشكالية التحول الديمقراطي إلا أن الدراسة ركزت على الوصف و العرض التاريخي أكثر من التحليل التفسيري المتعمق كما أنها لم توضح بدقة طبيعة العلاقة بين الانقسامات الداخلية و التدخلات الخارجية في شرح تعثر المسار الانتقالي ، لذلك سنحاول من خلال دراستنا الحالية تقديم معالجة تحليلية تركز بشكل أكبر على المرحلة الانتقالية الحالية ، من خلال الربط بين العوامل الداخلية و الخارجية لفهم أسباب تعثر التحول الديمقراطي بصورة أعم .

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين ، حيث يتناول كل فصل بعدا نوعيا من أبعاد التحول الديمقراطي في السودان منذ عام 2019 ، وقد جرى تصميم هذا التقسيم ضمن تسلسل منهجي يهدف إلى إرساء صلة واضحة بين الإطار النظري و المقاربة التطبيقية للجوانب المتعددة للموضوع .

الفصل الأول : يعنى بتقديم الأساس النظري و المفاهيمي للدراسة حيث يتناول هذا الجزء مفهومي للديمقراطية و التحول الديمقراطي ، مستعرضا أبرز المقاربات و النظريات التي تفسر مسارات الانتقال السياسي السوداني ، ويحلل أبرز خصائصه الجغرافية و الخارجية التي قد تؤثر في مسار التحول الديمقراطي . يهدف هذا التحليل إلى إرساء أرضية تمكن من فهم أعمق للتفاعلات السياسية المميزة للمرحلة الانتقالية .

الفصل الثاني : يتناول واقع التحول الديمقراطي في السودان منذ عام 2019 حيث يتضمن ذلك تحليلا لتطورات المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط نظام عمر البشير ، مع إيلاء اهتمام خاص لطبيعة العلاقة بين المكونين المدني و العسكري و كذا تقييم أثر الانقسامات و الصراعات الداخلية على استقرار هذه المرحلة ، كما يتناول هذا الفصل كذلك دور الفاعلين الإقليميين و الدوليين في التعامل مع الأزمة السودانية و يحلل انعكاسات التدخلات الخارجية على مسار التحول الديمقراطي في السودان .

بناء على هذا التقسيم المنهجي، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للعوامل المتعددة التي أثرت في مسار التحول الديمقراطي في السودان ويتم ذلك عبر الربط بين الأبعاد النظرية و التطبيقية، بغية فهم أعمق لطبيعة الأزمة الراهنة .

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي و نظري لفهم

الظاهرة

يمثل هذا الفصل الأساس الفكري الذي تقوم عليه الدراسة ،حيث يطرح موضوع التحول الديمقراطي إشكاليات نظرية متعددة ،خاصة عند تناوله في سياق دول تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات ويعد فهم هذه الإشكالية خطوة أساسية قبل الانتقال إلى دراسة أي حالة تطبيقية ، باعتبار أن التحليل النظري يوفر الأدوات المفاهيمية التي تسمح بتفسير الظواهر السياسية و تحليل مساراتها المختلفة .

وانطلاقاً من ذلك يسعى هذا الفصل إلى تقديم الأسس النظرية التي يقوم عليها البحث ،من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالديمقراطية و التحول الديمقراطي ، مع إبراز أهم المقاربات و النظريات الفكرية التي تناولت هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى استعراض العوامل التي تساهم في نجاحه أو تعيق مساره ،لاسيما في السياق الخاص بالدول النامية .

المبحث الثاني يسلط الضوء على واقع النظام السياسي السوداني، و ذلك من خلال تحليل بنيته الأساسية وخصائصه المميزة، مع الوقوف عند الإشكاليات التي تواجه عملية بناء الدولة.

أما المبحث الثالث فيتعلق بالجغرافيا السياسية للسودان، إذ يتم استكشاف موقعه الاستراتيجي وأهميته والجيوسياسية،مع تحليل العوامل المؤثرة على السياسة الداخلية و الخارجية ، و علاقتها بعملية التحول الديمقراطي.

يهدف هذا الفصل إلى بناء قاعدة معرفية متينة وواضحة لفهم التحول الديمقراطي من منظور أكاديمي شامل، حيث يمهد بذلك لفهم تأثير كل من التدخلات الخارجية و الانقسامات الداخلية على الاستقرار السياسي في السودان ،بما يساهم في الربط بين الجانب النظري والتحليل التطبيقي،ويعزز قدرة البحث على تقديم رؤية شاملة لمسار التحول الديمقراطي في البلاد .

المبحث الأول: الديمقراطية و التحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية كمفهوم سياسي

الديمقراطية هي أحد أشكال الحكم التي تكون فيه السلطة للشعب. وقد اهتم الفلاسفة والمفكرون على مر العصور بكيفية تنظيم الديمقراطية عمليا، وكذلك بالشروط و الأوضاع اللازمة لضمان نجاحها، ويعود الاهتمام المبكر بهذا الموضوع إلى اليونان القديمة.

ولكي نفهم الديمقراطية ووضعها الحالي في العالم، من الضروري أن نكون على دراية بالنقاشات الرئيسية حول معناها، وأن نعرف الخصائص الأساسية التي تميز الديمقراطية في عالم اليوم، بالإضافة إلى فهم تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نوعية الديمقراطية.

معنى الديمقراطية واسعا ويشمل أبعادا مختلفة، لكنه في جوهره يشير إلى حكم الشعب. ويعود أصل كلمة "ديمقراطية" إلى اليونانية، حيث تعني كلمة demos "الشعب"، وكلمة kratos "الحكم". ومنه فإن الديمقراطية تعني "حكم الشعب".¹

— جان جاك روسو: الديمقراطية هي عندما يستطيع صاحب السيادة في المقام الأول أن يعهد بأمانة الحكم إلى الشعب كله أو الجزء الأكبر منه، بحيث يكون هناك من المواطنين الحكام أكثر من المواطنين الأفراد ويطلق على هذا الشكل من الحكومة الديمقراطية.²

— ذهب بعض المفكرين إلى اعتبار أن الديمقراطية، إلى جانب كونها نظاما للحكم، تجسد مبدأ المساواة في الحقوق والفرص و المعاملة، سواء من حيث الإقرار النظري بهذا المبدأ أو من خلال ممارسته الفعلية داخل المجتمع.

غيورغ سورنسن، "الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 17

<https://books.google.com/books?hl=fr&lr=&id=iRNfEAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA7&dq=%D8%A7%D9%84%D8%A9%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9+%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%B1%D8%AA+%D8%AF%D8%A7%D9%84&ots=Tx8cW2awc1&sig=PXENFqdtKKnh27UMO-rpsOUlv5U>¹

« dspace.qou.edu/bitstream/194/1717/1/1271-4743-1-PB.pdf », s. d., consulté le 26 janvier 2026, <https://dspace.qou.edu/bitstream/194/1717/1/1271-4743-1-PB.pdf>.²

2 نشأة الديمقراطية

تعد الديمقراطية من أقدم الأفكار السياسية التي سعى الإنسان من خلالها إلى تنظيم الحكم على أساس مشاركة الشعب في اتخاذ القرار. وقد عرفت هذه الفكرة تطورات متعددة عبر التاريخ، اختلفت فيها أشكال الممارسة وحدود المشاركة بحسب السياقات الزمنية والاجتماعية. ويعد النموذج الكلاسيكي نقطة الانطلاق الأولى لفهم نشأة الديمقراطية وتطورها اللاحق:

1 الديمقراطية الكلاسيكية : أثينا

الحضارة الديمقراطية في المدن الإغريقية، ولاسيما أثينا قامت على أساس مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتشابهة. فقد أتاح الاقتصاد القائم على عمل العبيد للكثير من المواطنين الأحرار التفرغ للشأن العام، ما عزز شعورهم بالهوية والانتماء داخل المجتمع وميزهم عن العبيد والمقيمين الأجانب. كما ساهم التعليم والفن والدين في تكوين مواطنين قادرين على المشاركة الفعالة في الحياة العامة، حيث ارتبطت مكانة الفرد وقدرته على تحقيق ذاته بقدرته على أداء دوره كمواطن، وهو ما شكل جوهر مفهوم العدالة في المدينة _الدولة: ضمان الحقوق و الواجبات المناسبة لكل فرد في إطار الجماعة. انبثقت الديمقراطية الأثينية عبر عملية طويلة من التغيرات السياسية والاجتماعية، إذ ظهرت في كيانات صغيرة نسبياً¹، يسهل التواصل فيها، وتنتقل الأخبار بسرعة ما جعل المحاسبة والمسؤولية السياسية شبه حتمية، بعكس المجتمعات المعقدة التي تعيق المشاركة العامة. وقد أدرك الديمقراطيون الأوائل أن فضيلة الفرد لا تتفصل عن المواطن وأن الحياة الصالحة تتحقق فقط ضمن الجماعة السياسية، حيث الحقوق والواجبات ليست امتيازات فردية بل خصائص عامة للمواطن² ولم يكن هذا النموذج مجرد تنظيم الإنسان وتحقيق ذاته بحرية واستقلال، وهو ما يختلف جذرياً عن التصورات الليبرالية اللاحقة للفردية والسيادة الخاصة. وقد قام النظام السياسي الأثيني على المشاركة المباشرة لكل المواطنين، حيث يجتمع الجميع "للمناقشات السلمية" وحقاً لإيزغوريا (Isegoria)، أي المساواة في التعبير داخل الفضاء العام. وكان القانون تعبيراً عن إرادة المواطنين أنفسهم، إذ خضع له الجميع على قدم المساواة، وأصبح

¹ Juan J. Linz and Alfred Stepan, "Problems of Democratic Transition and Consolidation": Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1

² ديفيد هلد، "نماذج الديمقراطية"، ترجمة فالح عبد الجبار (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص 32_33.

بذلك الضابط الذي يميز بين الانضباط المشروع والخضوع التعسفي لإدارة الآخر ،وهو ما يعد من أقدم أشكال احترام سيادة القانون والإدارة السليمة والإجراءات الدستورية في التاريخ .وشملت السمات العملية للنظام الديمقراطي : تولي المناصب العامة بالتناوب ،واستخدام القرعة في شغل الوظائف التي لا تتطلب خبرة خاصة ، وعدم ربط شغل المناصب بالثراء أو النسب ،وتحديد مدد للخدمة العامة ،واشتراك جميع المواطنين في هيئات المحلفين ،مع بقاء السلطة العليا للجمعية الشعبية التي تمثل سيادة المواطنين .كما كانت العدالة تفهم بوصفها مساواة عددية بين المواطنين ،ما منح الفئات الفقيرة وزنا أكبر في اتخاذ القرار بالمقارنة مع الأغنياء ،وهو من أبرز مظاهر الحرية في النظام الديمقراطي الأثينيوقد اعتبر الأثينيون الديمقراطية وسيلة لتمكين المواطنين من التعبير عن فهمهم للخير العام عبر الحوار والإقناع ،بعيدا عن القوة أو العرف الجامد ما جعل من المدينة _الدولة فضاء لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم وتحقيق ذواتهم .وعندما وصف بريكليس أثينا بأنها "مدرسة لليونان" كان يشير إلى هذا النمط من الحياة السياسية ، الذي يمكن كل مواطن من أن يكون سيذا شرعيا لنفسه . مستقلا قادرا على المشاركة الفاعلة في جميع مناحي الحياة الجماعية ،بما يعكس طلاقته ووعيه واستقلاله الذاتي¹.

2 الانتقال إلى الديمقراطية الحديثة :

يمثل الانتقال إلى الديمقراطية الحديثة مرحلة مفصلية في تطور الفكر و الممارسة الديمقراطية، حيث لم يعد نموذج المشاركة المباشرة قابلا للتطبيق في المجتمعات الحديثة الواسعة و المعقدة. وقد ارتبط هذا الانتقال بظهور الدولة القومية و توسع المجال السياسي، مما فرض تبني أشكال جديدة من المشاركة تقوم أساسا على التمثيل السياسي و المؤسسات الدستورية. وقد تميزت الديمقراطية الحديثة باعتمادها على النظام التمثيلي الذي يقوم على انتخابا ممثلين يتولون ممارسة السلطة باسم الشعب ، بدل المشاركة السياسية و إشراك فئات اجتماعية أوسع أسهم في إرساء مؤسسات سياسية دائمة مثل البرلمانات والأحزاب السياسية ، إضافة إلى تكريس مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات .كما ارتبط الانتقال إلى الديمقراطية الحديثة بجملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية ،أبرزها تطور التعليم ،ونمو الطبقة الوسطى ،وازدیاد الوعي السياسي لدى الأفراد . وقد ساهمت هذه التحولات في تعزيز المطالبة بالحقوق السياسية و المدنية، وفي إضعاف شرعية الأنظمة غير الديمقراطية مما مهد لانتقال تدريجي نحو أنماط

¹ أعمار محمد، "مراجعة كتاب: نماذج الديمقراطية"، تبين للدراسات الفكرية والثقافية، نشر إلكتروني مسبق، 30 يوليو 2025، DOI: <https://doi.org/10.31430/QHWC8310>.

حكم أكثر تمثيلاً و تعددية¹. ومن هنا يعني أن الديمقراطية الحديثة ليست نتاج تطور سياسي معزول بل نتيجة مسار تاريخي تراكمي تشكل بفعل تفاعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية.

3 التوسع العالمي للديمقراطية (الموجات الديمقراطية)

شهدت الديمقراطية الحديثة توسعاً تدريجياً على المستوى العالمي، حيث لم يقتصر وجودها على الدول الغربية التي نشأت فيها، بل انتقلت إلى مناطق مختلفة من العالم في سياق ما يعرف بالموجات الديمقراطية. ويعني بهذه الموجات فترات تاريخية تزايد خلالها عدد الدول التي اعتمدت أنظمة حكم ديمقراطية عميقة. فقد ارتبط هذا التوسع بعوامل متعددة، من بينها تراجع شرعية الأنظمة السلطوية وتنامي مطالب المشاركة السياسية، إضافة إلى تأثير السياق الدولي و الدعم الخارجي لقيم الديمقراطية .

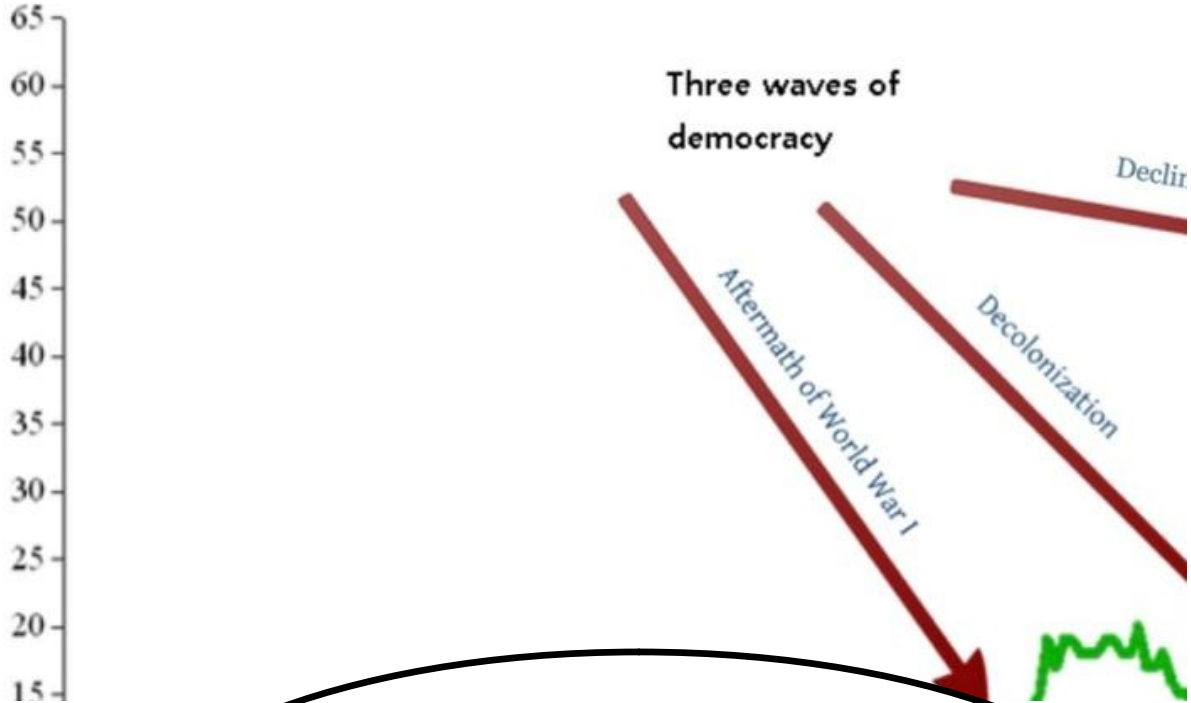
وقد تميزت هذه الموجات بعدم الاستمرارية إذ كان توسع الديمقراطية غالباً ما يتبعه تراجع أو ما يعرف بموجات الارتداد، نتيجة الانقلابات العسكرية أو الأزمات الاقتصادية أو ضعف المؤسسات السياسية ومع ذلك أسهم هذا المسار المتعاقب في ترسيخ الديمقراطية بوصفها نموذجاً سياسياً عالمياً، حيث اتسع نطاقها ليشمل دولاً في أوروبا الجنوبية و أمريكا اللاتينية ثم أوروبا الشرقية و أجزاء من آسيا و إفريقيا ويعكس هذا التوسع أن الديمقراطية لم تعد حكراً على سياق حضاري أو جغرافي معين، بل أصبحت نتاج تفاعل معقد بين العوامل الداخلية لكل دولة و المتغيرات الدولية المحيطة بها² .

¹ صامويل هانتنغتون، "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين": ترجمة عبد الوهاب علوب في أواخر ، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح ، الطبعة الأولى، 1991 .

² المرجع السابق، ص 12_38

الشكل (01)

Number of nations scoring 8 or higher on the Polity IV :



مصدر:

The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/e6/Waves_of_democracy.png?utm_source=commons.wikimedia.org&utm_campaign=index&utm_content=original

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله

لا يقتصر تطور الديمقراطية على نشأتها، بل يتجسد عمليا من خلال مسارات التحول الديمقراطي التي تعرفها الدول في سياقات سياسية مختلفة، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب مفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله بوصفها أدوات تحليل لفهم طبيعة التغيير السياسي وحدوده.

يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى عملية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وهي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تعكس تحولات عميقة في البنية السياسية و الأهداف و الآليات التي تحكم ممارسة السلطة. ولا يقتصر هذا التحول على مجرد تغيير شكلي في النظام السياسي ، بل يمتد ليشمل إعادة

توزيع السلطة وتكريس قواعد جديدة للمشاركة السياسية، وهو يجعل مساره محفوفًا بالصعوبات والتحديات. ويتفق الباحثون على أن التحول الديمقراطي يمر عبر جملة من المراحل المتميزة غير أن هذا المسار لا يخضع لنموذج موحد أو ترتيب زمني ثابت. فبعض الدراسات تميز بين ثلاث مراحل رئيسية في عملية الانتقال نحو الديمقراطية تتمثل المرحلة في مرحلة التحول (Transformation) حيث تبادر النخب داخل النظام السلطوي إلى اتخاذ قرارات إصلاحية تقود إلى تفكيك تدريجي لبنية الاستبداد. أما المرحلة الثانية فهي الإحلال (Transplacement) التي تقوم على التفاوض و التفاعل بين قوى السلطة و المعارضة بما يسمح بانتقال توافقي نحو نظام سياسي جديد ، في حين تتمثل المرحلة الثالثة في مرحلة الصفقة (Transaction) حيث ينهار النظام السلطوي تحت ضغط داخلي وخارجي لتفسح المجال أمام قيام نظام ديمقراطي بديل . وعليه فإن التحول الديمقراطي لا يفهم كحدث مفاجئ بل كمسار تراكمي تتداخل فيه العوامل السياسية و المؤسسية و الاجتماعية و تختلف نتائجه باختلاف السياقات الوطنية و طبيعة الفاعلين السياسيين¹ .

_ في إطار المقاربات النظرية التي تناولت مسار التحول الديمقراطي، قدم كل من فيليب شميتروأودونيل كارل Karl، Philip shamitter قراءة تحليلية تركز على الطابع الانتقالي لهذه العملية . إذ ينظران إلى التحول الديمقراطي باعتباره مرحلة فاصلة بين نظامين سياسيين يتم خلالها الانتقال من بنية سلطوية قائمة إلى أخرى جديدة قيد التشكل ، وهي مرحلة يتم فيها استكمال أسس النظام السياسي الجديد .

وتتسم هذه المرحلة بطابعها المركب وغير الخطي ، حيث قد تنطلق من تفكك النظام السلطوي القائم أو من الشروع في بناء مؤسسات ديمقراطية ، كما قد تشهد تراجعاً نحو أشكال أخرى من الأنظمة السلطوية أو تقضي إلى ظهور بدائل ثورية . وفي حالات أخرى قد تسفر عملية التحول عن قيام أنظمة هجينة أو تنتهي إلى حالة من الانحدار أو الفشل في استكمال الديمقراطي .

ويرى شميتز أن التحول الديمقراطي لا يقتصر على لحظة انتقالية عابرة ، بل يعد عملية مستمرة تقوم على تطبيق القواعد الديمقراطية ، سواء داخل مؤسسات لم تطبق فيها هذه القواعد سابقاً ، أو من خلال توسيع نطاق تطبيقها لتشمل فاعلين أو قضايا لم تكن معنية بها من قبل ، وبذلك ، لا يعد التحول

¹شكري عاشور السويدي، و إيهاب عطية الفارسي، "التحول الديمقراطي في الوطن العربي: المحددات والمعوقات"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية ، مج 4، ع.13 (يوليو 2024)، ص 1147_1213.

الديمقراطي حدثا لحظيا بل هو مسار مستمر تتخلله إجراءات و آليات تعتمد للانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.¹

كما ينظر إلى التحول الديمقراطي باعتباره عملية متعددة الأبعاد ، تشارك فيها أطراف مختلفة ذات أدوار متباينة من بينها النخب الحاكمة و المعارضة الداخلية إضافة إلى القوى الخارجية ، ويسعى كل طرف إلى تعزيز موقعه داخل هذا الصراع لتتحدد في النهاية مخرجات التحول وفق ميزان القوى السائد بين الفاعلين المتدخلين في هذه العملية .

_ يرى سكوت ماينوارينغ Scott Mainwaring أن التحول الديمقراطي يمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها تفكيك النظام السلطوي القائم وإرساء القواعد و المؤسسات الأساسية للنظام الديمقراطي ، و يؤكد أن هذه العملية لا تختزل في تنظيم انتخابات تعددية فقط ، بل تشمل تغيير قواعد اللعبة السياسية و إعادة تنظيم العلاقة بين الفاعلين السياسيين على أساس التنافس السلمي واحترام الحريات السياسية . كما يميز سكوت بوضوح بين التحول الديمقراطي بوصفه مرحلة أولية وبين التوطيد الديمقراطي الذي يفترض استقرار هذه القواعد و قبولها الدائم من قبل مختلف الفاعلين، وهو ما لا يتحقق بالضرورة بمجرد نجاح مرحلة الانتقال.²

_ ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التحول الديمقراطي ، إجرائيا ، مجموع العمليات السياسية و المؤسساتية المتدرجة التي تنتقل بموجبها الدولة من نمط حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، من خلال تفكيك آليات الاستبداد و إعادة بناء قواعد الممارسة السياسية على أساس التعددية ، واحترام الحقوق و الحريات وتنظيم التنافس على السلطة عبر انتخابات دورية حرة نزيهة بما يسمح بقياس التحول من خلال مؤشرات ملموسة كطبيعة النظام السياسي و أداء المؤسسات و مستوى المشاركة السياسية ودرجة ضمان الحريات العامة .

¹ Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter,

"Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies" (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 3-7.

² Scott Mainwaring , "Transition to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", Working paper no. 130 (Notre Dame : Kellogg Institute , University of Notre Dame , 1989), 3.

« 130_0 », s. d.

ـ أشكال التحول الديمقراطي:

تختلف مسارات التحول الديمقراطي باختلاف السياقات السياسية و التاريخية و الاجتماعية ،حيث يظهر تنوع واضح في أشكاله بين الانتقال التدريجي و الانتقال المفاجئ ،مما يعكس تعددية التجارب و خصوصية كل دولة في سعيها نحو ترسيخ قيم الديمقراطية ومن خلال هذا يظهر التحول الديمقراطي في أشكاله التالية :

نمط التحول من الأعلى إلى الأسفل : وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية بالتحول التحويلي ، ويقصد به ذلك المسار من التحول الذي يتم من خلاله إدخال تغييرات سياسية تدريجية من داخل النظام القائم حيث تضطلع النخبة الحاكمة بدور محوري في توجيه عملية التحول ، استجابة لضغوط داخلية أو متغيرات خارجية دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار مفاجئ للسلطة أو قطيعة شاملة مع البنية السياسية السابقة . ويعتمد هذا النمط على آليات سلمية كالإصلاح الدستوري، توسيع هامش المشاركة السياسية، و إدماج قوى المعارضة في العملية السياسية، بما يسمح بإعادة تكييف النظام مع المتطلبات التحول الديمقراطي مع الحفاظ النسبي على الاستقرار السياسي¹.

ـ نمط التحول من الأسفل إلى الأعلى هو ما يعرف عند هنتنغتون بالتحول الإحلالي أي الذي يتم فيه إزاحة النظام السلطوي القائم نتيجة ضغوط شعبية واسعة أو أزمات داخلية حادة ، دون أن تلعب النخبة الحاكمة دورا قياديا في إدارة عملية التحول . ويتميز هذا النمط بحدوث قطيعة واضحة مع النظام السابق، حيث تنتقل المبادرة إلى قوى المعارضة و المجتمع ، ما يجعل التحول يتم في الغالب بوتيرة سريعة و غير متحكم فيها من قبل السلطة القائمة ، رغم إمكانية هذا المسار تغيير جذري في بنية النظام السياسي إلا أنه يظل محفوفًا بمخاطر عدم الاستقرار إذا لم يستكمل ببناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على تنظيم التنافس السياسي و ضمان استمرارية التحول² .

ـ نمط التدخل الخارجي : حيث يقوم هذا النمط من أنماط على أساس تأثير الفاعلين الخارجيين في المسار السياسي الداخلي للدول ، من خلال ممارسة ضغوط متعددة الأشكال ، لا تقتصر فقط على التدخل العسكري المباشر ، بل تمتد لتشمل النفوذ السياسي و الاقتصادي للدول الكبرى و المؤسسات الدولية

¹ Samuel p .Huntington , " TheThirdWave:DemocratizationintheLateTwentiethcentury("Norman :University of Oklahoma press ,1991) , pp .114 _121.

²Ibid. pp, 116

المانحة . وقد برز هذا التأثير بوضوح في عدد من النظم التسلطية الفقيرة ، حيث لعبت المساعدات الاقتصادية و الإعانات الخارجية دورا مهما في توجيه قرارات النخب الحاكمة نحو تبني مسار التحول الديمقراطي . كما يرى بعض الباحثين أن فرض التحول من الخارج يتم عبر آليات رئيسية ومن أبرزها التدخل العسكري المباشر كما هو الحال في تجارب هايتي و بنما ، إضافة إلى العراق سنة 2003 . كما تشمل هذه الآليات المشروطة السياسية و الاقتصادية ، حيث تقوم الدول و المؤسسات الدولية بربط تقديم المساعدات الخارجية بضرورة الشروع في إصلاحات سياسية تقود إلى التحول الديمقراطي . إلى جانب ذلك تبرز آلية { العدوى الديمقراطي } أو ما يعرف بالجوار الديمقراطي ، والتي تحفز النظم السلطوية على التغيير نتيجة التأثير بالتجارب الديمقراطية في المحيط الإقليمي¹.

ومع ذلك، فإن التدخل الخارجي مهما بلغت حدته لا يستطيع فرض نموذج سياسي بعينه على دولة تفتقر إلى الإرادة الداخلية للتغيير، ما لم تتوفر شروط داخلية مساعدة وفي مقدمتها استعداد القوى المجتمعية و السياسية لقبول التحول الديمقراطي. وفي هذا الإطار غالبا مل يثبت أن التدخل العسكري الخارجي لا يؤدي بالضرورة إلى إقامة نظام ديمقراطي مستقر ، إذ يقتصر أثره في كثير من الحالات على إسقاط النظام التسلطي القائم ، و تعويضه بنظام موال للقوة المتدخلة التي تتولى دورا محوريا في صياغة الدستور و تنظيم العملية الانتخابية ، كما حدث في العراق عقب الاحتلال الأمريكي سنة 2003 .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتحول الديمقراطي

_ لا تعد أنماط التحول مجرد تصنيفات وصفية لمسارات الانتقال ، بل هي انعكاس مباشر للمقاربات التفسيرية التي تحاول فهم كيفية تداخل البنى السياسية و الاجتماعية مع أفعال النخب و القوى المجتمعية ، وهو ما يفسر تنوع طرق الانتقال إلى الديمقراطية و اختلاف نتائجها من حالة إلى أخرى .

أولا : المدخل التحديثي : يشير مفهوم التحديث إلى عملية شاملة ترمي إلى تعزيز قدرة المجتمع على التحكم في موارده و إمكاناته البشرية و المادية ، و تنظيم مختلف الظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية وتوجيهها بصورة عقلانية . وفي المجال السياسي ، ينصرف التحديث إلى تطوير أداء المؤسسات الحكومية ورفع مستوى كفاءتها و فعاليتها ، بما يمكنها من الاستجابة لمتطلبات المجتمع و

¹ صالح عبد الرزاق الخوالدة، "التحول الديمقراطي والأحزاب السياسية: إطار نظري ومفاهيمي"، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2020)، ص 90 110.

إنجاز المهام الموكلة إليها . ويعتبر هذا المدخل من أبرز المقاربات النظرية التي ربطت بين الديمقراطية و يعزى ذلك إلى نجاح هذه الدول في الجمع بين مساري التنمية الاقتصادية و التحول الديمقراطي ، بما يضمن ترسيخ كل منهما بصورة متبادلة و مستدامة ¹ . ومن بين أهم مؤسسين لهذه الرؤية نجد آدم سميث من خلال تأكيده على الليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا لعمل السوق بكفاءة ، وهو محرك أساسي للنمو الاقتصادي غير أن الصياغة النظرية الأكثر انتظاما ودقة للعلاقة بين الديمقراطية و التنمية برزت مع أعمال عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتين ليبست ، لاسيما في مقاله الصادرة 1959 حول "الشروط الاجتماعية للديمقراطية : التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية " ، ثم كتابه الشهير الرجل السياسي الصادر عام 1960 والذي يعد مرجعا أساسيا في هذا المجال حيث أكد ليبست أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما قام بتصنيف الدول الناطقة بالانجليزية في أمريكا الشمالية و أستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة ، و ديمقراطيات غير مستقرة ، و أنظمة دكتاتورية ، كما صنف دول أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات و أنظمة سلطوية غير مستقرة . ثم أجرى مقارنة بين هذه الدول اعتمادا على مؤشرات رئيسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . وقد أظهرت نتائج المقارنة أن الدول الأكثر ديمقراطية كانت في الوقت ذاته الأعلى من حيث مستويات التنمية مقارنة بالأنظمة السلطوية وبناء على هذا افترض ليبست وجود علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الديمقراطية ، حيث تسهم التنمية في رفع مستوى التعليم و توسيع نطاق المشاركة السياسية ، و التخفيف من حدة الصراعات الاجتماعية و السياسية ، إضافة إلى خلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي و بناء مجتمع ديمقراطي متماسك² . كما يركز على أهمية ترسيخ الولاء الوطني في إطار دولة المؤسسات ، بما يعزز قبول المواطنين بشرعية النظام السياسي إلى تدعيم سلطة الدولة المركزية و الحد من نفوذ مصادر السلطة التقليدية ذات الطابع التخصصي للمؤسسات السياسية بما يسمح بتحديد الأدوار و الوظائف بوضوح و توسيع نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية ضمن إطار من تنسيق و التفاعل بين المجتمع و النظام السياسي ، وعلى الرغم من كل هذا أظهرت التجارب السياسية العملية محدودة قدرة هذا المدخل على تفسير

¹ Ronald Inglehart and Christian Welzel, "Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence" (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), <https://www.cambridge.org/core/books/modernization-cultural-change-and-democracy/4321210B04C63808615846DB0E3EEC34>

Daron Acemoglu et al., "Income and Democracy," American Economic Review 98, no. 3 (2008): 808–842 <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.98.3.808>²

مسارات¹ التحول الديمقراطي في بعض الدول حيث لا يمكن تعميم مؤشرات التحديث على جميع الحالات، فبينما شهدت دول مثل تركيا انتقالاً ديمقراطياً قبل استكمال متطلبات التحديث الاقتصادي والاجتماعي، لم تحقق دول أخرى كالمملكة العربية السعودية تحولاً ديمقراطياً رغم توفر عدد معتبر من هذه المؤشرات. وفي هذا خصوص أدخل ليبست عناصر تفسيرية إضافية لتجاوز الطابع الاختزالي لنظرية التحديث² من بينها القمع التي يمارسها النظام السياسي وطبيعة رد الفعل المجتمعي تجاهه. حيث يرى أن فرص نشوء الديمقراطية تكون أعلى في الدول التي خضعت للاحتلال البريطاني مقارنة بتلك التي خضعت للاحتلال الفرنسي. وعليه يظهر المدخل التحديثي أن التنمية الاقتصادية تمثل عاملاً مساعداً على ترسيخ الديمقراطية لكنها لا تشكل شرطاً حتمياً لقيامها. فمسارات التحول الديمقراطي تظل رهينة تفاعل معقد بين البنى الاقتصادية والسياسات التاريخية والاجتماعية وطبيعة الفعل السياسي داخل كل مجتمع.

_ النظرية الديمقراطية النخبوية: تنطلق نظرية النخبة من مسلمة أساسية مفادها أن الحكم في كل المجتمعات، مهما بدت ديمقراطية يبقى في يد أقلية منظمة تمتلك الموارد والخبرة والقدرة على اتخاذ القرار. وقد أسس لهذا الطرح كل من فلريدو باريتو وغايتونو موسكا وروبرت ميلشيز، الذين أكدوا أن المجتمع ينقسم إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، وأن تداول النخب هو الآلية الطبيعية لتجديد النظام السياسي وفي السياق السوسيولوجي، قدم ماكس فيبر تفسيراً عقلانياً لهيمنة النخب، إذ اعتبر أن تعقد المجتمعات الحديثة يجعل من الصعب تطبيق الديمقراطية المباشرة، لأن إدارة الشأن العام تتطلب خبرة تقنية وتنظيماً بيروقراطياً لا يتوفران لعامة الناس. ومن هذا منطلق يصبح تفويض السلطة لنخب سياسية وإدارية شرطاً لنجاح النظام. وطور جوزيف شومبيتر هذا التصور في إطار ما سماه "الديمقراطية الإجرائية"، حيث لا تفهم الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب مباشرة بل باعتبارها آلية تنافس بين النخب سياسية تسعى إلى كسب أصوات الناخبين. وعليه، فإن جوهر الديمقراطية يكمن في تنظيم التنافس بين النخب داخل إطار قانوني مؤسسي لا في إلغاء دورها كما أنه لا يتوقف هذا الدور عند حدود التأطير القانوني والمؤسسي فحسب بل يمتد ليشمل طبيعة التفاعلات بين الفاعلين السياسيين خلال مرحلة الانتقال. فوفق لمقاربة نظرية النخب في التحول الديمقراطي لا يعد انهيار النظام السلطوي شرطاً كافياً

² Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," American Political Science Review 53, no. 1 (1959): 69–105, <https://doi.org/10.2307/1951731>.

لقيام نظام ديمقراطي لأن لحظة السقوط غالبا ما تفتح المجال أمام حالة من السيولة السياسية و عدم اليقين. ففي هذه المرحلة يتراجع القديم قبل أن يترسخ الجديد ، بما يفرز هشاشة مؤسسية و استقطابا بين النخب و تصاعدا لمشاعر القلق المجتمعي و العزوف السياسي غير أن هذا الوضع الانتقالي على الرغم من مخاطره ، يمثل في الوقت ذاته فرصة تاريخية لإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية . وهنا يتحدد مسار التحول بدرجة كبيرة تبعا لسلوك النخب السياسية وقدرتها على إدارة الصراع و تحويله من منطق المغالبة و الصراع الصفري إلى منطق التفاوض العقلاني، ومن ثم تبرز " الوفاقات النخبوية " كآلية مركزية في إدارة المرحلة الانتقالية ، إذ تسمح بإنتاج تسويات مرحلية تضمن المصالح الحيوية للأطراف الأساسية ، وتحد من مخاوف الإقصاء أو الانتقام و تقلص حالة عدم اليقين التي قد تعصف بالاستقرار. فالتوافق هنا لا يعني إلغاء التنافس و إنما تنظيمه داخل قواعد متفق عليها تؤسس تدريجيا لمأسسة الصراع السياسي ضمن إطار تعددي¹ . ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نجاح التحول الديمقراطي لا يرتبط بمجرد زوال النظام السلطوي بل بقدره النخب على إنتاج تسويات عقلانية توازن بين مطلب الاستقرار و متطلبات الانفتاح السياسي وعلى تحويل لحظة الانتقال من مرحلة سيولة وعدم يقين إلى مسار تراكمي لبناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة .

_ النظرية التحول الديمقراطي: يمكن تأطير الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطي بوصفه عملية سياسية تدريجية بين فاعلين داخل النظام و خارجه . يبدأ الانتقال غالبا بمرحلة انهيار سياسي ، تليها مرحلة الانفتاح و التحرر أي بداية التحول ثم إعادة توزيع موازين القوة و التفاوض بين النخب داخل السلطة و المعارضة ، و صولا إلى مرحلة البناء و ترسيخ الديمقراطية و استقرار المؤسسات . يظل مسار الانتقال مفتوحا على احتمالات النجاح أو التعثر ، و يتأثر بالعوامل البنوية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و بخيارات النخب و قدرتها على بناء توافقات مرحلية تقلل من كلفة الصراع . تشير الدراسات إلى أهمية كل من العوامل الكلية _ كما في المقاربات البنوية و التحديثية التي تناولت الثقافة السياسية و التنمية الاقتصادية _ و العوامل أخرى قصيرة المدى التي يركز عليها براديجم الاختيار العقلاني و المقاربة الانتقالية ، مع التأكيد على أن الديمقراطيات الوليدة بحاجة دائمة للترسيخ و التقوية . نأخذ على سبيل مثال التجربة السودانية ، دينامية التفاعل بين النخب و الفاعلين الرئيسيين ضمن بيئة داخلية و خارجية

أحمد ز غلول شلاطة ، ومجموعة مؤلفين ، النخب والانتقال الديمقراطي : التشكل و المهام و الأدوار ، تحرير مهدي مبروك (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الطبعة الأولى، مارس 2019 ، ص 31_ 71

متغيرة¹، بما يجعل الانتقال الديمقراطي مساراً غير خطي و متعدد الاحتمالات و تأسيساً على ما سبق بيانه من خصائص الانتقال الديمقراطي بوصفه مساراً متدرجاً و مفتوحاً على احتمالات متعددة ، يقتضي التحليل الانتقال إلى تفكيك مراحله الأساسية و إسقاطها على الحالة السودانية مثلاً لفهم تجليات العملية في سياقها الخاص .

_ مرحلة انهيار النظام السلطوي: تعد الخطوة الأولى في مسار التحول الديمقراطي، لكنها لا تضمن بالضرورة انتقالاً فورياً إلى نظام الديمقراطي. فنتيجة انهيار النظام ، قد ينشأ فراغ سياسي أو تظهر ترتيبات سلطوية جديدة قبل أن تبدأ عملية بناء المؤسسات الديمقراطية . الانهيار هو لحظة قطيعة هيكلية تمهد لفرص التغيير² ، لكنه لا يحدد طبيعة النظام الذي سيحل محل النظام السابق فعلى سبيل المثال في الحالة السودانية ، يمثل الحراك الشعبي الذي بدأ في ديسمبر 2018 إلى غاية 11 أبريل 2019 ، لحظة سقوط حكم عمر البشير مرحلة انهيار النظام السلطوي . هذا انهيار لم يقود مباشرة إلى نظام ديمقراطي مكتمل بل فتح المجال لاحقاً لانفتاح سياسي مرحلي و بناء مؤسسات انتقالية.

_ مرحلة الانفتاح : أو ما يطلق عليها بعض مرحلة التحرر السياسي وتمثل هذه المرحلة الفترة بداية التحول و الانتقال من نظام التسلطي إلى نظام الديمقراطي ، وهي مرحلة مسكونة باحتمالات الارتداد عن الديمقراطية وتتسم هذه المرحلة بتوسيع هامش الحريات وبدء إصلاحات مؤسسية جزئية ، وقد يظهر نظام مختلط يجمع بين مؤسسات ديمقراطية جديدة و أخرى من نظام سابق وهذا تمازج يعكس طبيعة الانتقالية للمرحلة ، ما يجعل النتائج السياسية في هذه الفترة غير المستقرة و مرهونة بالتوازن بين القوى المتنافسة³. فمثلاً في السودان كانت هذه مرحلة في فترة أبريل 2019 إلى غاية أوت 2019 وذلك بعد سقوط حكم عمر البشير بدأت مرحلة الانفتاح مع توقيع الوثيقة الدستورية محدودة و أسست حكومة انتقالية مدنية _ عسكرية ، وهذا النظام الانتقالي جمع بين مؤسسات ديمقراطية ناشئة أي بداية التحول وبين استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية وهو ما يجسد طبيعة النظام المختلط في مرحلة الانتقال .

¹ آدم شيفورسكي ، مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي ، ترجمة الياس الحوراني ، مراجعة محمد حمشي ، تقديم محمد حمشي ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولى ، نوفمبر 2023 ، ص 11_115

² Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 19–23.

³ Samuel P. Huntington, The Third Wave, 137_150.

_ مرحلة البناء و الترسخ الديمقراطية: تمثل العملية التي تحول ترتيبات الانتقال المؤقتة إلى مؤسسات سياسية مستقرة و منظمة ، يعترف بها قانونيا و تؤدي و طائفها بفعالية مع قبول شعبي واسع و مشاركة فعلية للمواطنين في العملية السياسية . في هذه المرحلة، تصبح الديمقراطية أكثر رسوخا بحيث تتحقق الاستقرار السياسي ويصبح التداول السلمي للسلطة قاعدة لا استثناء¹، مما يجعل النظام الديمقراطي هو الإطار السائد للسلطة . وقد بدأت هذه المرحلة في السودان بعد أوت 2019 بمحاولات بناء مؤسسات ديمقراطية، لكن انقلاب أكتوبر 2021 و أزمات الصراع الداخلي لاحقا عرقلت هذه العملية و أدت إلى تعطل مؤسسات الحكم و عدم استقرارها ، و بالتالي لم تتحقق مرحلة ترسيخ الديمقراطية .

من خلال ما سبق ذكره ، نصل إلى القول أن السودان لم يصل إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية ، إذ تعثر هذا مسار نتيجة الانقلابات العسكرية و الصراعات الداخلية ، مما أبقى المؤسسات الانتقالية هشة و غير مستقرة ومحدودة المشاركة الشعبية .

المبحث الثاني: واقع النظام السياسي السوداني

تكون النظام السياسي في السودان في إطار مسار تاريخي معقد ارتبط بتحديات بناء الدولة منذ الاستقلال و تداخل معقد ، واجه تحديات في بناء الدولة منذ الاستقلال و تأثر بعوامل داخلية و إقليمية أثرت على استقراره . يظهر هذا في تطور هياكل السلطة و المؤسسات الدستورية و القانونية التي نظمت السياسة في فترات مختلفة كما أن التعدد الحزبي و التحالفات السياسية تعكس التنافس على السلطة و تأثيره على التحول السياسي في البلاد .

المطلب الأول: نشأة النظام السياسي بعد الاستقلال

شكل استقلال السودان في 1 جانفي 1956 نقطة تحول مفصلية في تاريخ الدولة ، إذ انتقل السودان من الحكم الثنائي البريطاني _ المصري إلى بناء نظام سياسي وطني مستقل . وقد ورثت الدولة الجديدة مؤسسات سياسية و إدارية من فترة الاستعمار لكنها واجهت تحديات كبيرة في إعادة تشكيل هذه المؤسسات بما يتوافق مع متطلبات السيادة الوطنية و الاستقرار السياسي .

¹ Juan J. Linz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), 5–15.

في المرحلة الأولى ، تم اعتماد على النظام البرلماني المستوحى من النموذج البريطاني ، الذي يقوم على مبدأ التعددية الحزبية و تداول السلطة عبر الانتخابات وقد شهدت هذه الفترة تأسيس مؤسسات الدولة المدنية حيث تولى البرلمان المنتخب مسؤولية تشكيل الحكومة ، في حين مثل مجلس السيادة رأس الدولة جماعيا . كما أنشئت مؤسسات انتقالية للإشراف على إدارة البلاد و تنظيم الانتخابات ما أتاح للسودانيين ممارسة الحكم الذاتي بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي عام 1953 حيث شارك في الانتخابات الأولى عدة أحزاب بارزة من بينها الحزب الوطني الاتحادي و حزب الأمة و كذا الحزب الجمهوري الاشتراكي و أسفرت النتائج عن فوز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية ، و تولي زعيمه إسماعيل الأزهرى رئاسة الوزراء كما قام البرلمان بإعلان الاستقلال رسميا في 19 ديسمبر 1955 إيذانا ببدء مرحلة الدولة المستقلة ذات السيادة إلا أنه رغم هذا الانطلاق الديمقراطي ، شهدت الفترة الأولى بعد الاستقلال مشاكل كبيرة تمثلت في الانقسامات الحزبية الحادة و التنافس على السلطة إضافة إلى تأثير الولاءات الطائفية و الاجتماعية على العمل السياسي وقد أدى ذلك إلى ضعف الاستقرار الحكومي و تكرار تغييرات الوزراء كما انعكس على قدرة المؤسسات في أداء دورها بكفاءة حيث أن نتيجة لهذه الأزمات السياسية و الاجتماعية أصبح النظام السياسي السوداني عرضة للتدخل العسكري ، وفي سنة 17 نوفمبر 1958 نفذ الجيش السوداني بقيادة الفريق إبراهيم عبود انقلابا عسكريا أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة التي كانت تحكم بتحالف حزبي برلماني وقد أدى ذلك إلى حل البرلمان و تعليق العمل بالدستور¹ ، ما أنهى أول تجربة ديمقراطية في البلاد و جاء هذا التدخل العسكري في سياق توتر سياسي داخلي و ضعف المؤسسات الحزبية ، حيث رأى الجيش في نفسه القادر على ضمان الاستقرار الوطني ووقف الانقسامات السياسية التي كانت تضعف الدولة كما شكل هذا الانقلاب نقطة فاصلة في التاريخ السياسي الحديث ، إذ نقل السلطة من المدنيين إلى مجلس أعلى للقوات المسلحة و بدأت فترة جديدة تميزت بالحكم العسكري المباشر و محاولة المؤسسة العسكرية إدارة شؤون الدولة بعيدا عن أحزاب المعارضة ومع ذلك لم تكن هذه المرحلة خالية من الاحتجاجات أو المقاومة إذ ظهرت مطالب شعبية و سياسية بإعادة الحكم المدني².

¹ "تاريخ السودان"، موقع سفارة جمهورية السودان في اليابان، تاريخ الاطلاع 23 فبراير 2026، <https://sudanembassy.jp/country-profile/history-of-sudan-ar>.

² محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1992)، ص ص 245-310.

وفي أوائل الستينات ، بدأ الضغط الشعبي يتصاعد ضد حكم العبود ما بلغ ذروته في ثورة أكتوبر 1964 وهي انتفاضة جماهيرية واسعة شارك فيها الطلاب و النقابات المهنية و قوى سياسية مختلفة طالبت بإنهاء الحكم العسكري و قد أدت هذه الحركة إلى تنحي إبراهيم عبود و تشكيل حكومة انتقالية مدنية أتاحت عودة الحياة السياسية البرلمانية في السودان عبر انتخابات عامة و تشكيل حكومة وطنية انتخابية إلا أن هذه أخيرة لم تدم (أي فترة الحكم المدني) إذ استمرت الاضطرابات الحزبية و التنافس على السلطة مما أضعف تجربة الديمقراطية المتجددة ، وفي 25 ماي 1969 قام ضباط الجيش بقيادة جعفر نميري بانقلاب آخر أطاح بالحكومة المدنية القائمة ، ليبدأ حكما طويلا قاده بمزيج من الأيديولوجيات الوطنية و القومية و الاشتراكية في هذه المرحلة تم إلغاء البرلمان و تمركزت السلطة في يد المجلس الثوري بقيادة النميري الذي تبنى برامج إصلاحية واسعة و أدخل تغييرات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .

كما شهدت فترة حكم النميري (1969_1985) تحولات سياسية كبيرة من بينها محاولة تطويق النزاع في الجنوب عبر منحه بعض الحكم الذاتي إضافة إلى محاولات تطبيع الاقتصاد و الاقتراب من الشرق الأوسط ثم الانقلاب على خصومه بعد محاولة انقلاب عام 1971 ما قاد إلى سياسات أكثر مركزية و تركيزا في السلطة كما وقع في 1977 اتفاق مصالحة وطنية مع بعض القوى السياسية لتخفيف الاحتقان وفتح المجال لعودة بعض الحريات لكنه في نهاية المطاف فشل احتواء الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي واجهت البلاد ، وفي سنة 1985 تزايدت الاحتجاجات ضد سياسات النميري الاقتصادية و فرض الشريعة ، أدى الضغط الشعبي إلى الإطاحة به عبر انقلاب مدعوم من الحراك الجماهيري¹ ليبدأ السودان مرحلة انتقالية مدنية جديدة تشكل فيها مجلس عسكري انتقالي سلم السلطة لاحقا إلى حكومة مدنية بقيادة الصادق المهدي عبر انتخابات²، لكن هذه التجربة الديمقراطية الثالثة لم تدم طويلا ففي 30 جوان 1989 قام مجموعة من ضباط الجيش بتنفيذ انقلاب آخر بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير ، معلنين " ثورة الإنقاذ الوطني " و أطاحوا بالحكومة المدنية و أسسوا نظاما رئاسيا مركزيا دخل في تحالف وثيق مع تيارات إسلامية و سياسية ، سيطر خلاله على مؤسسات الدولة لسنوات طويلة .

¹ Julie Flint and Alex de Waal, Sudan: Race, Religion, and Violence (London: Hurst & Company, 2005).

² P. M. Holt and M. W. Daly, A History of Modern Sudan: From the Funj Sultanate to the Present Day (London: Routledge, 2011).

أما خلال حكم عمر البشير، اتسمت هذه فترة بالنظام الهيمنة الرئاسية و إضعاف الأحزاب السياسية المستقلة، و ظهور تيارات إسلامية متحالفة مع الدولة في صنع القرار ما عزز من مركزية السلطة التنفيذية و قلص مساحة المشاركة السياسية الحقيقية¹.

من خلال دراسة نشأة النظام السياسي بعد الاستقلال، يتضح أن التجربة السياسية في السودان بدأت بطموح واضح نحو بناء نظام ديمقراطي برلماني قائم على التعددية السياسية و المؤسسات الدستورية غير أن هذا المسار واجه صعوبات بنيوية مبكرة ارتبطت بطبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي للدولة وضعف الخبرة المؤسسية للأحزاب السياسية آنذاك. كما ساهم التنافس الحزبي الحاد و عدم الاستقرار الحكومي في إضعاف فعالية المؤسسات المنتخبة، الأمر الذي أتاح للمؤسسة العسكرية التدخل في الحياة السياسية و تغيير مسار الحكم في أكثر من مرحلة. كما يلاحظ أن هذه التحولات المبكرة كان لها أثر طويل المدى على تطور النظام السياسي حيث كرس نمطا من عدم الاستقرار بين الحكّمين المدني و العسكري وهو ما انعكس لاحقا على مسار بناء الدولة و مؤسساتها. لذلك يمكن القول إن فهم مرحلة النشأة يعد عنصرا أساسيا لتفسير طبيعة الأزمات السياسية التي عرفها السودان لاحقا.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري و القانوني

يعد دستور السودان الانتقالي لسنة 1953 م أول وثيقة دستورية حديثة في تاريخ السودان، وقد جاء تنويعا لاتفاقية تقرير المصير الموقعة بين الحكومتين المصرية و البريطانية في 12 فيفري 1953 م. وقد شكلت هذه الاتفاقية الإطار القانوني و السياسي لمرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، يمكن خلالها الشعب السوداني من ممارسة الحكم الذاتي تمهيدا لتقرير مصيره بحرية تامة، سواء بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر. وقد نصت الاتفاقية على نقل السلطات تدريجيا إلى السودانيين و تكوين مؤسسات وطنية لإدارة شؤون البلاد، مع استمرار الحاكم العام ممثلا للسلطة الدستورية العليا خلال الفترة الانتقالية. كما أنشئت لجنة دولية للإشراف على الانتخابات، إلى جانب تنظيم مشاركة السودانيين في إدارة الشؤون الداخلية و الخارجية. أما من حيث البناء الدستوري فقد أقر القانون تكوين مجلس وزراء سوداني مسؤول أمام البرلمان و تشكيل برلمان من مجلسين (مجلس النواب و مجلس الشيوخ) يتم اختيار أعضائه بالانتخاب و التعيين وفقا لما نصت عليه المواد المنظمة لذلك، كما حدد الدستور اختصاصات الحاكم العام، ومنحه

¹ حسن مكي، السودان: صراع الهوية والسلطة، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص ص 85-170.

سلطات واسعة ، لاسيما في المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية و حالات الطوارئ ورغم ما حمله الدستور من مبادئ تتعلق بتنظيم السلطات و الفصل بينها و إرساء بعض الضمانات السياسية ، إلا أنه صدر في إطار ترتيبات انتقالية خضعت لتوازنات مصرية _ بريطانية ، مما جعل السيادة الفعلية منقوصة خلال تلك المرحلة ومع ذلك فقد شكل هذا الدستور خطوة مفصلية في مسار التطور الدستوري السوداني ، ومهد الطريق لإعلان الاستقلال في عام 1956¹ م.

_ دستور المؤقت لسنة 1956 : صدر هذا عقب الاستقلال ، في إحدى عشرة فصلا تضمنت (121) مادة ، وجاء امتداد لدستور الحكم الذاتي مع إدخال تعديلات اقتضتها مرحلة الاستقلال و ترسيخ السيادة الوطنية . وقد عبر الدستور في ديباجته عن إرادة ممثلي الشعب في إقراره داخل جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ و النواب.

أولا : طبيعة النظام السياسي حيث أرسى الدستور نظاما برلمانيا قائما على الديمقراطية النيابية و أكد مبدأ الفصل بين السلطات مع تقرير مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية و ضمان استقلال القضاء ، وحماية الحقوق و الحريات العامة ، كما أقر مبدأ التعددية الحزبية و حرية المعارضة ، مما يعكس توجهها ليبراليا واضحا ، ومن أبرز ما ميز هذا الدستور اعتماده نظام مجلس السيادة كرأس للدولة ، وهو مجلس جماعي يتكون من خمسة أعضاء ينتخبهم البرلمان و تكون رئاسته دورية بينهم بما يعكس نزعة نحو القيادة الجماعية بدلا من النظام الرئاسي الفردي² .

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن دستور 1956 مثل خطوة في مسار البناء الدستوري السوداني، إذ رسخ مبادئ الديمقراطية البرلمانية و أكد الفصل بين السلطات و أقر استقلال القضاء و ضمان الحقوق و الحريات. غير أن طريقة إنشائه قائمة على توافق سياسي داخل البرلمان دون جمعية تأسيسية منتخبة .

_ البنية الهيكلية لدستور السودان 1998 : يعكس دستور سنة 1998 محاولة لبناء إطار دستوري متكامل ينظم بنية الدولة و اختصاصات سلطاتها في ظل نظام رئاسي ذي طابع اتحادي و مرجعية إسلامية واضحة . فقد أقر مبدأ الفصل بين السلطات ، غير أن تطبيقه جاء في صورة توازن مرن لا يقوم على الفصل الجامد ، إذ أسند للمجلس الوطني وظيفة التشريع و الرقابة على الجهاز التنفيذي ، مع إمكانية

¹ زكي البحيري ، الحركة الديمقراطية في السودان ، 1943_1985 ، القاهرة : دار نهضة الشرق للطبع و النشر و التوزيع ، 1996 ، ص

179_70

² دستور جمهورية السودان المؤقت لسنة 1956

مسألة الوزراء ، مقابل منح رئيس الجمهورية صلاحيات تنفيذية واسعة و بعض الاختصاصات ذات الأثر التشريعي ، بما يعكس حضوراً قوياً للمؤسسة الرئاسية في هندسة النظام السياسي . كما أفرز الدستور تنظيمياً خاصاً للسلطة القضائية مؤكداً استقلالها من حيث المبدأ ، و منظماً للمحكمة الدستورية و الهياكل العدلية .

وعلى مستوى البناء المؤسسي ، تضمن الدستور أبواباً لتنظيم القوات النظامية ، و هيئات الرقابة ، وأحكام إعلان الطوارئ و الحرب إضافة إلى نصوص عامة و انتقالية لضمان استمرارية مؤسسات الدولة كما رسخ خيار الفيدرالية عبر تقسيم البلاد إلى ولايات تتمتع باختصاصات محددة مع توزيع للسلطات و الموارد بين المستويات الاتحادي و الولائي و المحلي في محاولة لإدارة التعدد الجغرافي و الثقافي ، أما من حيث المرجعيات الفكرية نجد ربط التشريع بمقاصد الشريعة الإسلامية و أكد على السيادة الوطنية و الوحدة ونص على جملة من الحقوق و الحريات العامة و إن اتسمت بعض صياغاته بقدر من العمومية التي تفتح المجال لتعدد التأويل . ورغم إقرار الاستفتاء الشعبي كآلية لإضفاء المشروعية على الوثيقة الدستورية، فإن صدوره في سياق سياسي محدود التعددية أثر على مستوى التوافق الوطني حوله ¹ . وعليه، يمكن القول أن دستور 1998 بوصفه محاولة لتكريس نظام رئاسي اتحادي يستند إلى مرجعية دينية و يسعى إلى تحقيق الاستقرار ، غير أن ظروف نشأته انعكست على فاعليته و مدى استمراره في الحياة الدستورية السودانية .

_ الدستور الانتقالي وإشكاليات إدارة السلطة في السودان 2019 : أدى سقوط نظام عمر البشير في أبريل 2019 في السودان إلى دخول البلاد مرحلة انتقالية اتسمت بتبني نموذج تقاسم السلطة كآلية لتنظيم إدارة الحكم خلال فترة التحول السياسي ² . وقد ارتكز هذا النموذج على ترتيبات دستورية مؤقتة هدفت إلى إشراك المكونات المدنية و العسكرية و القوى السياسية الفاعلة داخل مؤسسات الحكم ، بما يسهم في توسيع قاعدة المشاركة و تعزيز الشرعية السياسية . تجسد هذا التوجه في إنشاء هياكل انتقالية مشتركة نظمت توزيع الاختصاصات بين الأطراف المختلفة وفق مبدأ التوافق، كما تعزز من خلال الاتفاقات السياسية التي نظمت العلاقة بين المكونين المدني و العسكري، خاصة بعد تشكيل الحكومة الانتقالية

¹ Sudan's Blood Memory, Heather J. Sharkey, Sudan's Blood Memory: The Legacy of War, Ethnicity, and Slavery in Early South Sudan (Rochester: University of Rochester Press, 2003).

² International Crisis Group, Safeguarding Sudan's Revolution, Africa Report No. 281, October 2019.

برئاسة عبد الله حمدوك¹. ومع توقيع اتفاق السلام مع الفصائل المسلحة المنضوية ضمن الجبهة الثورية السودانية اتسعت ترتيبات تقاسم السلطة لتشمل إدماج الحركات المسلحة في مؤسسات الدولة ، حيث حصلت على تمثيل وزاري و سيادي ، من أبرز مظاهره تعيين جبريل إبراهيم وزيراً للمالية إضافة إلى انضمام كل من مالك عقار و الهادي إدريس إلى مجلس السيادة . كما شملت ترتيبات المرحلة الانتقالية إصلاحات مؤسسية و إدارية ، من بينها تعزيز اللامركزية عبر الاتجاه نحو نظام الأقاليم ، وتشكيل ترتيبات أمنية مشتركة في مناطق النزاعات ، إلى جانب برامج لإعادة الإعمار وتقاسم الموارد بهدف دعم الاستقرار السياسي و الأمني . ورغم الطابع التوافقي لهذا النموذج ، واجه التطبيق العملي تحديات مرتبطة بتباين مصالح الأطراف المشاركة و تداخل الاختصاصات ، الأمر الذي انعكس في تصاعد التوترات السياسية خلال عام 2021 . وقد بلغت الأزمة ذروتها عقب قرارات 25 أكتوبر 2021 التي أعلنها رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان² ، و المتضمنة حل مؤسسات الحكم الانتقالي و إعلان حالة الطوارئ ، وهو ما أدخل المسار الانتقالي في مرحلة التعثر المؤسسي و السياسي ، فمن خلال التطورات السابقة نرى انه رغم أهمية نموذج تقاسم السلطة كإطار دستوري مؤقت لإدارة التحول السياسي ومنع الإقصاء ، ظل هشاً أمام الاستقطاب السياسي و الأزمات الاقتصادية و الأمنية الأمر الذي صعب تحقيق الاستقرار المؤسسي و أبطأ عملية الانتقال نحو بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر³ .

— من خلال ما سبق تناوله يظهر جلياً أن المسار الدستوري في السودان (1953/ 2019) لم تتسم بالتراكم المؤسسي المستقر بقدر ما اتسمت بالتقطع و التبدل تبعاً للتحولات السياسية و الانقلابات العسكرية. فالدساتير المتعاقبة لسنتي 1953 و 1956 ثم دستور 1998 وأخيراً الوثيقة الدستورية لسنة

¹ Alex de Waal, "Sudan's Political Transition after 2019," World Peace Foundation, 2020.

² مجموعة مؤلفين، تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2021) مشكلات الراهن وتحديات المستقبل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)،

https://books.google.fr/books?hl=fr&lr=&id=Rn8HEQAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA3&dq=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B7%D9%8A&ots=nkG0rtjQ_Q&sig=ux4QWSe fBfErHDGyXB-4w3ju7W4.

³ أحمد إبراهيم أبو شوك، الثورة السودانية (2018-2019): مقارنة توثيقية-تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)،

https://books.google.com/books?hl=ar&lr=&id=W9MmEAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA7&dq=%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86+1953+/2005&ots=TXQBdGVsED&sig=c0her W4I0cwrDEfiWyDx10VH_2I.

2019 عكست في مجملها محاولات لإعادة تنظيم السلطة أكثر من كونها تعبيراً عن توافق وطني دائم حول قواعد الحكم، الأمر الذي أفرز إشكالية مزمنة في الشرعية الدستورية و عدم الاستقرار الدستوري.

كما أن هشاشة البنية المؤسسية ، خاصة على مستوى العلاقة بين السلطتين المدنية و العسكرية وضعف ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات ، أسهمت في إضعاف فعالية النصوص الدستورية و تحويلها إلى ترتيبات انتقالية قابلة للتعديل أو التعطيل مع كل أزمة سياسية ، وقد انعكس ذلك سلباً على مسار التحول الديمقراطي حيث ظل الانتقال مرتبطاً بتوازنات سياسية ظرفية بدل أن يستند إلى مؤسسات مستقرة و قواعد دستورية راسخة مما جعل عملية البناء الديمقراطي تتسم بالتعثر .

المطلب الثالث : واقع التعددية الحزبية والتحالفات السياسية

يشكل واقع التعددية الحزبية عنصراً محورياً لفهم التحولات السياسية التي شهدتها السودان خلال المرحلة الانتقالية بعد 2019، نظراً لتأثيره المباشر على بناء المؤسسات و استقرار الحكم. وقد أفرزت هذه المرحلة تفاعلات حزبية و تحالفات سياسية متنوعة ، تعكس تعدد الفاعلين السياسيين ، وفي الوقت ذاته تسلط الضوء على تحديات البنيوية التي أثرت في كفاءة الأداء السياسي .

أولاً: طبيعة الأحزاب السياسية في السودان بعد 2019: حيث شهدت الساحة الحزبية في السودان تحولات ملحوظة عقب سقوط نظام عمر حسن أحمد البشير سنة 2019، حيث اتجهت القوى السياسية إلى إعادة تشكيل التعددية الحزبية في إطار المرحلة الانتقالية¹. وقد برز في هذا السياق تباين واضح بين الأحزاب التقليدية ، مثل حزب الأمة و الحزب الاتحاد الديمقراطي ، التي تستند إلى قواعد اجتماعية تاريخية ، وبين أحزاب أخرى ذات طابع حديث أو ذات توجهات تجديدية ، مثل حزب المؤتمر السوداني و بعض فصائل حزب البعث العربي الاشتراكي ، إضافة إلى الحزب الشيوعي السوداني . وقد ارتبط صعود هذه القوى بمحاولات تجاوز اختلالات التجارب السياسية السابقة و طرح شعارات الإصلاح الديمقراطي و توسيع المشاركة السياسية ، غير أن هذا التنوع لم يكن مصحوباً دائماً بتطور مواز في البناء المؤسسي و التنظيمي للأحزاب².

¹ إمام، أحمد أمل محمد، "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان"، مجلة السياسة والاقتصاد، مج. 15، ع. 14 (نيسان 2022): ص. 44/2، <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1397789>.

² علي الكواري ، عبد الفتاح ماضي ، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب ؟، دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 31_83

ثانيا : التحالفات السياسية و الانقسامات الداخلية أفرزت المرحلة الانتقالية بروز تحالفات سياسية هدفت إلى إدارة السلطة و تنظيم التوازن بين القوى المدنية ، وكان أبرزها تحالف قوى الحرية و التغيير الذي لعب دورا محوريا في صياغة الترتيبات السياسية خلال الفترة الانتقالية . وقد جمع هذا التحالف أطرافا حزبية و سياسية متعددة ذات مرجعيات فكرية و تنظيمية متباينة ، الأمر الذي جعل بنيته عرضة لظهور خلافات داخلية مرتبطة بتقدير أولويات المرحلة و أساليب إدارة الحكم . كما انعكست هذه التباينات في شكل انقسامات محدودة أثرت على درجة التماسك السياسي داخل التحالفات ، و أسهمت في إضعاف قدرتها على الحفاظ على توافق سياسي مستقر .

ثالثا : رغم اتساع التعددية الحزبية بعد 2019 ، كشفت التجربة السياسية عن استمرار إشكالات بنيوية تتعلق بضعف المؤسسية الحزبية و غياب التماسك التنظيمي ، إضافة إلى محدودية الخبرة في إدارة مؤسسات الحكم مقارنة بخبرة العمل المعارض .

كما أن تكرار الانقسامات و التحالفات المتغيرة جعل كثيرا من الترتيبات السياسية أقرب إلى حلول ظرفية منها إلى أطر مستقرة لإدارة السلطة . وقد انعكس ذلك على أداء مؤسسات المرحلة الانتقالية وعلى مستوى الاستقرار السياسي، حيث ظل استقرار الحكم مرتبطا بمدى قدرة الأحزاب على تطوير هياكلها التنظيمية و بناء برامج سياسية توافقية تدعم مسار التحول الديمقراطي¹.

في ضوء الإشكالات البنيوية التي كشفت عنها تجربة التعددية الحزبية خلال المرحلة الانتقالية في السودان ، برز اتجاه تحليلي في الأدبيات السياسية يؤكد أن أزمة الاستقرار لا ترتبط بعدد الأحزاب بقدر ما ترتبط بطبيعة العلاقة التي تحكم تفاعلها داخل النظام السياسي . وفي هذا السياق، تزايدت الدعوات إلى ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين الأحزاب و مؤسسات الدولة ضمن إطار وطني جامع يوازن بين متطلبات التعدد السياسي و الحفاظ على الاستقرار المؤسسي ، بما يدعم مسار التحول الديمقراطي ويحد من حالة الاستقطاب التي طبعته المرحلة الانتقالية .

_ كما تبرز التجربة السياسية في السودان خلال المرحلة التي أعقبت التحولات السياسية و الصراعات الداخلية أن التعددية الحزبية ، رغم أهميتها في دعم المسار الديمقراطي ، لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق

¹ جمال عبد القادر البدوي ، هل بإمكان الأحزاب الوليدة في السودان علاج الأزمة المزمنة ؟ " الاندبندنت عربية ، 3 ماي 2023 ، <https://www.independentarabia.com/node/447436>

الاستقرار السياسي ما لم تصاحبها رؤية وطنية جامعة تنظم العلاقة بين الأحزاب و الدولة¹. فقد كشفت التطورات السياسية أن الخلل لا يرتبط بوجود الأحزاب في حد ذاته ، و إنما بطبيعة التفاعل بينها بمدى قدرتها على تقديم المصالح الوطنية على الاعتبارات الحزبية الضيقة .

وفي هذا السياق ، تبرز فكرة الوحدة السياسية بوصفها إطاراً تنظيمياً لإدارة التنوع السياسي و ليس لإلغائه إذ تقوم على إعادة ترتيب أولويات العمل السياسي بما يجعل الدولة المرجعية العليا ، ويحول الأحزاب إلى أدوات للتنافس البرامجي بدل التنافس حول النفوذ السياسي . كما أن نجاح هذا التوجه يرتبط بمدى ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على التوافق ، و تعزيز الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب ، و تطوير الأطر القانونية المنظمة للعمل الحزبي بما يدعم الاستقرار المؤسسي . كما تظهر هذه التجربة أن تسييس الانتماءات الاجتماعية و الثقافية ساهم في تعميق حالة الاستقطاب السياسي ، وهو ما انعكس سلباً على استقرار التحالفات وعلى قدرة القوى السياسية على بناء برامج إصلاحية مشتركة. ومن ثم ، فإن إدارة التعددية الحزبية تتطلب الانتقال من منطق الصراع حول السلطة إلى منطق الشراكة في إدارة الدولة ، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بإعادة بناء مؤسسات الحكم بعد سقوط نظام عمر حسن أحمد البشير سنة 2019 . ويرتبط تحقيق وحدة سياسية فعالة كذلك بتعزيز مجموعة من المرتكزات المؤسسية، من أهمها استقلال القضاء و حياد مؤسسات الدولة وكذا تنظيم التمويل السياسي إضافة إلى بناء قواعد دستورية واضحة تضمن تداول السلطة بصورة سلمية . فالوحدة السياسية في هذا الإطار لا تفهم باعتبارها توافقاً ظرفياً بين النخب ، بل باعتبارها عملية سياسية طويلة المدى تهدف إلى ترسيخ الاستقرار السياسي ودعم مسار التحول الديمقراطي².

تظهر القراءة التحليلية لواقع التعددية الحزبية في السودان خلال المرحلة التي أعقبت سقوط نظام عمر حسن أحمد البشير أن التحدي الأساسي لم يكن في اتساع عدد الأحزاب أو تنوع مرجعياتها الفكرية ، بل في محدودية قدرتها على التحول إلى مؤسسات سياسية راسخة تمتلك برامج واضحة و آليات تنظيمية مستقرة . فقد كشفت التجربة الانتقالية أن التحالفات السياسية ، وعلى رأسها تحالف قوى الحرية و التغيير، واجهت صعوبات في إدارة التباينات الداخلية بين مكوناتها ، الأمر الذي انعكس على درجة التوافق في

¹Sharfi, Mohammed. "The Shifting Landscape of Sudan's Political Parties: Determinants and Implications." Journal of North African Studies 29, no. 3 (2024): 501–526. DOI:10.1080/13629387.2024.2304778.

²مختار العوض موسى، « عندما يصبح التعدد الحزبي مصدر ثراء وقوة للوطن »، صحيفة الرَكوبة، 20 فبراير 2026، <https://www.alrakoba.net/32150192/> عندما يصبح-التعدد-الحزبي-مصدر-ثراء-وقوة.

اتخاذ القرار و على استمرارية التنسيق السياسي . ومن هذا المنطلق ، يتضح أن فاعلية التعددية الحزبية في دعم الاستقرار السياسي تظل مرتبطة بمدى ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي و تعزيز الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب ، إضافة إلى إعادة توجيه التنافس السياسي نحو البرامج و الرؤى بدل الارتكاز على التحالفات الظرفية أو الاعتبارات الشخصية . كما أن بناء إطار دستوري و قانوني مستقر ، و تحقيق قدر أكبر من حياد مؤسسات الدولة، يمثلان شرطين أساسيين لتحويل التعددية الحزبية من مجرد تعدد شكلي للفاعلين السياسيين إلى آلية مؤسسية تسهم في دعم مسار التحول الديمقراطي. وعليه ، فإن واقع التعددية الحزبية يعكس في جوهره إشكالية تنظيم العلاقة بين التنافس الحزبي و متطلبات بناء الدولة ، بما يجعل نجاح المرحلة الانتقالية مرتبطاً بقدرة القوى السياسية على الانتقال من منطق الصراع حول السلطة إلى منطق الشراكة في إدارة مؤسسات الحكم¹.

المبحث الثالث: الجغرافية السياسية للسودان

يشكل السودان نموذجاً مهماً في دراسات الجغرافية السياسية نظراً لتداخل العوامل الجغرافية مع الأبعاد التاريخية و السياسية و الاقتصادية في تشكيل واقعه الداخلي و علاقاته الخارجية . و يهدف هذا المبحث إلى إبراز تأثير الموقع الجغرافي و الخصائص الطبيعية البشرية في تحديد مكانة السودان الإقليمية و طبيعة التفاعلات السياسية التي يشهدها ، كما يسعى إلى تحليل الكيفية التي أسهمت بها هذه العوامل والجيوستراتيجية في توجيه مسارات الاستقرار و الصراع و التحول السياسي في الدولة .

المطلب الأول : الموقع الجغرافي و الأهميته الإستراتيجية

تقع السودان في شمال _شرق قارة إفريقيا ، و يتميز بموقع جغرافي مركب يمنحه أهمية جيوسياسية خاصة ، ويقع فلكياً بين دائرتي عرض نحو 3 و 22 درجة شمالاً وبين خطي طول 21 و 39 درجة شرقاً وهو ما يوفر له تنوعاً مناخياً و بيئياً انعكس على موارده الطبيعية و أنشطته الاقتصادية . إذ يشكل نقطة التقاء بين المجال العربي و الإفريقي و ممراً جغرافياً يربط بين حوض النيل و القرن الإفريقي و البحر الأحمر يحده من الشمال مصر ، ومن الشرق إريتريا ، ومن الجنوب الشرقي إثيوبيا ، ومن الغرب كل من تشاد و ليبيا²، بينما كان يحده من الجنوب قبل عام 2011 جنوب السودان. وتبلغ مساحة

¹ المرجع السابق ، أبو شوك وآخرون ، تجربة الانتقال الديمقراطي ، ص 45/30

² الخرائط والقسم الأول عن موقع السودان ، (The Sudan Handbook, John Ryle et al. (London: Rift Valley Institute, 2011)

السودان نحو 1,8 مليون كيلومتر مربع بعد انفصال جنوب السودان ، وهو ما يمنحه عمقا جغرافيا و استراتيجيا مهما ويسهم في تنوع موارده الطبيعية و البشرية . وقد جعل هذا الامتداد الجغرافي السودان تاريخيا حلقة وصل حضارية و إستراتيجية بين العالم العربي و عمقه الإفريقي¹ ، حيث تتداخل فيه الأنماط الثقافية و الاقتصادية و السياسية وهو ما انعكس على طبيعة تفاعلاته الإقليمية و تحالفاته الخارجية. ويكتسب الموقع السوداني أهمية إضافية لارتباطه المباشر بالبحر الأحمر ، الذي يعد من أهم الممرات البحرية العالمية إذ يربط التجارة الدولية الممتدة بين آسيا و أوروبا وقد أسهم هذا الموقع الساحلي في تعزيز الدور الجيو-اقتصادي للسودان من خلال موانئه البحرية التي تمثل منفذا حيويا لحركة التجارة و الطاقة ، الأمر الذي جعل البلاد محل اهتمام قوى إقليمية و دولية مثل السعودية و الإمارات وروسيا ، خاصة في ظل التنافس المتزايد على النفوذ في منطقة البحر الأحمر و تأمين طرق الملاحة الدولية².

_أي أنه يتضح مما سبق أن الموقع البحري لسودان على البحر الأحمر لا يمثل مجرد عنصرا استراتيجيا فاعلا في تحديد امتداد جغرافي طبيعي ، بل يشكل عنصرا استراتيجيا فاعلا في تحديد مكانته ضمن معادلات القوة الإقليمية و الدولية خاصة في ظل تصاعد أهمية الممرات البحرية في حركة التجارة و الطاقة العالمية فإرتباط السودان بشبكات الملاحة الدولية يمنحه قدرة محتملة على التأثير في التوازنات الاقتصادية و الأمنية ، كما يجعله في الوقت ذاته عرضة لتنافس القوى الخارجية الساعية إلى تعزيز نفوذها في هذه المنطقة الحيوية . ومن ثم فإن توظيف هذا الموقع بفعالية يرتبط بمدى استقرار البيئة السياسية الداخلية و قدرة الدولة على تحويل الامتياز الجغرافي إلى مكاسب إستراتيجية تدعم التنمية و تعزز الحضور الإقليمي.

_ و انطلاقا من هذا الموقع الجغرافي المركب تبرز أهمية السودان كذلك ضمن منظومة حوض النيل ، التي تشكل أحد أهم المحددات الجيوسياسية لدوره الإقليمي و مكانته الإستراتيجية في شمال شرق إفريقيا حيث يحتل مكانة محورية في خوض النيل بحكم موقعه كدولة وسطى بين دول المنبع ، وعلى رأسها إثيوبيا و دول المصب خاصة مصر الأمر الذي جعله طرفا أساسيا في معادلات توزيع الموارد المائية و التوازنات السياسية المرتبطة بها . ويمنح هذا الموقع السودان دورا استراتيجيا مميذا إذ يشكل حلقة وصل

¹المبروك، محمد. "مستقبل السودان على ضوء أسس الجيوبوليتيكا." *الرواية الأولى* (موقع الكتروني). نُشر في 23 يوليو 2022.

<https://alrewayaalola.net/مستقبل-السودان-على-ضوء-أسس-الجيوبوليتيكا/>.

²قمار، د. فيكا. "الأهمية الجيوستراتيجية للسودان". حزب التحرير المكتب الإعلامي المركزي، 18 أغسطس 2025. <https://hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/sporadic-sections/articles/political/104431.html?tmpl=component&print=1>.

جغرافية و هيدرولوجية بين مختلف أجزاء الحوض كما يجعله عاملاً حاسماً في استقرار النظام المائي لنهر النيل وفي تحديد طبيعة العلاقات بين دوله ، وقد تزداد أهمية السودان في حوض النيل بفضل إمكاناته الزراعية الواسعة التي تعتمد بدرجة كبيرة على مياه النهر حيث يعد من أكثر دول الحوض قدرة على استغلال الموارد المائية في النشاط الزراعي وهو ما أكسبه ثقلاً استراتيجياً في السياسات المرتبطة بإدارة مياه النيل ، وقد انعكس هذا الدور في الاتفاقيات المائية التاريخية خاصة اتفاقيتي 1929 و 1959 التي كرست مكانة السودان كشريك رئيسي في تنظيم استخدام مياه النهر إلى جانب مصر . كما أن الموقع الوسطي للسودان جعله يشكل في كثير من الأحيان محور التوازن داخل حوض النيل إذ إن مواقفه السياسية تجاه قضايا المياه يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة في علاقات التعاون أو التوتر بين دول المنبع و المصب ، وقد أدى التحول في سياساته المائية خلال العقود الأخيرة إلى تعزيز دوره كفاعل مؤثر في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية داخل الحوض ، خاصة في ظل تنامي التعاون مع دول المنبع لتحقيق أهداف التنمية الزراعية و الطاقة المائية هذا يعني أن أهمية السودان في حوض النيل لا تقتصر على كونه ممراً جغرافياً لمياه النهر ، بل يمتد لتشمل دوره كعنصر استراتيجي في منظومة الأمن المائي الإقليمي ، حيث يرتبط استقرار تدفقات النيل بدرجة كبيرة بالسياسات المائية و التنمية التي ينتهجها السودان¹ .

انطلاقاً من المعطيات الجغرافية و الإستراتيجية السابقة ، يظهر أن الموقع الجغرافي للسودان يشكل ركناً أساسياً في تحديد أهميته الجيوسياسية و دوره الإقليمي ، إذ يجمع بين الامتداد البري الواسع و الانفتاح البحري على البحر الأحمر و الموقع الوسطي داخل منظومة حوض النيل . وقد أسهمت هذه الخصائص في جعل السودان مجالاً لتأثيرات التآثرات العربية و الإفريقية و ممراً استراتيجياً تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية و السياسية ، كما عززت مكانته ضمن التوازنات المرتبطة بالأمن المائي و التعاون الإقليمي . وعلى هذا الأساس فإن قيمة الموقع السوداني لا تقتصر على أبعاده الجغرافية بل تتجلى كذلك في إمكاناته الإستراتيجية التي يمكن أن تسهم في دعم التنمية و تعزيز الحضور الإقليمي متى توفرت ظروف الاستقرار و التوظيف الفعال لهذه المقومات .

¹Housam Darwish, *Sudan and Egypt's Hydro-Politics in the Nile River Basin*, s. d.

خريطة (01)

تمثل الخريطة سياسية لجمهورية السودان قبل انفصال جنوب السودان (2011_1956)



مصدر:

Alvaro1984, "Map of Sudan (1956–2011)," Wikimedia Commons, accessed March 26, 2026,
[https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Sudan_\(2005\)](https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Sudan_(2005))

خريطة (02)

تمثل الخريطة سياسية لجمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان بعد سنة 2011



مصدر:

United Nations Geospatial Information Section. Sudan.
Map E411/0 Rev-2, New York: United Nations, March
2012

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية كعامل محدد للأهمية الجيوسياسية في السودان

يعد السودان من الدول التي تمتلك قاعدة واسعة من الموارد الطبيعية المتنوعة ، وهو ما يمنحه مكانة خاصة في التفاعلات الجيوسياسية الإقليمية و الدولية . فقد أسهمت الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط والذهب في تعزيز الأهمية الاقتصادية للدولة ، وجعلها محل اهتمام القوى الإقليمية و الشركات الدولية الساعية إلى تأمين مصادر الطاقة و المعادن الإستراتيجية . كما تشكل الأراضي الزراعية الشاسعة ، المدعومة بتنوع المناخ ووفرة الموارد المائية عنصرا أساسيا في إمكانات السودان ليكون أحد مراكز الإنتاج الزراعي في المنطقة الأمر الذي يرتبط مباشرة بقضايا الأمن الغذائي الإقليمي .

إلى جانب ذلك ، تمتلك البلاد ثروة حيوانية كبيرة تعد من الأكبر في إفريقيا مما يعزز من دورها في التجارة الزراعي و الغذائية و يزيد من أهميتها الاقتصادية و تكشف هذه الموارد مجتمعة عن ترابط واضح بين الجغرافيا الطبيعية و الوزن الجيوسياسي للسودان، إذ تتحول الثروات الطبيعية إلى عامل مؤثر في رسم علاقاته الخارجية و تحديد طبيعة التنافس الدولي والإقليمي حوله ، خاصة في ظل التحديات السياسية و الاقتصادية التي تشهدها الدولة خلال السنوات الأخيرة¹.

حيث يشكل قطاع النفط أحد المرتكزات التي أسهمت في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية في السودان منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين ، حيث أدى بدء الإنتاج التجاري و تزايد الصادرات النفطية إلى تحسن نسبي في معدلات النمو و ارتفاع الإيرادات العامة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة . وقد أصبح الاقتصاد السوداني في تلك المرحلة أكثر ارتباطا بأسواق الطاقة العالمية و أكثر تأثرا بتقلبات أسعارها غير أن هذا المسار عرف تحولا حادا عقب انفصال جنوب السودان 2011 ، إذ فقد السودان جزءا معتبرا من احتياطياته النفطية التي آلت إلى الدولة الجديدة مما انعكس مباشرة على حجم الصادرات و عائدات النقد الأجنبي و أدى إلى اختلالات مالية و هيكلية عميقة . تظهر الدراسات الاقتصادية القياسية أن الاعتماد المكثف على النفط لم يواكب بسياسات فعالة لتنويع الصادرات أو دعم القطاعات الإنتاجية

¹ World Bank, Sudan: Overview, updated 2022, <https://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview>.

الأخرى وهو ما زاد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية و أبرز حدود النمو القائم على مورد أحادي¹.

وفي ضوء هذا التراجع ، برز الذهب بوصفه المورد الأكثر ديناميكية في الاقتصاد السوداني خلال السنوات الأخيرة و أصبح مصدرا رئيسا للنقد الأجنبي ودعم الموازنة العامة غير أن توسع النشاط التعدين لاسيما الأهلي والعشوائي ، ارتبط بضعف الأطر التنظيمية و الرقابية ما أدى إلى تسرب كميات معتبرة من الإنتاج خارج القنوات الرسمية. و تشير بعض الدراسات إلى أن محدودية الشفافية و صعوبات حصر الإنتاج الفعلي حدت من قدرة الدولة على تعظيم الاستفادة المالية من هذا المورد ، رغم أهميته الإستراتيجية في مرحلة ما بعد النفط². و تعاظمت الأبعاد الجيوسياسية للذهب مع اندلاع الحرب في أبريل 2023 ، حيث تحولت مناطق التعدين إلى فضاءات إستراتيجية للصراع المسلح و أصبح التحكم في المناجم و ممرات التهريب مصدر تمويل رئيس للعمليات العسكرية الأمر الذي أدرج الذهب ضمن ديناميات ما يعرف بـ " اقتصاد الحرب"³. وبهذا المعنى لم يعد الذهب مجرد رافعة اقتصادية ، بل أضحي عنصرا مؤثرا في موازين القوة الداخلية وفي تفاعلات الفاعلين الإقليميين و الدوليين الذين ينظرون إلى الموارد المعدنية بوصفها مدخلا لتعزيز النفوذ أو حماية المصالح ولا يقتصر المخزون المعدني في السودان على الذهب فحسب ، بل يمتد ليشمل معادن أخرى ذات قيمة صناعية و إستراتيجية ، كالحديد و النحاس إضافة إلى مؤشرات على وجود معادن نادرة تدخل في الصناعات التكنولوجية الحديثة . غير أن ضعف البنية التحتية و تذبذب البيئة الاستثمارية حالا دون استغلال هذه الإمكانيات على نحو يوازي قيمتها الحقيقية مما أبقى أثرها الجيوسياسي في حدود الإمكانيات غير المستثمرة . في مقابل تظل الزراعة و الثروة الحيوانية من الدعائم البنيوية طويلة الأمد للاقتصاد السوداني نظرا لاتساع الأراضي الصالحة للزراعة و توفر الموارد المائية و تنوع المناخ وقد رسخ هذا الواقع صورة السودان باعتباره مخزونا محتملا للأمن الغذائي في محيطه العربي و الإفريقي ، و جعله محل اهتمام استثماري من قبل عدد من الفاعلين

¹Ali, Sabna, Syed MansoobMurshed, and ElissaiosPapyrakis. "Oil, Export Diversification and Economic Growth in Sudan: Evidence from a VAR Model." MineralEconomics 36 (2023): 77–96. <https://doi.org/10.1007/s13563-022-00310-w>

²أشرف حسن أحمد الحاج، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الذهب في السودان"، المجلة الجزائرية للبحوث العلمية، مج. 37، ع. ديسمبر (2023): 1-18.

³"ثروات السودان: من فرصة اقتصادية كبرى إلى وقود لحرب مستمرة"، يورونيوز عربي، 6 نوفمبر 2025،

<https://arabic.euronews.com/business/2025/11/06/sudans-wealth-from-a-major-economic-opportunity-to-fuel-for-an-ongoing-war>

الإقليميين الساعين إلى تأمين سلاسل الإمداد الغذائي¹. غير أن ضعف البنية التحتية و محدودة التقنيات الحديثة و استمرار الاضطرابات السياسية و الأمنية ، عوامل قلصت من قدرة هذا القطاع على تحقيق طفرة إنتاجية مستدامة كما أن النزاع المسلح الأخير أثر سلبا في سلاسل الإنتاج و التسويق و أضعف مساهمة الزراعة في الناتج المحلي و الصادرات .

ومن زاوية أوسع ، تظهر التجربة السودانية أن الموارد الطبيعية يمكن أن تتحول من عنصر قوة إستراتيجية إلى عامل هشاشة بنيوية إذا لم تدار ضمن إطار مؤسسي رشيد . فقد أدى الاعتماد المتزايد على عائدات النفط و الذهب إلى تعقيد مسألة السيادة الاقتصادية ، من خلال تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و تزايد التأثير بالتقلبات الدولية ، وهو ما أفرز أحيانا علاقات غير متكافئة حدثت من قدرة الدولة على التحكم الكامل في مواردها . كما ارتبط سوء توزيع العائدات بتفاقم الفوارق التنموية و احتدام التوترات الاجتماعية في المناطق الغنية بالموارد، فضلا عن بروز آثار بيئية سلبية كإزالة الغابات و تلوث المياه نتيجة أنماط الاستغلال غير المنظم. وعليه فإن الأهمية الجيوسياسية للموارد الطبيعية في السودان لا تقاس بحجم الاحتياطات فحسب بل بمدى قدرة الدولة على إدماج هذه الثروات في إستراتيجية تنموية متوازنة تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية ، وتعزيز الشفافية و توجيه العائدات نحو الاستثمار في البنى التحتية و رأس المال البشري. فبقدر ما تمنح هذه الموارد السودان موقعا متميزا في معدلات الإقليم، فإن سوء إدارتها قد يحولها إلى مصدر اختلال اقتصادي و اجتماعي ينعكس سلبا على الاستقرار والسيادة².

من خلال ما سبق يمكن القول أن الثروات الطبيعية في السودان أسهمت في جعله مجالا لتقاطع المصالح الإقليمية و الدولية نظرا لما توفره من فرص اقتصادية و إستراتيجية. فقد أدى استغلال هذه الموارد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية و الشركات متعددة الجنسيات مما عزز ارتباط الاقتصاد السوداني بالتوازنات الجيوسياسية الدولية ، كما منح بعض القوى الخارجية مثل : الصين حضورا مؤثرا في قطاعات الطاقة و التعدين ونتيجة لذلك تداخلت المنافسة الخارجية مع الصراعات الداخلية حول السيطرة على مناطق

¹خالد التركاوي، "الموارد الاقتصادية في السودان.. ما نعرفه عن مصالح الأطراف الفاعلة"، التلفزيون العربي، 27 فبراير 2025، <https://www.alaraby.com/news/الموارد-الاقتصادية-في-السودان..-ما-نعرفه-عن-مصالح-الأطراف-الفاعلة>

²<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/12/27/استغلال-سوء-ضخمة-و-ثروات-السودان>

الثروات ،الأمر الذي جعل الموارد الطبيعية عاملا رئيسيا في تحويل السودان إلى ساحة للتنافس الجيوسياس

المطلب الثالث: انعكاسات الأهمية الجيوسياسية على مكانة السودان الاقتصادية و الدولية

تعد السودان من الدول التي تتشكل مكانتها الاقتصادية و الدولية بدرجة كبيرة بفعل عوامل و خصائص الجيوسياسية ، إذ يبرز موقعها في العمق الإفريقي وكذا الامتداد العربي وهو ما يمنحها أهمية إستراتيجية في مسارات التجارة الإقليمية و شبكات التفاعل السياسي و الاقتصادي الدولي . وقد انعكست هذه الأهمية على طبيعة علاقات السودان الخارجية حيث أصبح مجالاً لتقاطع المصالح الاقتصادية و الاستثمارية للقوى الإقليمية و الدولية خاصة في قطاعات الموارد الطبيعية و الزراعة و الطاقة . كما أسهمت التحولات السياسية الداخلية في إعادة تشكيل موقع السودان ضمن المنظومة الدولية من خلال محاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي و تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية مثل : الأمم المتحدة ، ومن خلال هذا فإن دراسة انعكاسات الأهمية الجيوسياسية تبرز لنا كيف تتداخل العوامل الجغرافية و السياسية في تحديد مكانة الدولة الاقتصادية و دوره في التوازنات الدولية .

— يشكل الموقع الجيوسياسي للسودان محددًا مركزيًا في صياغة مكانته سواء كانت الإقليمية أو الدولية إذ تتقاطع في إطاره اعتبارات القوة و المصلحة الوطنية ضمن بيئة دولية تتسم بتزايد النظريات الواقعية التي تعلي من شأن توازنات القوة و السعي إلى ضمان البقاء ، وفي هذا المسار تبني خيارات السياسة الخارجية على أساس حماية المصالح الحيوية للدولة و توظيف أدواتها الدبلوماسية و الاقتصادية و الأمنية بما يمكنها من التأثير في محيطها الإقليمي و الدولي وهذا ما يعكس إدراكاً بأن الجغرافيا ليست معطى ثابتاً فحسب ، بل مورداً إستراتيجياً قابلاً للتوظيف السياسي¹. وفي إطار التوازنات الإقليمية برزت الأهمية الجيوسياسية للسودان بوضوح في علاقته بدولة جنوب السودان عقب انفصالها سنة 2011 حيث ترتب على ذلك تحول عميق في معادلة الموارد خاصة في ما يتعلق بالنفط الذي بدوره ركيزة أساسية للاقتصاد السوداني . فقد انتقلت غالبية الحقول النفطية إلى الدولة الجديدة ، مما انعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي في السودان وتم إعادة ترتيب أولويات الإستراتيجية ، ولاسيما في ما يتصل بإدارة ملف النفط و تأمين استمرارية تدفقه عبر بنيته التحتية و موانئه² . وقد تجلّى هذا البعد في انخراط السودان في جهود الوساطة لتسوية النزاع في جنوب السودان مع السعي إلى تضمين مسألة النفط ضمن أجندة التسوية السياسية إدراكاً لأهمية هذا المورد في استعادة التوازن الاقتصادي و تعزيز موقعه الإقليمي. كما ارتبطت

¹Chaplain Kara Yokoku, "Geopolitics and Strategic Options for Sudan and South Sudan Relations", s.d., 1.

²Ibid, p3

هذه الجهود بمطالب تتصل بتأمين الحقول النفطية و ضمان استمرار الإنتاج وهو ما يكشف عن تداخل عوامل الجيوسياسية بالرهانات الاقتصادية و الأمنية في آن واحد¹. أما إذا رأينا من زاوية مؤسسية الإقليمية نجد أن السودان ينتمي إلى عدد من الأطر التنظيمية التي تتيح له توظيف موقعه الاستراتيجي في تعزيز تواجد الدبلوماسية من خلال الهيئة الحكومية للتنمية وكذا جامعة الدول العربية و حتى الاتحاد الإفريقي ، إضافة إلى إطار دول حوض النيل ويعكس انخراطه في هذه المنظومات سعيه إلى حماية مصالحه الوطنية ضمن بيئة إقليمية تتسم بتنافس واضح حول قضايا الأمن و الموارد و الحدود ، بما يمنحه هامش حركة استراتيجي أوسع . غير أن استمرار بعض القضايا العالقة وفي بدايتها النزاع حول منطقة أبيي ، إذ يظل هذا عاملاً مؤثراً في تحديد طبيعة العلاقة بين السودان و جنوب السودان ومن ثم في مكانته الإقليمية . أي أن استقرار العلاقة بين البلدين يعد شرطاً مهماً لتعزيز الاستقرار في الإقليم ، وهو ما ينعكس بدوره على صورة السودان الدولية وعلى قدرته على استقطاب الدعم و التعاون الخارجي.

وبإضافة إلى هذا نجد أن الموقع الجيوسياسي للسودان ، الممتد على ساحل البحر الأحمر و المجاور لممرات بحرية حيوية ، جعله عنصراً محورياً في حسابات القوى الإقليمية و الدولية الساعية إلى تأمين طرق التجارة و الطاقة . وقد أدى هذا الواقع إلى تصاعد التنافس الدولي حوله ، خاصة في ظل ارتباط موقعه بإعادة تشكيل موازين النفوذ في شرق إفريقيا و البحر الأحمر ، وهو ما جعل السودان ساحة تتقاطع فيها مصالح المستويات² . كما أسهمت موارده الطبيعية في تعزيز مكانته ضمن التفاعلات الاقتصادية الدولية إذ أصبح محل اهتمام قوى كبرى سعت إلى توسيع حضورها الاقتصادي داخله ، خاصة بعد اكتشاف النفط وقد برز الدور الصيني بوضوح من خلال استثمارات مكثفة في قطاع الطاقة في حين سعت قوى أخرى إلى تعزيز نفوذها عبر أدوات اقتصادية و سياسية مختلفة ، الأمر الذي يعكس ارتباط الأهمية الجيوسياسية بالرهانات الاقتصادية في تشكيل مكانته الدولية³. ومن ناحية أخرى ، فإن إدراج السودان ضمن استراتيجيات أوسع لإعادة ترتيب النفوذ الدولي في إفريقيا يؤكد أن مكانته لا تنفصل عن موقعه الرابط بين المجال العربي و إفريقيا جنوب الصحراء ومن ثم فقد اعتبر جزءاً من المجال الحيوي للتنافس بين القوى الدولية الساعية إلى تأمين مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية، وهو ما أدى إلى توظيفه ضمن مقاربات جيوسياسية تتجاوز حدوده الوطنية. وقد يرتبط ذلك أيضاً بامتلاكه إمكانات

¹Ibid,pp3_4

²خضر سعيد، "السودان في زمن التوترات الجيوسياسية"، مجلة الأمان الدولي، العدد 1701، 4 فبراير 2026
³صلاح الدين الدومة، السودان: الأبعاد الإقليمية والدولية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص 187-188.

زراعية و معدنية جعلت منه دولة ذات قدرة على دعم الأمن الغذائي الإقليمي ، فضلا عن كونه منتجا مهما لبعض الموارد الإستراتيجية وقد عزز هذا التنوع في الموارد من حضوره في شبكات التفاعل الاقتصادي الدولي ، كما أنه جعل من إدارة هذه الموارد عاملا حاسما في تحديد مستوى تأثيره الخارجي¹ وكالنتيجة لذلك تتحدد مكانة السودان الإقليمية و الدولية بمدى قدرته على تحقيق توازن بين مقتضيات الأمن القومي و متطلبات الاستقرار الاقتصادي و حتى تعزيز الحضور الدبلوماسي . وكأنا هنا نصبح أمام معادلة إيجابية أي كلما تعزز استقرار الداخلي و تقوت مؤسساته كلما ازدادت قدرته على توظيف موقعه الجغرافي و موارده الطبيعية كأدوات فاعلة في التفاعلات الإقليمية و الدولية و العكس صحيح ، ومن ثم فإن الأهمية الجيوسياسية للسودان ليست مجرد وصف جغرافي ، بل إطار تفسيري يوضح تداخل الجغرافيا بالسياسة و الاقتصاد في صياغة مكانته ضمن النظامين الإقليمي و الدولي .

فمن خلال ما سبق ، يمكن القول أن الأهمية الجيوسياسية للسودان تمثل عاملا تفسيريا أساسيا لفهم طبيعة حضوره في التفاعلات الإقليمية و الدولية ، إذ يتداخل الموقع الجغرافي مع معطيات الموارد الطبيعية و الاعتبارات الأمنية و الاقتصادية في تشكيل خياراته الإستراتيجية .إلى جانب ارتباط بين دوائر جغرافية متعددة وكذا ارتباط بممرات حيوية و مناطق نفوذ متنافسة هذا كله جعل من السودان طرفا متأثرا و مؤثرا في معادلات التوازن الإقليمي و الدولي غير أن فعالية هذا الدور تظل مرتبطة بمدى قدرة الدولة على إدارة مواردها و تحقيق الاستقرار الداخلي و تطوير أدواتها الدبلوماسية و الاقتصادية بما يعزز استقلالية قراراتها الخارجي.

يهدف الفصل الأول إلى وضع أساس نظري للدراسة . حيث يبدأ الفصل بمناقشة مفاهيم أساسية تتعلق بالتحول الديمقراطي ثم ينتقل لعرض ملامح النظام السياسي في السودان وصولا إلى توضيح الأبعاد

¹Sumaya Bint Khayyat, *The Geopolitical Strategic Importance of Sudan*, central media office of hizb ut tahir p. 1_2.

الجيوسياسية المؤثرة في مسار . حيث قسم الفصل الأول إلى ثلاثة أجزاء مترابطة تنتقل بسلاسة من النظرية إلى التفسير المرتبط بالسياق السوداني .

الجزء الأول مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي، بدءا بتعريفات فكرية و سياسية عبر التاريخ، ثم يعرض التحول الديمقراطي كعملية انتقال تدريجي من نظام سلطوي إلى نظام أكثر انفتاحا. تمت الإشارة لنشأة دراسات الديمقراطية في الأدبيات السياسية الحديثة مع عرض كذلك لأهم أنماط التحول الديمقراطي، مثل التحول من الأعلى و التحول بالتفاوض و التحول الناتج عن الضغط الشعبي. الهدف هو توضيح الأطر النظرية التي تساعد على فهم التجربة السودانية لاحقا .

أما الجزء الثاني يركز على النظام السياسي السوداني عبر دراسة نشأته بعد الاستقلال و تحليل تطور التعددية الحزبية و الصراعات السياسية التي أثرت في استقرار المؤسسات ، كما يتناول الإطار الدستوري و القانوني الذي نظم الحياة السياسية مع إبراز طبيعة التغييرات الدستورية المتكررة و علاقتها بعدم الاستقرار السياسي . يهدف هذا إلى إعداد القارئ لفهم السياق الداخلي الذي بدأ منه التحول السياسي .

أما الجزء الثالث، فيتناول الجغرافية السياسية للسودان كعامل مهم في فهم تفاعلاته الداخلية والخارجية. يعرض الموقع الجغرافي و أهميته ثم يدرس الموارد الطبيعية كعامل جيوسياسي يؤثر في مكانة السودان إقليميا و دوليا . أخيرا ، يناقش تأثير الأهمية الجيوسياسية في الوضع الاقتصادي و الدولي للسودان خصوصا في ظل ارتباط المصالح الاقتصادي بالتوازنات الإقليمية و التدخلات الخارجية .

الفصل الثاني:

التحول الديمقراطي بين الانقسام

الداخلي و التدخل الخارجي

يمثل سقوط نظام الرئيس عمر البشير في أبريل 2019 منعطفاً مهماً في تاريخ السودان السياسي الحديث. لقد فتح الباب أمام فترة انتقالية معقدة تهدف إلى إعادة بناء الدولة على أسس مدنية وديمقراطية بعد ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي ، ولكن هذه العملية لم تكن سلسلة أو ثابتة بل تأثرت بعوامل داخلية و خارجية مختلفة أثرت في طبيعة التحول ومصيره لذلك يهدف هذا الفصل إلى الانتقال من الإطار النظري الذي غطيناه في الفصل الأول إلى تحليل عملي يدرس التجربة السودانية في سياقها الحقيقي منذ عام 2019 مع التركيز على كيف يسير التحول وماهي محدداته .

يبدأ هذا الفصل بافتراض أن مسار التحول الديمقراطي في السودان لم يتقرر فقط بإرادة الناس في الداخل، بل تأثر بشكل كبير بالتفاعلات الإقليمية و الدولية، بالإضافة إلى الخلافات الكبيرة داخل الساحة السياسية و المجتمعية. لذلك سيحلل القسم الأول عملية التحول نفسها منذ عام 2019 و ذلك بمتابعة المراحل الرئيسية للفترة الانتقالية و طبيعة الترتيبات الدستورية و توازن القوى بين المدنيين و العسكريين و صولاً إلى التطورات التي المشهد السياسي .

أما القسم الثاني فسيتناول التدخلات الخارجية كعامل مؤثر اتجاه الفترة الانتقالية سواء من خلال الدعم السياسي و الاقتصادي أو من خلال الضغوط و المبادرات الدبلوماسية التي شاركت فيها قوى إقليمية ودولية تسعى إلى حماية مصالحها في السودان نظراً لموقعه الجغرافي و أهميته الإستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي و البحر الأحمر .

في حين يركز القسم الثالث على الانقسام الداخلي كعامل أساس أعاق بناء اتفاق وطني واسع ، حيث ظهرت اختلافات بين القوى المدنية و استمرت سيطرة الجيش الانقسامات الجهوية والحزبية التي أثرت في استقرار الفترة الانتقالية و أضعفت قدرتها على تثبيت أسس ديمقراطية دائمة .

بناء على ذلك ، يسعى هذا الفصل إلى محاولة تقديم قراءة تحليلية كاملة لمسار التحول الديمقراطي في السودان منذ عام 2019 ، من خلال الربط بين الأحداث السياسية الفعلية والإطار التحليلي النظري مما يسمح بفهم أعمق لطبيعة العثرات التي واجهت التجربة و إظهار مدى تأثير العوامل الخارجية مع الانقسامات الداخلية في تحديد مسارها .

المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي 2019

يمثل عام 2019 نقطة تحول هامة في تاريخ السودان مع سقوط نظام عمر البشير مما فتح الباب أمام فترة انتقالية تهدف إلى إرساء أساس لحكم مدني ديمقراطي مع ذلك واجهت هذه العملية صعوبات و تقلبات جمة بسبب الخلافات بين المدنيين و العسكريين و تفاقم المشكلات السياسية .وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض مراحل التحول ، بدء من الفترة الانتقالية الأولى مروراً بتعثر التعاون بين المدنيين و العسكريين ووصولاً إلى فشل العملية الانتقالية وزيادة مظاهر الانقسام السياسي .

المطلب الأول: سقوط نظام عمر حسن البشير و بداية المرحلة الانتقالية

في أبريل 2019 ، شكل سقوط نظام الرئيس عمر حسن البشير نقطة تحول في تاريخ السودان . لكن يجب النظر إلى هذا الحدث في سياقه الأعم فمنذ عام 1989 ، أسس نظام الإنقاذ حكماً عسكرياً-أيديولوجياً ، تمكن لفترة طويلة من الحفاظ على سلطته بالتحالفات مع قوى الأمن . مع ذلك ، بدأت هذه التوازنات الداخلية في الضعف ، خاصة بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011 وما تبعه من خسارة للموارد النفطية و تفاقم المشكلات الاقتصادية ومع ازدياد الفساد و تراجع الشرعية السياسية وفشل مبادرات مثل النظام إلى حالة من الضعف وفقد القدرة على السيطرة على التوترات الاجتماعية المتزايدة .¹

ولم تكن الأزمة الاقتصادية و حدها كافية لإسقاط النظام لكنه أظهرت محدوديته في إدارة الدولة عندما اندلعت الاحتجاجات في ديسمبر 2018 بسبب أزمة الخبز و غلاء الأسعار بدت في البداية مجرد احتجاجات معيشية . غير أن ، تطورها السريع إلى حراك سياسي شامل أظهر تحولاً في وعي الناس إذ لم تعد المشكلة مقتصرة على السياسات الاقتصادية بل في طبيعة السلطة نفسها هنا ظهر دور تجمع المهنيين السودانيين ، الذي نجح في تحويل الغضب الشعبي إلى خطاب سياسي منظم يدعو إلى إسقاط النظام و إقامة سلطة مدنية هذا التحول من مطالب محددة إلى مطلب إسقاط النظام كان نقطة فاصلة بين الاحتجاج و الثورة أي من الاعتراض على الأداء إلى الطعن في شرعية النظام الحاكم .²

¹ أحمد عدنان كاظم و بدرية صالح عبد الله ، أثر الحركة الاحتجاجية على مستقبل التغيير السياسي في السودان بعد عام 2019 ، مجلة بحوث الشرق الأوسط و الدراسات المستقبلية ، السنة الخمسون ، العدد 104 (أكتوبر 2024) : 378_349 .

² عوض أحمد سليمان، الثورات السودانية؛ Stephen Zunes, Sudan's 2019 Revolution: The Power of Civil Resistance (Washington, D.C.: ICNC Press, 2021), 4-7.

كما اتسم هذا الحراك بخصائص ساعدته على الاستمرار من بينها الانتشار الجغرافي و المشاركة الواسعة من الشباب و النساء و الطبقة الوسطى في المدن . كذلك أسهم تكوين تحالف قوى إعلان الحرية و التغيير في إعطاء الحراك قوة سياسية و تنظيمية ما سمح له بالتفاوض لاحقا باسم قاعدة شعبية واسعة أدركت هذه القوى أن إسقاط الرئيس ليس كافيا ، و أن التحدي يكمن في إعادة تحديد العلاقة بين المدنيين و العسكريين في الدولة السودانية¹ . وقد وصلت المواجهة ذروتها في 6 أبريل 2019 مع الاعتصام أمام مقر القيادة رمزيا فقط ، بل كان له بعد استراتيجي إذ وضع الجيش أمام خيار صعب وهو إما الاستمرار في حماية النظام وما يترتب على ذلك من خطر الانقسام الداخلي أو الانحياز إلى الشعب و التضحية برأس السلطة للحفاظ على وحدة المؤسسة العسكرية مع تزايد الضغط الشعبي أعلنت اللجنة الأمنية العليا في 11 أبريل 2019 عزل الرئيس و تشكيل مجلس عسكري انتقالي . لكن هذا الإعلان لم ينهي المشكلة بل غير شكلها إذ انتقلت السلطة من رئيس مدني _ عسكري إلى مجلس عسكري دون تفكيك كامل للنظام السابق² ، وهنا يظهر لنا سؤال أساسي وهو : هل ما حدث هو تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي ؟ يرى بعض الباحثين فرقا بين التغيير الذي يعني استبدال النخبة الحاكمة و التحول الديمقراطي ، الذي يشمل إعادة يشمل إعادة بناء النظام السياسي و توسيع المشاركة و المنافسة الحرة في الحالة السودانية ، وهنا يمكن القول إن سقوط عمر البشير أزاح رأس النظام لكنه لم يغير على الفور شبكات النفوذ المتجذرة في مؤسسات الدولة خاصة في الأجهزة العسكرية و الأمنية لذلك استمر الضغط للمطالبة بسلطة مدنية كاملة³ .

حيث أظهرت الفترة اللاحقة توازنا معقدا للقوى ، إذ لم يكن المجلس العسكري قادرا على الحكم وحده دون دعم شعبي كما لم تكن القوى المدنية قادرة على إقصاء المؤسسة العسكرية من المعادلة . هذا التوازن الصعب أدى إلى مسار تفاوضي بطيء شهد أحداث عنف خطيرة أبرزها فض الاعتصام في يونيو 2019. غير أن استمرار العصيان المدني و المظاهرات أعاد الأطراف إلى طاولة المفاوضات ما يدل على أن الشعب ظل قوة ضاغطة لا يمكن تجاهلها⁴ كما أثمرت المفاوضات التوقيع على الوثيقة الدستورية في 17 أوت 2019 التي وضعت الإطار القانوني للمرحلة الانتقالية و حددت مدتها و آليات تقسيم السلطة . حيث نصت الوثيقة على إنشاء مجلس سيادي يضم عسكريين و مدنيين و تشكيل حكومة

¹Zunes, Sudan's 2019 Revolution, 7–11.

² Mai Hassan and Ahmed Kodouda, "Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator," Journal of Democracy 30, no. 4 (October 2019): 89–103.

³ المرجع السابق ، عوض أحمد سليمان، الثورات السودانية.

⁴ عبد الله صالح عباس، "عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول في السودان"، مركز الجزيرة للدراسات، 15 نوفمبر 2021.

انتقالية بقيادة مدنية ، في صيغة شراكة مدنية _عسكرية ولكن هذه الشراكة لم تكن مبنية على الثقة المتبادلة بل على توازن قوى قسري وظل الجيش قوة رئيسية ولم يكن محايد تماما بسبب ارتباطه السابق بنظام الإنقاذ كما ظهر دور قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان كقوة عسكرية ذات تأثير سياسي في المرحلة الانتقالية¹ . حيث أن هذه صيغة تعكس انتقالا تفاوضيا أكثر منه ثورة كاملة إذ لم يحدث انهيار شامل لمؤسسات الدولة بل تم التوصل إلى حل مؤقت لتجنب الانزلاق إلى صراع مفتوح يمكن فهم الوثيقة الدستورية كعقد سياسي مؤقت يسعى إلى إدارة التنافس بين المدنيين و العسكريين في إطار قانوني مع تأجيل الحل النهائي إلى الانتخابات القادمة غير أن ضعف هذا الاتفاق و استمرار تأثير شبكات النظام السابق و غياب رؤية موحدة داخل القوى المدنية كلها عوامل جعلت المرحلة الانتقالية مهددة بالتوتر المستمر² .

من خلا ما سبق ، يمكن القول إن سقوط نظام البشير كان نقطة تحول في تاريخ السودان السياسي لكنه لم يكن نهاية الصراع على شكل الدولة وقد أظهرت المرحلة الانتقالية أن التحول الديمقراطي ليس مجرد حدث بل هو مسار طويل يتطلب إعادة توزيع السلطة في مؤسسات الدولة و بناء ثقافة سياسية جديدة . حيث أن التحدي الحقيقي لم يكن في عزل الرئيس بل كان في تحويل قوة الثورة إلى إصلاح حقيقي و دائم و بينما فتحت الوثيقة الدستورية مجالا قانونيا لإعادة بناء النظام السياسي فإن نجاح ذلك يعتمد على قدرة الأطراف على تجاوز منطق المحاصصة المؤقتة نحو بناء عقد اجتماعي جديد³ . بناء على ذلك ، فإن تحليل سقوط نظام البشير و بداية المرحلة الانتقالية يكشف عم علاقة معقدة بين الثورة و الحلول الوسط بين التغيير و التحول و قد أظهر الحراك الشعبي قدرة المجتمع السوداني على فرض واقع سياسي جديد ولكن تحويل هذا الواقع إلى نظام ديمقراطي مستقر يعتمد على صراع الإرادات داخل الدولة و تظهر هنا أهمية هذه اللحظة ليس فقط كنهاية فترة ماضية ، بل كبداية لاختبار تاريخي حول إمكانية الانتقال من دولة تقوم على تحالف العسكر و النخبة إلى دولة تعتمد على المشاركة الشعبية و سيادة القانون .

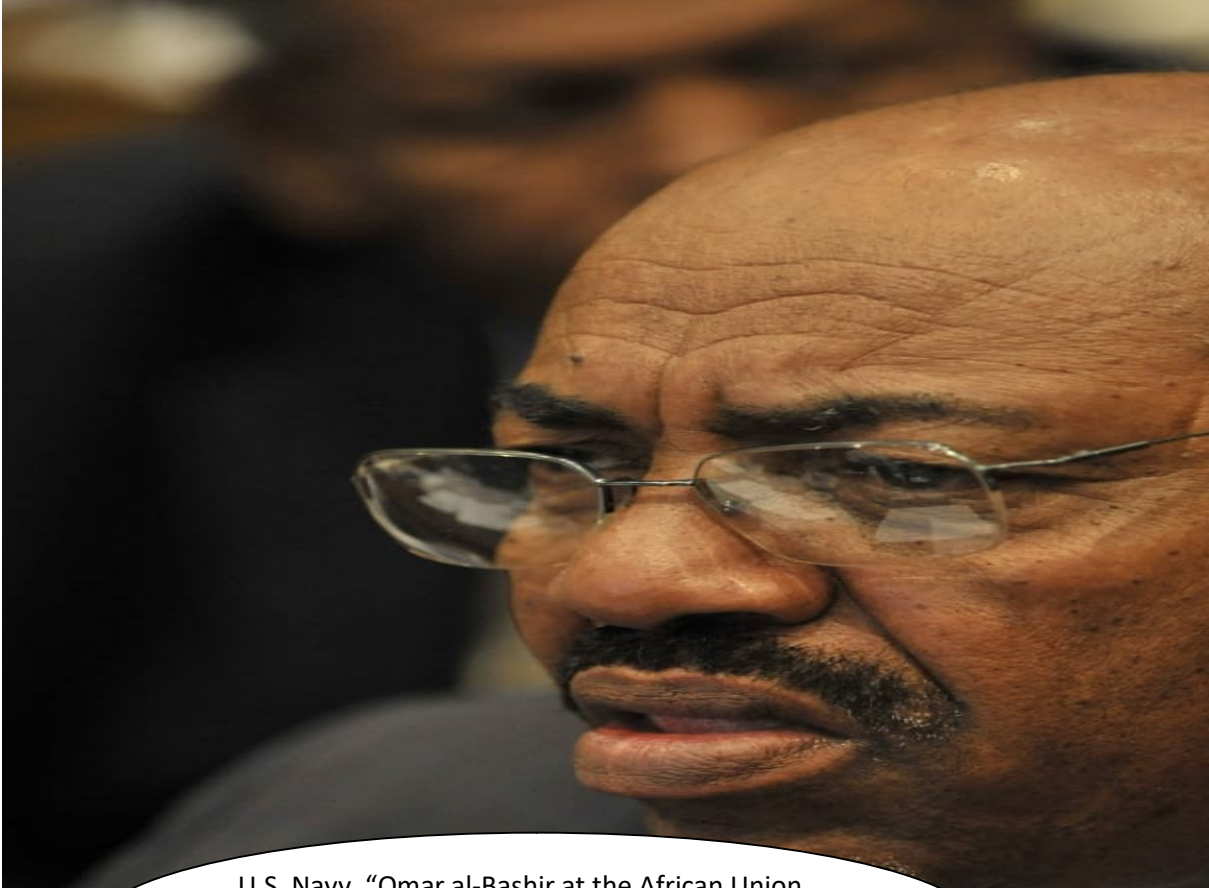
¹ المرجع السابق ، أحمد عدنان كاظم وبدرية صالح عبد الله، "أثر الحركة الاحتجاجية."

²Hassan and Kodouda, "Sudan's Uprising

³ المرجع السابق ، عوض أحمد سليمان، الثورات السودانية؛

صورة (01)

عمر حسن أحمد البشير



U.S. Navy, "Omar al-Bashir at the African Union Summit, 2009," Wikimedia Commons

المطلب الثاني : تعثر الانتقال و الصراع الشراكة المدنية_العسكرية (2021/2019)

منذ سقوط نظام الرئيس عمر حسن البشير في أبريل 2019 ،دخل السودان مرحلة انتقالية معقدة تميزت بتداخل الأدوار و تعدد الجهات الفاعلة السياسية في مؤسسات الحكم الانتقالي . هذا التحول جاء نتيجة لحراك شعبي واسع بقيادة قوى المجتمع المدني و القوى السياسية ، سعيا لإنهاء ثلاثة عقود من الحكم السلطوي وبناء نظام سياسي أكثر ديمقراطية . وقد أدت هذه التطورات إلى وضع ترتيبات سياسية لإدارة المرحلة الانتقالية ولكن هذه الترتيبات واجهت صعوبات متعددة منذ البداية ، مما أدى إلى تعثر و عدم

استقرار العملية الانتقالية في السودان¹ . حيث أن المرحلة الانتقالية قامت على أساس تقاسم السلطة بين المكونين المدني والعسكري ، بعد توقيع الوثيقة الدستورية أغسطس 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير . هذه الوثيقة أساسها هو إنشاء مؤسسات حكم انتقالية مشتركة مثل مجلس السيادة الذي يضم ممثلين مدنيين وعسكريين و حكومة انتقالية بقيادة رئيس وزراء مدني . الهدف كان تحقيق توازن بين القوى المختلفة و ضمان إدارة جماعية للمرحلة الانتقالية لحين إجراء انتخابات عامة ومع ذلك حملت هذه الترتيبات نقاط ضعف واضحة ، حيث لم يكن توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الانتقالية محددًا بدقة ولم يتم تشكيل بعض المؤسسات الأساسية مثل المجلس التشريعي الانتقالي في الوقت المحدد ، مما أضعف البنية المؤسسية للنظام الانتقالي² .

حيث صيغة تقاسم السلطة كانت معقدة بسبب تعدد الأطراف المشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية بجانب المؤسسة العسكرية التي ضمت القوات المسلحة وقوات الدعم السريع ، شاركت قوى إعلان الحرية والتغيير كممثل أساسي للقوى المدنية بالإضافة إلى الحكومة المدنية بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك انضمت الحركات المسلحة لاحقًا إلى مؤسسات الحكم بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر 2020 مما وسع دائرة الفاعلين داخل السلطة الانتقالية هذا التعدد زاد من صعوبة اتخاذ القرارات وساهم في ظهور تباينات في وجهات النظر السياسية بين مختلف الأطراف³ . وفي هذا السياق ظهرت مؤشرات على وجود توتر متزايد بين المكونين المدني والعسكري رأى العديد من السياسيين أن المؤسسة العسكرية تسعى للحفاظ على نفوذها بينما اعتبرت بعض القيادات العسكرية أن القوى المدنية تحاول تقليل دور الجيش و تعمقت هذه الشكوك بعد حادثة فض اعتصام القيادة العامة في الخرطوم في يونيو 2019 ، مما أدى إلى سقوط ضحايا وزيادة التوتر في الساحة السياسية السودانية ومع مرور الوقت ، توسعت الخلافات لتشمل قضايا مثل السياسة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية والعلاقة مع المجتمع الدولي مثلاً الجدل الذي أثاره طلب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في يناير 2020 بإرسال بعثة أممية لدعم عملية السلام وبناء المؤسسات في السودان حيث اعتبر المكون العسكري أن هذه الخطوة تمت دون تنسيق كاف ، مما أدى إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن والدفاع وإعادة صياغة الطلب هذا الحدث

¹Bashaer Ahmed Abed, "The Political Crisis Following the December 2019 Revolution and its Impact on Sudan's Democratic Transition," Dirasat: Human and Social Sciences 53, no. 6 (2026), <https://doi.org/10.35516/Hum.2026.7950>

² المرجع السابق ، أحمد أمل محمد، "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان، ص 523-531.

³ Gunnar M. Sørnbø, Sudan's Transition: Living in Bad Surroundings (Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2020).

عكس التوتر بين الشركاء حول الصلاحيات و طبيعة القرارات الإستراتيجية¹. وهنا بدأت الانقسامات داخل القوى المدنية زادت من تعقيد الانتقال السياسي حيث أنقوى إعلان الحرية و التغيير شهدت خلافات حول إدارة المرحلة الانتقالية و توزيع المناصب و ظهور تيارات سياسية مختلفة ، بعضها دعا إلى الشراكة مع المؤسسة العسكرية لضمان الاستقرار بينما طالبت أطراف أخرى بإنهاء هذه الشراكة و الانتقال إلى حكم مدني كامل ، هذا الانقسام أضعف موقف القوى المدنية و قلل من قدرتها على التفاوض بشكل موحد مع المكون العسكري². وفي وقت نفسه لعبت المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في إدارة الملفات السياسية و الأمنية و القادة العسكريون وعلى رأسهم عبد الفتاح البرهان و محمد حمدان دقلو (حميدتي) ، احتفظوا بنفوذ واسع ، خاصة في الملفات الأمنية و العلاقات الخارجية هذا أدى إلى ازدواجية في اتخاذ القرار حيث كانت بعض القرارات تصدر عن القيادة العسكرية بشكل منفصل عن الحكومة المدنية ، مما زاد التوتر و مشاركة الحركات المسلحة في السلطة بعد اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر 2020 زادت من تعقيد المشهد السياسي بالإضافة إلى الاتفاق نص على إدماج عدد من الحركات المسلحة في مؤسسات الحكم الانتقالي و مشاركتها في الأجهزة التنفيذية و التشريعية على الرغم من أن الاتفاق كان يهدف إلى إنهاء النزاعات و تعزيز الاستقرار إلا أنه أدى إلى توسيع المنافسة و إعادة توزيع القوة بين الفاعلين³. من جهة أخرى قضية إصلاح القطاع الأمني كانت أيضا من القضايا الخلافية . القوى المدنية و المجتمع الدولي طالبوا بإخضاع المؤسسات الأمنية لإشراف مدني و إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بما يتماشى مع التحول الديمقراطي ومع ذلك واجهت هذه المطالب تحفظات من القيادات العسكرية التي رأت فيها تهديدا لدور المؤسسة العسكرية و هذا الخلاف أدى إلى إبطاء عملية الإصلاح المؤسسي و أثر سلبا على مسار التحول الديمقراطي .

كما تأثرت المرحلة الانتقالية أيضا بعوامل اقتصادية و سياسية أخرى حيث واجهت أزمة اقتصادية حادة مما أدى إلى زيادة الضغوط الشعبية لتحسين الأوضاع المعيشية هذه الظروف الاقتصادية الصعبة زادت من التوترات بين القوى السياسية و استغلها بعض الأطراف لتعزيز مواقعها⁴. في ظل هذه التحديات بلغت الأزمة السياسية ذروتها في أكتوبر 2021 ، عندما أعلن قائد القوات المسلحة حل مجلسي السيادة

¹ مدني عباس مدني، المجتمع المدني في فترة الانتقال الديمقراطي في السودان 2019-2021 (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA، 2024)، ص 1-2.

² Arab Center for Research and Policy Studies, The Military-Civilian Relationship and Challenges to Democratic Transition in Sudan.

³ Gunnar M. Sørnbø, Sudan's Transition: Living in Bad Surroundings.

⁴ Bashaer, "The Political Crisis Following the December 2019 Revolution and its Impact on Sudan's Democratic Transition."

و الوزراء و فرض حالة الطوارئ هذه الإجراءات مثلت نقطة تحول رئيسية حيث اعتبرت القوى المدنية انقلاباً على الشراكة السياسية أدت هذه التطورات إلى دخول السودان في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي و أثارت تساؤلات حول مستقبل التحول الديمقراطي¹.

بناءً على ما سبق ، يمكن القول إن تعثر الانتقال السياسي في السودان بين عامي 2019 و 2021 كان نتيجة لتفاعل عوامل سياسية و مؤسسية وكذا هشاشة الترتيبات الدستورية و تعقيد نموذج تقاسم السلطة ، وتعدد الفاعلين السياسيين أضعف فعالية مؤسسات الحكم الانتقالي بالإضافة إلى تصاعد الخلافات بين المكونين المدني و العسكري و الانقسامات داخل القوى السياسية زاد من عدم الاستقرار السياسي و الصراع بين الشركاء في السلطة كان أحد أبرز العوامل التي أعاققت التحول الديمقراطي في السودان في تلك المرحلة .

¹ المرجع السابق ، أمل أحمد ، تقاسم السلطة الشامل و أثره على الانتقال السياسي في السودان ، ص 531/532

صورة (02):

عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان



مصدر:

Press Service of the President of Azerbaijan, "Abdel Fattah al-Burhan, April 2025," Wikimedia Commons

المطلب الثالث: من الحرب 2023 إلى واقع الانسداد السياسي الراهن

مثل اندلاع الصراع المسلح في السودان في 15 أبريل 2023 منعطفا حاسما في مسار الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ سقوط نظام عمر البشير ، نتج هذا الصراع عن تفاقم التوتر بين القوات المسلحة السودانية و قوات الدعم السريع بسبب الخلاف حول إعادة هيكلة الجيش و دمج قوات الدعم السريع فيه و سرعان ما تحولت هذه الخلافات إلى مواجهات عسكرية واسعة النطاق بدأت في الخرطوم و امتدت إلى مناطق أخرى مثل دافور و كردفان و الجزيرة . وقد أدى هذا التصعيد إلى انهيار سريع في الوضع الأمني و تفكك مؤسسات الدولة أدخل السودان في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي و العسكري¹ .

ومع توسع العمليات العسكرية ، تحولت الحرب إلى صراع طويل الأمد اتسم بانتشار المواجهات في أنحاء السودان ، وشهدت الخرطوم معارك عنيفة استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة و الغازات الجوية في المناطق السكنية مما أدى إلى دمار كبير في البنية التحتية المدنية و تعطيل الخدمات الأساسية كما تعرضت منشآت اقتصادية لأضرار بالغة نتيجة للقصف و الاشتباكات مما تعطل سلاسل الإمداد و انخفاض الإنتاج في القطاعات الحيوية و تفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية² ، وفي وقت نفسه تسببت العمليات القتالية في أزمة إنسانية كبيرة . أدت الحرب إلى سقوط آلاف الضحايا و نزوح ملايين السكان داخل السودان و خارجه . كما تشير التقديرات إلى أن ملايين المدنيين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم بسبب العنف و لجأ آخرون إلى دول الجوار كما ارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي بسبب تعطيل الإنتاج الزراعي و تدمير مرافق إنتاج الغذاء و الأسواق ومزال يواجه إلى الآن أكثر من نصف سكان السودان نقصا حادا في الغذاء و يعيش الكثيرون في ظروف قريبة من المجاعة خاصة في دارفور و كردفان³ .

كما أثرت الحرب بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية ، وقد أدى استمرار القتال إلى تعطيل النشاط الاقتصادي و تراجع الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع معدلات التضخم و تدهور الدخل و كذا تأثر القطاع الزراعي بشكل خاص بسبب الاضطرابات الأمنية و نقص المدخلات الزراعية ، مما

¹ Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), "Sudan Situation Update: RSF Expands Territorial Control as Ceasefire Talks Resume in Jeddah," 2023.

² European Union Agency for Asylum (EUAA), Sudan: Security Situation – Country of Origin Information Report, February 2025.

³ Insecurity Insight, The Sudan Crisis: How Over a Year of Violence and Humanitarian Access Restrictions Have Produced Famine Conditions, January 2025.

أثر سلباً على الإنتاج الزراعي و قدرة السكان على توفير احتياجاتهم الغذائية كما تعرض القطاع الصحي لضغوط كبيرة نتيجة لتدمير المستشفيات و نقص الإمدادات الطبية وتوقفت العديد من المؤسسات التعليمية عن العمل بسبب انعدام الأمن و تحول بعض المدارس إلى مراكز لإيواء النازحين وهذه التطورات تعكس حجم التدهور الذي أصاب مؤسسات الدولة و قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية¹.

في الوقت نفسه ، شهد المشهد السياسي السوداني تحولات عمقت حالة الانسداد السياسي مع استمرار الحرب و تعزز دور المؤسسة العسكرية في إدارة الدولة خاصة بعد إدخال تعديلات على الوثيقة الدستورية لسنة 2019 تضمنت تمديد المرحلة الانتقالية و إعادة تشكيل هياكل السلطة بطريقة عززت هيمنة الجيش على المؤسسات السياسية ، حيث رأى البعض أن هذه التعديلات تعكس تراجع فرص الانتقال الديمقراطي و تزايد نفوذ الجيش في حين تراجعت قدرة القوى المدنية على التأثير في العملية السياسية².

في المقابل ، عانت القوى المدنية من الانقسام و الضعف التنظيمي مما قلل من قدرتها على لعب دور فاعل في إدارة الأزمة السياسية . ظهرت خلافات داخل بعض التحالفات المدنية حول كيفية التعامل مع أطراف الصراع و طرحت مقترحات بتشكيل حكومة في المنفى مما أدى مزيد من الانقسام ، بالإضافة إلى انعكاس هذا الوضع على المشهد السياسي العام حيث غاب البديل المدني الموحد القادر على تقديم رؤية سياسية متماسكة لإنهاء الحرب و استئناف الانتقال الديمقراطي³.

في سياق مواز أنشأت بعض القوى المسلحة ترتيبات سياسية موازية في المناطق التي تسيطر عليها ووقعت قوات الدعم السريع و عدد من الحركات المسلحة و القوى السياسية اتفاقاً في نيروبي لتشكيل تحالف سياسي يسعى إلى إقامة حكومة موازية في المناطق الخاضعة لسيطرتها كما أثارت هذه الخطوة مخاوف من تعميق الانقسام السياسي ، خاصة في وجود حكومة أخرى مرتبطة بالجيش في مناطق أخرى يشير هذا إلى احتمال ظهور مراكز سلطة متعددة مما قد يؤدي إلى مزيد من التفتت المؤسسي و تعقيد الأزمة السياسية⁴. أما عسكرياً ، استمرت المواجهات بين القوات المسلحة السودانية و قوات الدعم السريع في مناطق عدة دون حسم واضح . بينما استعاد الجيش السيطرة على بعض المواقع في

¹ EsraaMahadi Ali Mohamed and Don-Eliseo Lucero-Prisno, "The Effects of Sudan's Armed Conflict on Economy and Health: A Perspective," Health Science Reports 8 (2025): 1–2.

² European Union Agency for Asylum (EUAA), Sudan: Security Situation – Country of Origin Information Report, February 2025.

³ Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Power Relations in Sudan after the Fall of Bashir, 2024.

⁴ Mariam Wahba, "Sudan's Civil War Edges Toward a Stalemate as RSF Rebels Establish Separatist Governing Authority," Foundation for Defense of Democracies, 2025.

الخرطوم خلال عام 2025 ، احتفظت قوات الدعم السريع بنفوذ واسع في مناطق أخرى ، خاصة في دافور و أجزاء من كردفان و أدى هذا الوضع إلى توازن عسكري نسبي بين طرفين حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مكاسب ميدانية تعزز موقفه التفاوضي دون تحقيق نصر حاسم ¹.

وقد أثر هذا التوازن العسكري على فرص التسوية السياسية حيث تعثرت معظم المبادرات الدبلوماسية التي سعت وقف إطلاق النار و إطلاق مفاوضات بين الطرفين على الرغم من عقد جولات من المفاوضات بما في ذلك محادثات جدة التي رعتها الولايات المتحدة و السعودية في عام 2023 ولم تنجح هذه المبادرات في إنهاء العمليات العسكرية أو التوصل إلى اتفاق سياسي شامل كما أدى تعدد الوسطاء الدوليين و الإقليميين و تباين مصالحهم إلى إضعاف جهود الوساطة مما ساهم في استمرار الجمود السياسي و العسكري ².

وقد زاد تدخل قوى إقليمية ودولية من تعقيد الأزمة السودانية ، وأصبح النزاع ساحة تتقاطع فيها مصالح أطراف خارجية تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي أو الاستراتيجي على الرغم من أن الصراع في جوهره داخلي على السلطة و طبيعة الحكم ، فإن تدخل أطراف خارجية زاد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة خاصة في ظل غياب توافق دولي حول كيفية إدارة الأزمة ³، و بناء على هذا يمكن القول إن الحرب التي اندلعت في السودان سنة 2023 لم تقتصر آثارها على الجانب العسكري بل أدت أيضا إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي و المؤسسي ، كما ساهمت في استمرار الصراع في إضعاف مؤسسات الدولة و تراجع قدرة الحكومة على إدارة البلاد و أدى إلى ظهور سلطات متنافسة و تزايد نفوذ الجماعات المسلحة في ظل غياب مؤسسات انتقالية مستقرة و تراجع دور القوى المدنية أصبح المشهد السياسي يتسم بالإنسداد .

و بحلول عام 2026 ، يعكس هذا التطور تحول الأزمة السودانية من صراع مسلح إلى أزمة بنوية معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الإنسانية . وكذا استمرار الحرب و تعدد مراكز السلطة و غياب توافق وطني حول مستقبل الحكم أدت إلى تآكل مؤسسات الدولة و تعقيد فرص الانتقال

¹ European Union Agency for Asylum (EUAA), Sudan: Security Situation, 2025.

² Katariina Mustasilta, The War in Sudan in the Era of a Multipolar World: Mismanaged Rather than Forgotten, FIIA Briefing Paper 417 (Helsinki: Finnish Institute of International Affairs, September 2025), 7–8.

³ Reuters, "The Two Rival Governments That Could Split Sudan," 2025.

نحو نظام سياسي مستقر كما أن مستقبل السودان يعتمد على قدرة الأطراف المختلفة على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تعالج جذور الصراع و تعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر استقرار .

المبحث الثاني: التدخلات الخارجية في السودان

لم يكن انتقال السودان نحو الديمقراطية منذ عام 2019 مجرد نتيجة لعوامل داخلية بل تأثر بشكل ملحوظ بتدخل أطراف خارجية أرادت توجيه دفة السياسة بما يخدم مصالحها في المنطقة و إستراتيجياتها. حيث أن السودان بموقعه الجغرافي السياسي المهم في المنطقة القرن الأفريقي و البحر الأحمر لفت أنظار دول مثل الإمارات و السعودية و مصر و إثيوبيا. هذه الدول تدخلت بدرجات مختلفة لدعم أطراف معينة أو لعب دور الوسيط السياسي .

يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة هذه التدخل و تأثيره على التحول الديمقراطي و سوف يتم ذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية: دور القوى الإقليمية، دور المنظمات الإقليمية و الدولية و تأثير التنافس الدولي على مستقبل العملية السياسية في السودان.

المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في التأثير على مسار التحول الديمقراطي في السودان

منذ 2019 يمر السودان بمرحلة سياسية معقدة يحاول الانتقال من الحكم السلطوي إلى نظام أكثر انفتاحا و تعددية ، هذه العملية تأثرت بالبيئة الإقليمية المحيطة إضافة إلى التفاعلات الداخلية بين القوى السياسية و العسكرية . كما أن موقع السودان الجيوسياسي في منطقة القرن الأفريقي و ارتباطه بالبحر الأحمر و النيل ، جعله منطقة التقاء مصالح قوى إقليمية والاقتصادية حيث أن هذا التشابك بين العوامل الداخلية و الخارجية جعل التحول الديمقراطي في السودان أكثر تعقيدا و هشاشة¹ .

كما أظهرت التطورات السياسية في السودان خاصة بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل 2019 ، ثم تعثر المرحلة الانتقالية حتى انقلاب 25 أكتوبر 2021 ، أن التحول السياسي في البلاد مرتبط بالتفاعلات الإقليمية كما سعت قوى إقليمية عديدة للتأثير في الأحداث داخل السودان ، سواء من خلال الوساطة السياسية أو دعم بعض الأطراف المحلية ، مما جعل الصراع السياسي في السودان يتداخل مع التوازنات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي و البحر الأحمر² .

¹ Amir Salim, "The Sudan War and Its Reflections on the Red Sea," 134.

² عباس محمد صالح، عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر 2021 في السودان.

و يمكن فهم الأزمة السودانية في إطار شبكة معقدة من التفاعلات الإقليمية ، حيث ظهرت أدوار عدة دول مثل مصر و إثيوبيا و دول الخليج العربي ، وتحديدًا السعودية و الإمارات وقد اختلفت هذه الأدوار بين الوساطة السياسية و الدعم الدبلوماسي و أحيانًا الارتباط بشبكات مصالح اقتصادية وإستراتيجية داخل الداخل السودان .

أولاً : الدور المصري في التأثير على مسار التحول في السودان

تعد مصر من أهم القوى الإقليمية في السودان ، وهذا يعود إلى اعتبارات إستراتيجية تجعل استقرار السودان مرتبطًا بالأمن القومي المصري . و يأتي العامل الجغرافي و المائي المرتبط بنهر النيل في مقدمة هذه الاعتبارات حيث تعتمد مصر على مياه النهر كمصدر أساسي ، مما يزيد حساسيتها تجاه أي تحولات سياسية أو إستراتيجية قد تؤثر في إدارة الموارد المائية في حوض النيل¹ . كما تنظر القاهرة إلى السودان كجزء من منظومة الأمن الاستراتيجي لوادي النيل ، وهذا يفسر اهتمامها بالتطورات السياسية في البلاد انعكس هذا الاهتمام في المواقف السياسية و الدبلوماسية المصرية التي ركزت على الحفاظ على استقرار الدولة السودانية ومنع انهيار مؤسساتها ، خاصة المؤسسة العسكرية التي تربطها علاقات تاريخية بمصر .

بعد سقوط نظام البشير ، تبنت مصر سياسة تهدف إلى الحفاظ على توازنات المشهد السياسي السوداني انطلاقًا من إدراكها أن انهيار الدولة السودانية قد يؤدي إلى تداعيات أمنية تمتد إلى منطقة وادي النيل و البحر الأحمر لذلك سعت القاهرة لدعم استقرار المؤسسات الرسمية في السودان باعتبارها الضامن لوحدة الدولة في ظل التحديات السياسية و الأمنية التي تواجهها البلاد² ، كما يرتبط الدور المصري في السودان أيضًا بقضية سد النهضة الإثيوبي ، الذي يمثل أحد أهم الملفات الجيوسياسية في حوض النيل حيث أن السودان عنصر أساسي في التوازنات المائية بين مصر و إثيوبيا مما يجعل القاهرة حريصة على الحفاظ على علاقات وثيقة مع الخرطوم لضمان تنسيق المواقف بشأن إدارة موارد النيل ، يمكن فهم السياسة المصرية تجاه السودان في إطار محاولة الحفاظ على توازن استراتيجي يضمن حماية المصالح المائية المصرية في مواجهة التحولات الإقليمية المرتبطة بقضية السد³ . وهذا الدور المصري محل نقاش في بعض الأوساط السياسية السودانية ، حيث ترى بعض القوى أن التدخل الإقليمي في الشأن السوداني قد

¹ Mohammed Mahmoud, "Sudan at the Nexus of Transboundary Cooperation on the Nile."

² Carnegie Endowment, "River of Discontent."

³ Carnegie Endowment, "The Looming Climate and Water Crisis in the Middle East and North Africa."

يؤثر على استقلال القرار السياسي الوطني . مع ذلك ، يظل الدور المصري مؤثرا في مسار التحولات السياسية في السودان بسبب المصالح الإستراتيجية المشتركة بين البلدين ¹.

ثانيا : الدور الإثيوبي في معادلة التحول السياسي في السودان

تعد إثيوبيا أيضا فاعلا إقليميا مهما في التفاعلات المرتبطة بالسودان ، وهذا يعود إلى عوامل جيوسياسية مثل موقعها كدولة منبع للنيل الأزرق ، إضافة إلى التدخل الجغرافي و السياسي بين البلدين في منطقة القرن الأفريقي . ازدادت أهمية إثيوبيا بعد إطلاق مشروع سد النهضة ، الذي أصبح من القضايا الإستراتيجية في المنطقة ². ولم يقتصر تأثير السد على العلاقات المائية بين دول حوض النيل بل امتد ليؤثر في التوازنات السياسية و الإقليمية بين مصر و السودان و إثيوبيا . وجد السودان نفسه في موقع جيوسياسي معقد يجمع بين مصالح متباينة ، حيث يمكنه الاستفادة من السد في تنظيم تدفق المياه و تقليل مخاطر الفيضانات بينما تخشى مصر من تأثيره على حصتها المائية ويعكس هذا الوضع طبيعة التوازنات الدقيقة التي تحكم العلاقات الإقليمية في حوض النيل ³.

إضافة إلى البعد المائي يرتبط الدور الإثيوبي في السودان باعتبارات أمنية و حدودية ، خاصة في ظل النزاع حول منطقة الفشقة الزراعية وأدى هذا النزاع إلى زيادة حساسية العلاقات الثنائية ، وجعل التطورات السياسية في السودان محل اهتمام من قبل أديس أبابا ، التي تخشى أن يؤدي استمرار عدم الاستقرار في السودان إلى خلق بيئة أمنية غير مستقرة على الحدود المشتركة ⁴. كما سعت إثيوبيا في بعض المراحل إلى لعب دور في الوساطة الإقليمية خلال الأزمة السودانية في إطار الدور الذي تلعبه منظمة الإيغاد في إدارة الصراعات في منطقة القرن الأفريقي . حيث تعكس هذه المحاولة سعي إثيوبيا لتعزيز حضورها الدبلوماسي في المنطقة ، إضافة إلى سعيها للحفاظ على قدر من الاستقرار في محيطها الإقليمي ⁵.

ثالثا : الدور السعودي في الأزمة السودانية

¹ بدر حسن شافعي، "دور هيئة الإيغاد في تسوية الصراعات: السودان نموذجا".

² Mohammed Mahmoud, Carnegie Endowment.

³ المرجع نفسه .

⁴ "تداعيات التطورات في السودان على دول الجوار وأمن البحر الأحمر"، مركز الجزيرة للدراسات.

⁵ المرجع نفسه .

ظهرت السعودية كفاعل إقليمي مهم في الأزمة السودانية ، خاصة مع تصاعد الصراع الداخلي منذ 2023 و يرتبط الاهتمام السعودي بالسودان بعدة عوامل إستراتيجية ، في مقدمتها موقع السودان على البحر الأحمر الذي يمثل أحد أهم الممرات البحرية للتجارة الدولية ¹.

يعد استقرار السودان مهما في الحفاظ على أمن البحر الأحمر ، و لهذا تهتم السعودية بالتطورات السياسية و الأمنية في البلاد لأن أي اضطراب في السودان قد يؤثر على استقرار هذه المنطقة الحيوية ، خاصة مع تزايد التنافس الإقليمي و الدولي حول الممرات البحرية الإستراتيجية .

حيث سعت السعودية إلى لعب دور دبلوماسي في الأزمة السودانية من خلال المشاركة في جهود الوساطة بين الأطراف المتصارعة ، و العمل على دفعها نحو وقف إطلاق النار و استئناف العملية السياسية و يعكس هذا الدور إدراك السعودية لأهمية احتواء الصراع السوداني ومنع تحوله إلى مصدر لعدم الاستقرار في منطقة البحر الأحمر ².

رابعا : الدور الإماراتي في الأزمة السودانية

برزت الإمارات كفاعل إقليمي مؤثر في الأزمة السودانية، و يرتبط دورها بعدة اعتبارات اقتصادية و إستراتيجية و تشير بعض التحليلات إلى أن الإمارات لديها مصالح اقتصادية مهمة في السودان خاصة في قطاع الموارد الطبيعية و على رأسها الذهب ³.

السودان من الدول الغنية بالموارد المعدنية ، و يشكل الذهب أحد أهم صادراته مما جعله محل اهتمام متزايد من قبل بعض الدول الإقليمية و قد برزت الإمارات كأحد أبرز الشركاء الاقتصاديين للسودان في هذا القطاع مما يعكس حجم المصالح الاقتصادية التي تربط الطرفين ⁴. كما يرتبط الدور الإماراتي في السودان بالتوازنات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر و القرن الأفريقي ، حيث تسعى أبو ظبي لتعزيز حضورها الاقتصادي و الإستراتيجي في هذه المنطقة و يعكس هذا التوجه إدراك الإمارات للأهمية الجيوسياسية التي يتمتع بها السودان ، سواء من حيث موقعه الجغرافي أو موارده الاقتصادية ⁵.

¹ John MukumMbaku, "Ending Sudan's Civil War," Brookings Institution, 2026.

² المرجع نفسه .

³ المرجع نفسه .

⁴ Ahmed Soliman and Suliman Baldo, Gold and the War in Sudan, Chatham House, 2025.

⁵ International Crisis Group, Sudan: A Year of War, 2024.

يتبين مما سبق أن فهم مسار التحول الديمقراطي في السودان يتطلب النظر إليه في سياق التفاعلات الإقليمية المحيطة به . فتداخل المصالح الإقليمية و تعدد المشهد السياسي الداخلي ، حيث يربط الصراع السوداني بالتوازنات الجيوسياسية في منطقة القرن الإفريقي و البحر الأحمر .

وقد أدى اختلاف مصالح الإقليمية أحيانا إلى إضعاف فرص التوصل إلى حل سياسي مستقر حيث إن دعم بعض الأطراف الداخلية قد يطيل أمد الصراع بدلا من تشجيع الحلول التفاوضية . لذا فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي في السودان يعتمد على قدرة الأطراف الإقليمية على تبني رؤية أكثر تنسيقا تقوم على دعم الاستقرار السياسي بدلا من تعزيز الانقسامات الداخلية.

الخريطة (03)



مصدر:

من إعداد الطالبة البعة شيماء اعتمادًا على تقارير International Crisis Group متاح على الرابط :

<https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/love-thy-neighbor-regional-interventionsoudancivilwar>

وتقارير Wilson Center متاح على الرابط :

<https://diplomacy21adelphi.wilsoncenter.org/article/conflict-sudan-map-regional-and-international-actors>

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية و الإقليمية في التعامل مع الأزمة السودانية 2026/2019

بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في عام 2019 ، مر السودان بفترة انتقالية حساسة ، تميزت بتحديات سياسية و أمنية و اجتماعية معقدة وظهرت المنظمات الدولية و الإقليمية كجهات فاعلة رئيسية في إدارة هذه الأزمة . حيث ركزت هذه المنظمات على تسهيل الحوار السياسي ، ودعم المرحلة الانتقالية و ضمان وصول المساعدات الإنسانية ، إلى جانب على تقليل تصاعد النزاعات المسلحة ومن بين هذه الجهات ، برزت الأمم المتحدة عبر بعثة يونيتامس ، و الاتحاد الأفريقي ، و الهيئة الحكومية للتنمية إيجاد ، ومجموعة الترويكا فضلا عن دول الجوار في محاولاتهم إيجاد حل سياسي شامل و مستقر¹ .

في ما يتعلق بالوساطة السياسية خلال المرحلة الانتقالية ، قدمت بعثة يونيتامس دعما سياسيا وفنيا للحكومة الانتقالية ، مع التركيز على تعزيز تنفيذ الوثيقة لعام 2019 ، ودعم التحول نحو الديمقراطية ، وتسهيل الحوار بين المكونات المدنية و العسكرية . تضمن عمل البعثة تنظيم مشاورات واسعة مع الأحزاب السياسية ، و الحركات المسلحة وكذا منظمات المجتمع المدني وحتى لجان المقاومة ، و الفئات الشبابية و النسائية بهدف ضمان تمثيل جميع الأطراف الفاعلة و توسيع قاعدة الاتفاق السياسي² .

رغم هذه الجهود ، واجهت الوساطة صعوبات كبيرة مثل ضعف التزام بعض الأطراف و تعدد المبادرات الدولية و الإقليمية ، ما أدى إلى تشتت الجهود و قلة التنسيق ، مما أثر سلبا على فعالية الوساطة³ . كما تسبب الوضع السياسي المتغير في تعقيد الوصول إلى اتفاق دائم ، خاصة مع استمرار النزاعات المسلحة وزيادة الاحتياجات الإنسانية .

على الصعيد الإقليمي ، اعتمد الاتحاد الأفريقي إستراتيجية شاملة تضمنت إنشاء آلية واسعة للتنسيق بين الأطراف الإقليمية و الدولية ودعم خارطة طريق لوقف إطلاق النار ، تعزيز الحوار السياسي الشامل و ضمان تسهيل وصول المساعدات الإنسانية⁴ . كما شكل الاتحاد فريقا رفيع المستوى للتواصل مع

¹ African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD).

² United Nations, Statement on the Release of UNITAMS Summary Report on its Consultations for a Political Process for Sudan, 28 February 2022, unitams.unmissions.org

³ United Nations Integrated Transition Assistance Mission in Sudan, Consultations on a Political Process for Sudan, binuh.unmissions.org.

⁴ United Nations Integrated Transition Assistance Mission in Sudan, Consultations on a Political Process for Sudan, binuh.unmissions.org.

الأطراف السودانية ، مع التركيز على إشراك المجتمع المدني ، الأحزاب السياسية و النازحين إلى جانب التعامل مع الأزمة الإنسانية التي تمثل تحدياً أساسياً للاستقرار¹ .

في المقابل ، أطلقت الهيئة الحكومية للتنمية إيجاد IGAD في 2023 مبادرة تضمنت خارطة طريق لفتح ممرات إنسانية وبدء عملية سياسية شاملة ، مع تسهيل لقاءات بين قادة الأطراف المتحاربة لكن المبادرة واجهت عراقيل بسبب رفض بعض الأطراف المشاركة و تعليق عضوية السودان في المنظمة ما أثر سلباً على استمرار جهود الوساطة² . كما أطلقت منصة جدة بوساطة مشتركة من الولايات المتحدة و المملكة العربية السعودية في مايو 2023 ، بهدف التوصل إلى هدنة إنسانية ووقف إطلاق نار مؤقت لتسهيل إيصال المساعدات ورغم حضور الأطراف للمفاوضات لم يحرز تقدم ملموس بسبب محدودية الالتزام بالاتفاقات³ حيث أن عند تحليل الوساطة خلال الفترة من 2019 إلى 2023 يتضح أن نجاح الدور الدولي و الإقليمي يتطلب توازناً دقيقاً بين الضغط السياسي و الدبلوماسي ، إلى جانب إشراك الأطراف المحلية في صياغة الحلول ركزت يونيتامس UNITAMS على تسهيل الحوار بين جميع القوى السودانية ، من المدنيين و العسكريين و حتى الاجتماعيين ، لتقريب وجهات النظر حول القضايا الأساسية المتعلقة بمستقبل الانتقال السياسي ، دون فرض حلول من الخارج ومع ذلك تظهر التجربة أن التحديات الهيكلية مثل تعدد المبادرات⁴ ، و تضارب المصالح الإقليمية والدولية وكذلك ضعف التنسيق و التركيز على توزيع السلطة دون معالجة الأسباب الاجتماعية و السياسية للصراع ، تقلل من قدرة هذه المنظمات على تحقيق تسوية سياسية دائمة ، لذلك هناك حاجة إلى آليات تنسيق أكثر فعالية و التزام أقوى من أطراف النزاع داخليا و خارجيا ودمج الحلول الإنسانية مع السياسية لضمان نتائج ملموسة و جادة⁵ .

ولفهم دور المنظمات الدولية و الإقليمية في النزاعات الداخلية مثل النزاع في السودان ، يجب النظر إلى سياق أوسع يتعلق بتدويل هذه الأزمات في الدول التي تواجه انقسامات سياسية و اجتماعية . غالباً ما تتجاوز الأزمات الداخلية حدود الدولة عندما تفشل المؤسسات المحلية في إدارة الصراع ، مما يفسح المجال لتدخل اللاعب الدولي عبر الوساطة السياسية أو الضغوط الدبلوماسية و الإنسانية . في هذا

¹ Ibid

² Intergovernmental Authority on Development (IGAD), Lessons for IGAD Mediation Arising from the South Sudan Peace Talks 2013–2015, August 2019.

³ Abdul-Jalil Abdalla et al., The Failure of Mediation and Peacemaking Efforts in the Sudan Crisis, African Journal on Conflict Resolution, 2025.

⁴ United Nations Integrated Transition Assistance Mission in Sudan, Information Note and Q&A: Consultations on a Political Process for Sudan, unitams.unmissions.org

⁵ African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD).

السياق ، شهدت القضية السودانية اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي على مراحل مختلفة ، لاسيما مع تصاعد الصراعات الداخلية وما صاحبها من آثار إنسانية و سياسية كبيرة¹ .

تشير الدراسات إلى أن الاهتمام الدولي بالسودان جاء نتيجة الصراعات التي شملت عدة أطراف و تداخلت فيها أبعاد سياسية و عرقية و حتى دينية ، مما حولها من مشكلات محلية إلى قضايا دفع العديد من المنظمات الدولية للمشاركة في جهود التسوية و إدارة الصراع سواء عبر تقديم مبادرات سياسية أو دعم العمليات الإنسانية التي تهدف إلى التخفيف من معاناة المدنيين² .

كما أن الحضور الدولي المتزايد يعكس إدراكا متزايدا بأن استمرار الأزمات في دول مثل السودان لا يؤثر فقط داخليا ، بل يمتد ليؤثر على الاستقرار الإقليمي بشكل عام . فهذه النزاعات المطولة غالبا ما تسبب موجات نزوح ولجوء ، بجانب تبعات أمنية و اقتصادية للدول المجاورة ، مما يدفع المنظمات الإقليمية و الدولية لمحاولة احتواء هذه الأزمات ومنعها من أن تصبح مصدرا دائما لعدم الاستقرار في المنطقة . لذلك ، أصبح تدخل هذه المنظمات جزءا من آليات إدارة النزاعات في النظام الدولي الحديث خاصة حالة ضعف الدولة أو عجزها عن السيطرة الكاملة على أراضيها .

في السودان ارتبط الدور الدولي بمحاولة دعم الاستقرار السياسي و تعزيز فرص التوافق بين الأطراف المتصارعة كما تعمل هذه المنظمات الدولية عادة على تشجيع الحوار بين الفاعلين السياسيين و إيجاد حلول توافقية تساهم في تقليل التوترات لكن فعالية هذه الجهود تعتمد على استعداد الأطراف المحلية للمشاركة في العملية السياسية و قبول الحلول المقترحة ن إذ لا يمكن للتدخل الدولي وحده أن يفرض حولا لإدارة الدولة و توزيع السلطة . و على الجانب الآخر ، يلعب الدور الإقليمي دورا مكملا للجهود الدولية ، حيث تسعى المنظمات الإقليمية إلى الوساطة بفضل قربها الجغرافي و السياسي من مناطق النزاع ن حيث ينظر إلى هذه المنظمات على أنها أكثر فهما لتوازنات القوى السياسية و الاجتماعية في المنطقة ، ما يمنحها قدرة اكبر على التأثير في مسار الأزمات ومع ذلك يعتمد نجاح هذه الجهود على مستوى التنسيق قد يؤدي إلى تعدد خطوط الوساطة وتضارب المبادرات مما قد يضعف فرص التوصل إلى اتفاق شامل³ .

¹ ياسر رباح عبد الرحيم صلاح الدين، أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية: السودان نموذجا (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017)، ص 148.

² المرجع نفسه، ص 150.

³ المرجع نفسه، ص 152/ 156.

بناء على ذلك ، يمكن القول إن دور المنظمات الدولية و الإقليمية في التعامل مع الأزمات الداخلية مثل الأزمة السودانية يعكس التغيرات التي طرأت على النظام الدولي في طريقة إدارة النزاعات ولم تعد هذه الأزمات مجرد مسائل داخلية بحتة ، بل أصبحت جزءا من شبكة أكبر من التفاعلات الدولية التي تجمع بين الاعتبارات السياسية و الإنسانية و حتى الأمنية ، مما يجعل تدخل هذه المنظمات عنصرا أساسيا في جهود احتواء النزاعات و السعي لتحقيق تسويات سياسية مستدامة .

المطلب الثالث: التنافس الدولي و تأثيره على التحول السياسي في السودان

أصبح السودان خلال السنوات الأخيرة و خصوصا منذ اندلاع الأزمة في أبريل 2023 ، ساحة لتنافس دولي متصاعد حيث لم يعد الصراع مقتصر على الفاعلين المحليين بل ارتبط بشكل وثيق بمصالح القوى الكبرى بالإضافة إلى الموقع الجيوسياسي للسودان جعل منه مركز اهتمام خاصة كونه جزءا من منطقة القرن الإفريقي ، إلى جانب موارده الطبيعية جعله محط أنظار القوى الدولية التي تسعى لتعزيز نفوذها الاقتصادي و السياسي و العسكري ، ما حول السودان إلى ساحة للحروب بالوكالة بين تلك القوى¹.

ساهم التاريخ الطويل من الانقلابات و الصراعات المسلحة في السودان على خلق هشاشة بنيوية في النظام السياسي ، مما جعل العملية الانتقالية عرضة للتأثيرات الخارجية . كما تكشف التحليلات أن التدخل الدولية لم تقتصر على الدعم العسكري فقط²، بل تجاوزتها لتشمل أدوات اقتصادية و دبلوماسية تهدف إلى توجيه مسار التحول السياسي لصالح هذه القوى ، لاسيما عبر دعم الفاعلين العسكريين على حساب القوى المدنية . هذا التداخل أسفر عن تعطيل الانتقال الديمقراطي و تعميق الانقسامات بين الأجهزة العسكرية و المدنية³، وربط مستقبل النظام السياسي بمصالح أجنبية⁴ .

حيث برز التنافس الدولي بشكل واضح من خلال نمو النفوذ الصيني و الأمريكي في السودان و منطقة البحر الأحمر . فقد ركزت الصين على توسيع حضورها الاقتصادي من خلال مشاريع بنية تحتية كبيرة و استثمارات إستراتيجية ، ما منحها قدرة على التأثير على صناع القرار السياسي دون تدخل عسكري مباشر في المقابل عملت الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها عبر دعم المبادرات المدنية و برامج التنمية و

¹ Ingman, Great Power Ambitions and Proxy Wars in Africa, 2023, pp. 1–2.

² ibid., pp. 2–3.

³ El Baz, Rasha Mahmoud Elsayed Eid, Great Power Competition in Africa, 2024, pp. 440–470.

⁴ Ingman, ibid., pp. 5–7.

الاستقرار السياسي¹ و قد أدى هذا التداخل بين النفوذ الاقتصادي و السياسي إلى تحويل السودان إلى منطقة حساسة تتحكم فيها التوازنات الدولية ، مما وضع البيئة السياسية تحت ضغط مستمر من الخارج كما لعب الجانب العسكري أيضا دورا مهما²، خاصة مع تزايد وجود عناصر روسية و أوكرانية في الصراع الداخلي . تعتمد روسيا على مجموعات شبه عسكرية و أدوات اقتصادية مثل السيطرة على الموارد لدعم أطراف محلية ، بينما تسعى أوكرانيا لمواجهة النفوذ الروسي عبر دعم القوات المسلحة السودانية و توسيع نشاطها الدبلوماسي³، و يعكس هذا وضع منطق الحروب بالوكالة ، حيث تؤثر التدخلات الخارجية بشكل كبير على مسار التحول السياسي و تحد من قدرة الفاعلين المحليين على إدارة الأزمة بأنفسهم⁴ .

كما تشمل آثار هذا التنافس الدولي إعادة تشكيل البنية السياسية في السودان ، حيث أدى الدعم الخارجي للأطراف المسلحة إلى تقوية مواقعها على حساب القوى المدنية ، و تثبيت النفوذ العسكري في العملية السياسية ، ما أعاق جهود الانتقال الديمقراطي⁵ كما أدت تعدد التدخلات الاقتصادية و السياسية إلى تقليل قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة ، و إضعاف مؤسساتها الوطنية و تحويل السودان إلى ساحة لصراع جيوسياسي أوسع يضم القوى الكبرى و الإقليمية معا⁶.

انطلاقا من العلاقة بين العوامل الداخلية و الخارجية ، يتضح أن فهم التحول السياسي في السودان لا يمكن فصله عن موقعه الجيوسياسي ، إذ يلعب هذا الموقع دور جذب للعديد من التأثيرات الخارجية التي تتداخل مع السياقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل البلد وهذا لم يشر إلى أن التحول السياسي لم يكن مجرد عملية داخلية فقط ببل جاء في ظل بيئة تتقاطع فيها مستويات مختلفة من التأثير، بما في ذلك تلك المرتبطة بإعادة تشكيل موازين القوى داخل السودان . وفي هذا الإطار يظهر أن الصراع على السلطة داخل الدولة لم يعد حكرا على الفاعلين المحليين بل أصبح متأثرا بالعلاقات الخارجية التي تدعم بعض الأطراف و تقوي مواقعها مقارنة بأخرى⁷ . وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية،

¹ DOC-20260317-WA0001, Sudan and the Red Sea Strategic Competition, pp. 3–4.

² ibid., pp. 4–5.

³ SIPRI, SIPRI Yearbook 2020: Armaments, Disarmament and International Security, Stockholm.

⁴ USIP, China's Impact on Conflict Dynamics in the Red Sea Arena, 2020.

⁵ USIP, Susan Stigant, Putting Sudan's Political Transition Back on Track, 2021.

⁶ reflections.live, Aman Shaikh, The Sudan Crisis: A Nation on the Brink Amidst Military Rivalry and Global Stakes.

⁷ DergiPark, The Sudan War and its Reflections on the Red Sea, 2023, pp. 456–460.

حيث ظهرت فواعل جديدة ، خصوصا من المناطق الهامشية مما ظل تداخل واضح بين العوامل الداخلية و الخارجية .

كما يوضح التقرير أن مسار التحول السياسي تأثر بسلسلة من العمليات المتداخلة، مثل التغير السياسي الناتج عن الاحتجاجات الشعبية، و إعادة تشكيل بقايا النظام السابق، بالإضافة إلى ديناميكيات الحروب الأهلية. هذه العمليات لا تعمل بشكل منفصل بل تتفاعل ضمن بيئة تتسم بتعدد الفاعلين و تداخل المصالح ما يفتح المجال لأشكال مختلفة من التنافس، بما في ذلك المتصل بالسياق الدولي.

وقد ساهم هذا التداخل في إعادة تشكيل مراكز القوة داخل الدولة ، حيث أصبحت المؤسسات السياسية و الأمنية والاقتصادية مناطق للصراع مما يعكس تأثيرات غير مباشرة للتفاعلات الخارجية على هيكل السلطة وفي هذا السياق أصبح السودان فضاء تتقاطع فيه مصالح متعددة بسبب موقعه الاستراتيجي ، مما يجعل مسار التحول السياسي فيه مرتبطا ليس فقط بالتوازنات الداخلية ، بل أيضا بالبيئة الإقليمية و الدولية المؤثرة.

ومن أهم نتائج هذا التفاعل المعقد ، ظهور الطابع العسكري في التحول السياسي ، إذ شهدت المرحلة الانتقالية عسكرة تدريجية و يرتبط هذا بوضع المؤسسات العسكرية و الأمنية التي لها مصالح سياسية و اقتصادية متشابكة ، مما يجعلها فاعلا رئيسيا في إعادة تشكيل السلطة ضمن سياق يتأثر بالتوازنات الأوسع ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيئة الدولية و قد أدى هذا الواقع إلى تعقيد مسار الانتقال السياسي، حيث أصبح محكوما بصراعات متعددة المستويات تشمل الصراعات الداخلية على السلطة ، و إعادة توزيع النفوذ إلى جانب التأثيرات الخارجية غير المباشرة التي تؤثر في هذه التفاعلات وهذا ساهم في إضعاف المسار الانتقالي ، و جعله عملية غير مستقرة تتسم بالتقلب و عدم الوضوح¹ .

بناء عليه ، يظهر أن التحول السياسي في السودان مرتبط بديناميات معقدة تتداخل فيها العوامل الداخلية و الخارجية ، حيث تتصارع قوى مختلفة على إعادة تشكيل الدولة . كما أن هذا التنافس بما في ذلك أوجهه الدولية ، ساهم في إطالة فترة المرحلة الانتقالية و تعميق الصراعات داخل مؤسسات الدولة و تقليل فرص الوصول إلى نظام سياسي مستقر .

¹ IRSEM, Report No. 109: The dynamics of chaos: Revolution, war and political transitions in Sudan, 2023.

لذلك، ظل مسار التحول السياسي مرهونا بتفاعل معقد بين إعادة تشكيل السلطة داخليا و تأثيرات البيئة الأوسع ، التي تشمل التفاعلات الدولية التي تلعب دورا غير مباشر في توجيه هذا التحول .

ختامنا لتحليلنا سابق نصل إلى القول أن السودان أصبح نقطة إنقاء لمصالح دولية متعددة ، حيث تجاوز التحول السياسي كونه مسألة داخلية ليصبح ساحة تتنافس فيها قوى عالمية على النفوذ . هذه التحولات أعادت توزيع مراكز القوة مما منح الفاعلين العسكريين دورا سياسيا أكبر مقارنة بالمدنيين و أدى ذلك إلى تعقيد عملية نقل السلطة وثبتت الاستقرار . حيث أن السودان لم يعد مجرد ساحة لصراعات بل أصبح تجربة حية في كيفية تفاعل القوى الدولية مع التحديات المحلية ، و يعتمد أي تصور لتحقيق الاستقرار على فهم هذه العلاقات المعقدة و التعامل معها بوعي و حكمة .

المبحث الثالث: الانقسامات الداخلية في السودان و أثرها على مسار التحول الديمقراطي

تمثل الانقسامات الداخلية أحد أبرز العوامل التي تفسر تعقيد مسار التحول السياسي في السودان منذ عام 2019، حيث لم يقتصر التحدي على إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة، بل ارتبط بشكل أساسي بمدى قدرة الدولة على معالجة التصدعات البنيوية داخليا. فبدلا من أن تكون المرحلة الانتقالية فرصة لإعادة هيكلة الدولة على أسس أكثر تلاحما ، أظهرت تعدد مراكز النفوذ و تعارض المصالح داخل الساحتين السياسية و العسكرية . كما تتسم هذه الانقسامات بطابع معقد حيث لا تقتصر على مستوى واحد، بل تمتد من داخل المؤسسة العسكرية نفسها، إلى المجال الجغرافي _ الاجتماعي وصولا إلى تأثيرها المباشر على العملية السياسية . برز انقسام ملحوظ داخل الجهاز العسكري بين القوات المسلحة و قوات الدعم السريع ، و أضعف من قدرة الدولة على احتكار وسائل القوة . في نفس السياق يتجلى الانقسام الجغرافي المرتبط بالمناطق و القبائل كعامل آخر يعزز هشاشة الهيكل الداخلي ، و يعيد تشكيل الولاءات المحلية على حساب الانتماء الوطني . كما لا تتوقف تأثيرات هذه الانقسامات عند حدود الهيكل الاجتماعي أو الأمني ، بل تمتد لتؤثر بصورة مباشرة على مسار العمليات السياسية ، مما يعيق فرص الاتفاق و يقلل من إمكانية إقامة انتقال ديمقراطي مستدام بإضافة إلى التنوع غير المنظم لمراكز القوة سواء كانت عسكرية أو اجتماعية يعوق تشكيل سلطة سياسية موحدة تستطيع تنفيذ إصلاحات هيكليّة .

في هذا جانب ، لا يمكن تجاهل هذه الانقسامات الداخلية عند النظر إلى السياق الأوسع الذي تتداخل فيه العوامل الداخلية مع التأثيرات الخارجية ، حيث يساهم هذا التداخل في تعقيد المشهد دون أن ينفي الطابع

البنوي للأزمة داخل الدولة نفسها . يهدف هذا المبحث إلى دراسة هذه الانقسامات عبر ثلاثة مطالب رئيسية : الأول يتناول الانقسام داخل المؤسسة العسكرية ، بينما يناقش الثاني الانقسام الجغرافي وعلاقته بالبنى القبلية ، في حين يسلط الثالث الضوء على تأثيرات هذه الانقسامات على العملية السياسية و طريق التحول الديمقراطي في السودان .

المطلب الأول: الانقسام داخل المؤسسة العسكرية في السودان

يمثل الانقسام داخل المؤسسة العسكرية السودانية بين القوات المسلحة و قوات الدعم السريع تحولا جوهريا في طبيعة الصراع بعد عام 2019 ، إذ تجاوز الخلاف إطار التوتر بين المكونات المدنية و العسكرية ، ليصبح نزاعا داخليا يمس بنية المؤسسة العسكرية نفسها . يعكس هذا الوضع تحولا نوعيا في مفهوم الدولة، حيث لم تعد المؤسسة العسكرية هيئة موحدة تحتكر أدوات القوة ، بل تحولت إلى فضاء لتعدد الفاعلين المسلحين داخل نفس الهيكل الرسمي . ومن هذا المنطلق لا يمكن تعليل هذا الانقسام باعتباره ظاهرة ظرفية عابرة ، بل ينبغي قراءته كنتيجة لمسار تراكمي أعاد تشكيل توزيع القوة داخل الدولة . ومن ثم يتطلب تحليل الظاهرة التركيز على كيفية بروز هذا التعدد و تحوله التدريجي من أداة وظيفية إلى مصدر نزاع قائم بذاته¹ .

أولا : تشكل التعدد العسكري داخل الدولة بدلا من وحدتها

تشير تطورات المؤسسة العسكرية في السودان إلى أن الدولة لم تعتمد على نموذج قوة موحدة ، بل سعت إلى خلق قوى موازية إلى جانب الجيش وفي هذا السياق برزت قوات الدعم السريع كأداة وظيفية أوكلت إليها مهام محددة ، خصوصا في مناطق النزاع قبل أن تنمو تدريجيا إلى قوة مستقلة² .

غير أن هذا التحول لم يكن محصورا في الجانب الوظيفي فقط ، و إنما شمل إعطاء هذه القوة طابعا رسميا دون إدماجها بشكل فعلي في هيكل الجيش . بهذا الشكل نشأت حالة تعددية داخل المؤسسة العسكرية ، حيث تتواجد قوى رئيسية متعددة ضمن نفس الإطار دون خضوعها لمنطق موحد³ ، من منظور تحليلي يعكس هذا المسار انتقالا من منطق السيطرة إلى منطق موازنة القوى حيث لم تعد الدولة

¹ Harry Verhoeven, "Surviving Revolution and Democratisation: The Sudan Armed Forces, State Fragility and Security Competition," The Journal of Modern African Studies, 2023.

² John Lechner, A History of Outsourced Violence: The Rise of the Rapid Support Forces, Libyan National Army, and Wagner Group (Geneva: Small Arms Survey, 2025), 2.

³ Lechner, A History of Outsourced Violence, 3.

تحتكر القوة ، بل تدير توزيعها بين أطراف مختلفة مع أن هذا التوازن قد يبدو مستقرا على المدى القصير إلا أنه يتضمن في جوهره عناصر توتر ، لأنه يستند إلى تقاسم القوة بدلا من توحيدها .

ثانيا : اختلاف منطق التنظيم بين الجيش و قوات الدعم السريع

يتعمق الانقسام داخل المؤسسة العسكرية جراء التباين في طبيعة كل من الجيش و قوات الدعم السريع . فالجيش يشكل مؤسسة تقليدية مبنية على التسلسل الهرمي و الانضباط و يستند إلى تصور مركزي لدور الدولة ، في المقابل تتسم قوات الدعم السريع بهيكلية أكثر مرونة تقوم على شبكات اجتماعية في عمليات التجنيد فضلا عن قدرتها على التحرك و التكيف¹ . ولا يقتصر هذا الاختلاف على الشكل التنظيمي فحسب بل يمتد إلى طبيعة الدور الذي تضطلع به كل جهة.

من منظور تحليلي ، يشكل هذا التباين عقبة في ضم الطرفين ضمن إطار موحد ، إذ لا يتعلق الأمر فقط بإعادة هيكلة إدارية ، بل بتفاوت جوهري في منطق العمل ذاته وهذا ينقل العلاقة بينهما نحو التنافس خصوصا في ظل غياب رؤية واضحة تحدد موقع كل طرف داخل الدولة .

ثالثا : البعد الاقتصادي كعامل في ترسيخ الاستقلالية

ساهم الجانب الاقتصادي بوضوح في تعميق الانقسام ، إذ تطورت قوات الدعم السريع لتصبح فاعلا يملك موارد مستقلة ، خاصة عبر ارتباطها بأنشطة اقتصادية خارج الإطار التقليدي للدولة . في المقابل يحتفظ الجيش بنفوذ ضمن الاقتصاد الرسمي ، ومن ثم نشأ مساران اقتصاديان متوازيان ولا يعكس هذا الأمر مجرد اختلاف في مصادر التمويل بل يعزز استقلالية كل طرف و يحد من قدرة أي سلطة موحدة على إخضاعهما . تحليليا يؤدي التداخل بين الأبعاد العسكرية و الاقتصادية إلى تحويل القوة المسلحة من أداة للدولة إلى وسيلة للحفاظ على مصالح محددة ، مما يزيد من تعقيد عمليات إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية ، إذ لا يتعلق الأمر فقط بموضوع السلطة ، بل بالمصالح المرتبطة بها .

رابعا : المرحلة الانتقالية و إعادة إنتاج التوازن بدلا من حله

مع سقوط النظام السابق ، برزت فرصة لإعادة بناء المؤسسة العسكرية لكن الفترة الانتقالية لم تمكن من تجاوز الانقسام بل ساهمت في ترسيخه إذ تم دمج قوات الدعم السريع في هياكل السلطة و منحها وضعاً

¹ Joshua Craze and Raga Makawi, "The Republic of Kadamol: A Portrait of the Rapid Support Forces at War", (January 2025).

رسمياً دون إعادة تعريف علاقتها بالجيش¹. وقد أدى هذا تحول العلاقة بين الطرفين من التعاون إلى التنافس لاسيما مع بروز نقاش إصلاح القطاع الأمني وموضوع دمج القوات وفي ظل نقص رؤية واضحة تحول هذا الملف إلى مصدر توتر لا مدخل للحل². ومن منظور تحليلي يمكن اعتبار المرحلة الانتقالية معاملة الانقسام كواقع لا بد من التعايش معه ، بدلا من محاولة تفكيكه ما أدى إلى ترسيخ الانقسام داخل مؤسسات الدولة .

خامسا : الامتدادات الخارجية كعامل تعزيز لا سبب نشأة

تطور قوات الدعم السريع ارتبط بانخراطها في علاقات و شبكات خارجية أسهمت في تقوية قدراتها وتوسيع فضاء تحركها ومع ذلك لا يمكن تفسير ذلك العامل كسبب أساسي لتكون الانقسام³ ، بل ينظر إليه كنتيجة لوجود الانقسام أصلا . من الناحية يعكس هذا التداخل بين العوامل الداخلية و الخارجية هشاشة البنية الداخلية إذ يتيح وجود مراكز قوة متعددة للأطراف الفاعلة توسيع نفوذها الخارجي بالتالي يصبح العامل الخارجي عاملا يعزز الانقسام دون أن يكون مصدره الجوهرى .

سادسا : من التعايش الهش إلى الصراع المفتوح

مع تصاعد التوترات بين الجيش و قوات الدعم السريع خاصة في مسألة الدمج ، تحول التنافس إلى صراع مسلح واضح تجلى في المواجهات المسلحة عام 2023⁴. حيث يظهر هذا التحول محدودية إمكانات التعايش بين قوى مسلحة متعددة تتقاسم نفس الإطار التنظيمي ، حيث يصعب الحفاظ على استقرار مستدام في غياب سلطة مركزية موحدة فضلا عن ذلك تعقد تضارب المصالح استمرار التوازن الهش حيث يمكن اعتبار هذا التحول نتيجة تراكمية لمسار طويل من التناقضات التي ظلت دون حسم الأمر الذي أسهم في انتقال الصراع من المرتبة السياسية إلى المرتبة العسكرية⁵.

تشير الدراسة إلى أن الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية السودانية نتجت عن تراكم مرحل أدت إلى تفكيك وحدة القوة داخل الدولة عبر ظهور قوى موازية تحظى باستقلالية متزايدة . وقد تفاقم هذا الانقسام

¹ Gerrit Kurtz, " Power Relations in Sudan after the Fall of Bashir: From Revolution to War", (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2024).

² Kurtz, Power Relations in Sudan after the Fall of Bashir.

³ Beatrice Onamu and Israel NyaburiNyadera, "Paramilitary Forces, Domestic Politics and Conflict: A Case of the Sudan Crisis," Obrana a strategie 24, no. 1 (2024): 143–158.

⁴ Adam Smith et al., "Sudanese Armed Forces (SAF) and Rapid Support Forces (RSF)," International Journal of Social Sciences and Humanities Invention 12, no. 06 (2025):

⁵ Lechner, A History of Outsourced Violence, 3–6.

في فترة الانتقال، حيث لم يتم التعامل بجدية مع أسبابه الجذرية. بالرغم من تأثير العوامل الخارجية في تعزيز هذه الحالة، فإنه من غير الصحيح اعتبارها السبب الرئيسي في نشوء الانقسام و بالنهاية أفضى هذا الوضع إلى تصعيد المنافسة إلى صراع مفتوح يعكس أزمة أعمق متجذرة في بنية الدولة نفسها . وبالتالي يستدعي هذا الانقسام لا يقتصر على فهم العلاقة بين الجيش و قوات الدعم السريع فقط بل إلى تحليل طبيعة الدولة و قدرتها على تنظيم القوة داخلها ، و يبرز من هنا أن إعادة بناء هذه العلاقة تعتبر ضرورة لتحقيق أي استقرار مستدام في المستقبل .

المطلب الثاني: الانقسام الجغرافي في السودان و علاقته بالبنية القبلية

يشكل الانقسام الجغرافي في السودان ، ولاسيما في إقليم دارفور و المناطق الحدودية أحد المحددات البنوية المحورية التي ساهمت في تشكيل طبيعة البنية القبلية و أساليب التفاعل فيما بينها . يرتبط هذا الانقسام بتداخل مجموعة من العوامل البيئية و السياسية و الاقتصادية ما أضفى على الجغرافيا دورا فاعلا في تشكيل الهويات و إعادة تنظيم العلاقات بين الجماعات بدلا من كونها مجرد سياق مكاني محايد¹. كما يكشف التحليل البنوي أن الانقسام الجغرافي لا يقتصر على التوزيع السكاني بل يتفاوت ذلك إلى تشكيل إطار لتحديد الهوية و السلطة و كذا توزيع الموارد الطبيعية إذ أدت الفوارق البيئية و المناخية بين شمال و جنوب دارفور ، إضافة إلى التباين بين السهول و الجبال إلى ظهور أنماط معيشة مختلفة ترتبط بشكل وثيق بالموارد الطبيعية المتاحة،² وبذلك فإنه يمكن اعتبار المجال الجغرافي وحدة تنظيمية أساسية حيث يتشابك الانتماء القبلي ارتباطا وثيقا بالمكان .

1 الجغرافيا و الهوية القبلية :

حيث تشير الأدبيات إلى أن كل جماعة قبلية ترتبط بمجال ترابي محدد يعبر عن امتداد وجودها الاجتماعي و السياسي ، كما يخلق هذا الارتباط ما يمكن تسميته بالتموضع الإثني الذي يعكس تداخل الجغرافيا مع الهويات الجماعية³. فالأرض لا تقتصر على كونها مصدرا للإنتاج بل تشكل عنصرا أساسيا

¹ Usman A. Tar, "Old Conflict, New Complex Emergency: An Analysis of Darfur Crisis, Western Sudan," Nordic Journal of African Studies 15, no. 3 (2006): 406–427.

² Alex de Waal, *Who Are the Darfurians? Arab and African Identities, Violence and External Engagement* (2004), 1–3.

³ Nagmeldin Karamalla-Gaiballa & Hanna Rubinkowska-Anioł, "Ethnic Diversity and Its Impact on Group Identification in Darfur," *Studies in African Languages and Cultures* 57 (2023).

في تعريف الانتماء فمثلا دارفور ساهم في التفاوت البيئي بين المناطق الجافة و شبه الصحراوية شمالا و المناطق الخصبة جنوبا في توزيع الجماعات على أنماط معيشة متباينة¹، ولم يقتصر هذا التباين على الجانب الاقتصادي فحسب بل شكل أيضا حدودا اجتماعية و سياسية حيث تميزت الجماعات الزراعية بالاستقرار المكاني بينما اعتمدت جماعات الرعاة على التنقل الموسمي ما أسفر عن ديناميات تفاعل تضمنت أحيانا توترات و صراعات .

2 التمايز الجغرافي و أنماط العيش :

يعكس الانقسام الجغرافي في دارفور تباينا واضحا في أنماط الإنتاج ففي حين تعتمد بعض القبائل على الزراعة في الأراضي الخصبة ، نجد الأخرى تمارس الرعي الموسمي وهذا التمايز يؤدي إلى حدوث تداخل مكاني حيوي حيث يشترك مسار الرعي مع الأراضي الزراعية ما يحقق فرصا للتبادل لكنه في الوقت نفسه يولد نقاط تماس متكررة². كما أن هذا التداخل يشير إلى أن الانقسام الجغرافي ليس ثابتا بل يتفاعل تحت تأثير الضغوط البيئية و السياسية المتغيرة إذ يعيد الجفاف و نقص المياه توزيع الموارد بصورة قصيرة، ما يزيد من حدة التنافس و يضعف آليات التعايش التقليدية ومن ثم يمكن اعتبار الانقسام الجغرافي مصدرا مستمرا للتوتر البنوي بين الجماعات القبلية³.

3 الارتباط بين الأرض و القبيلة :

يمثل نظام الدار في دارفور نموذجا لكيفية تحويل المجال الجغرافي إلى إطار للهوية و الانتماء . فتعرف كل جماعة من خلال سيطرتها على مساحة محددة ما يعزز التماسك الداخلي و يكرس الانغلاق المكاني و يقلل من فرص التفاعل مع الجماعات الأخرى ، ويحول هذا الارتباط النزاعات المتعلقة بالأرض إلى صراعات وجودية إذ يصبح الدفاع عن المجال الجغرافي مرتبطا بالدفاع عن الهوية مما يزيد من تعقيد الصراعات القبلية⁴.

4 مرونة و تغير الهوية القبلية :

¹Op.cit.,Alex de waal,pp3_5

² Gao Yifei, "A Study of Tribal Composition and Conflict in Darfur," (2020).

³ Issam A.W. Mohamed, "Impacts of Tribal and Economic Factors on Civil Conflict between North and South Sudan," MPRA Paper No. 31811 (2010), p3.

⁴ Abdu M. Musa, Ethnicity in Sudan: The Quest for Harmonization.

على الرغم من الصلابة الظاهرة للبنية القبلية تشير بعض الدراسات إلى أن الهوية كانت تاريخياً أكثر قابلية للتغير ، حيث يمكن لبعض الجماعات إعادة تشكيل انتماءاتها تبعاً للتحويلات الاقتصادية و السياسية¹. غير أن هذه المرونة تضاعفت مع تقنين الهويات ضمن أطر أكثر تشدداً ما ساهم في تعميق الانقسامات و تحويل النزاعات الاقتصادية إلى صراعات تتعلق بالوجود و الهويات الجماعية².

5 التهميش الجغرافي و تعميق التنافس :

أفضت التفاوت التنموية بين المركز و الأطراف إلى تعميق الانقسام الجغرافي ، إذ عانت مناطق دارفور من ضعف الخدمات و البنية التحتية مما دفع السكان للاعتماد على التنظيم القبلي كبديل للحماية و الترتيب الاجتماعي³ ، وقد ساهم هذا التهميش في تصاعد التنافس على الموارد الحيوية و تحويل النزاع إلى صراع مستمر خصوصاً في ظل ضعف المؤسسات القادرة على إدارة الصراع.

6 التداخل بين الجغرافيا و البنية القبلية في إنتاج الصراع :

حيث يشير هذا إلى أن الانقسام الجغرافي يتفاعل مع البنية القبلية لتوليد صراعات معقدة إذ يؤدي التوزيع غير المتوازن للموارد إلى جانب التداخل بين الجماعات إلى خلق بيئة نزاعية متكررة تمتد أحياناً إلى ما وراء الحدود الوطنية ، لاسيما في المناطق الحدودية التي تشترك فيها البنى القبلية عبر الدول⁴.

ومنه فإن العلاقة بين الانقسام الجغرافي و البنية القبلية في جدلية متبادلة : الجغرافيا تحدد توزيع الجماعات القبلية و أنماط عيشها بينما نجد في نفس وقت أن الجماعات تعيد تشكيل المجال من خلال السيطرة على الموارد و الأنشطة الاقتصادية⁵ ، إلا أن إدارة فعالة لهذا التداخل إضافة إلى الضغوط البيئية و السياسية يحول الجغرافيا إلى عامل يعيد إنتاج النزاعات ، حيث يشكل التنافس على الموارد جزءاً من صراع وجودي وهوياتي . كما يتبين أن الانقسام الجغرافي في دارفور و المناطق الحدودية يشكل عنصراً بنوياً رئيساً لفهم البنية القبلية و ديناميات الصراع ، فالتداخل بين الجغرافيا و الهويات و الموارد و السلطة يولد ديناميات مستمرة من التفاعل و التوتر ، مما يجعل الانقسام الجغرافي أحد المحددات الأساسية لفهم التعقيدات السياسية و الاجتماعية في السودان .

¹ipid

² Op.cit.,Alex de waal,p4.

³ Op.cit.,issam A.W.Mohamed,p1.

⁴Op.cit.,Abdu M.Musa.

⁵ Op.cit.,issam A.W.Mohmed,pp5_7.

7 تعميق البعد الجغرافي في تشكيل البنية القبلية :

يعد الانقسام الجغرافي من العوامل الأساسية التي أثرت على طبيعة البنية القبلية و كيفية تفاعلها ، خاصة في مناطق تتميز بتنوع إثني ومكاني واسع مثل إقليم دارفور كما لا يمكن النظر إلى الجغرافيا على أنها الإطار مكاني محايد فقط بلا هي تلعب دورا مهما في تشكيل الهويات الاجتماعية و تعديلها ، حيث تؤثر على استقرار السكان و توزيع الموارد وهذا بدوره يحدد كيفية تفاعل أو صراع الجماعات القبلية. فمثلا في إقليم دارفور هناك تنوع بيئي واضح يجمع بين مناطق زراعية مستقرة و أخرى رعوية متنقلة ، وهذا انعكس على توزيع القبائل و أنماط معيشتها وهنا يمكن ملاحظة كيف يمكن أن يؤدي الانقسام الجغرافي إلى تفاوت في الموارد الطبيعية ما ساهم في ظهور أنماط اقتصادية مختلفة (زراعية و رعوية) مرتبطة بتشكيل قبائل تتوزع في مناطق جغرافية تناسب حياة كل منها وهذا تباين ساعد على ترسيخ نوع من الانقسام الاجتماعي الضمني ، حيث ترتبط هوية الجماعات بالمكان كما أن بعض القبائل مستقرة تعتمد على الأرض كمصدر للعيش و الهوية هي أخرى متنقلة تلعب دور في تنظيم علاقة بالمكان عبر الحركة و استغلال الموارد ، بالإضافة إلى أن هذا نظام تقليدي يدعم توزيع الأرض يسمى بالنظام الحواكير (هو نظام قديم كان يتم اعتماد عليه لتنظيم ملكية الأرض خاصة في مناطق مثل دارفور في السودان) كما كان يعتمد على تقسيم الإقليم إلى مناطق قبلية تنسب تقليديا لكل قبيلة ما يجعل الأرض امتدادا للهوية القبلية¹ ومع ذلك ، هذا التنظيم الجغرافي _ القبلي ليس صارما تماما فالبيانات تشير إلى وجود تداخل واسع بين القبائل ناجم عن الهجرة و التزاوج و التبادل الاقتصادي مما يجعل الحدود الجغرافية غير ثابتة أو واضحة رغم ذلك لا يقلل هذا الغموض من أهمية الانتماء القبلي بل قد يزيد من حساسيتها خاصة في سياق المنافسة على موارد محدودة² . بالإضافة إلى ذلك الطبيعة الجغرافية المتنوعة من صحارى و هضاب و أودية تؤدي إلى عزل بعض الجماعات القبلية عن غيرها مما يؤدي إلى بروز هويات محلية ضيقة تعتمد على الانتماء القبلي أكثر من الانتماء الوطني، ويمكن فهم ذلك بضعف الروابط المركزية للدولة التي تصبح فيها القبيلة الوحدة الأساسية بسبب ضعف السلطة المركزية ومنه فإن تأثير الانقسام لا يقتصر فقط على التباعد بل يتحول إلى عامل صراع عندما تتقاطع مصالح الجماعات حول الموارد خاصة في مناطق التي تتداخل فيها القبائل الرعوية و الزراعية وهذا تنافس زاد توتره بفعل التغيرات البيئية مثل الجفاف و التصحر حيث أصبحت المواجهات المتكررة تعبيراً عن

¹ عبده مختار موسى، "دارفور من أزمة دولة إلى الصراع القبلي العظمى" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص 391.

² مجموعة من الباحثين، "دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 358.

انعكاسات الانقسام الجغرافي كمصدر للصراع¹ والأهم من ذلك أن الانقسام الجغرافي لما يصاحبه من تفاوتات قبلية و ضعف في التماسك الداخلي يخلق بيئة مناسبة لتدخل عوامل خارجية وكذلك حدوث التشتتات الجغرافية و الامتدادات القبلية التي تتجاوز الحدود بالإضافة إلى ذلك تصبح الانقسامات بمثابة نقاط جذب لتأثيرات إقليمية و دولية من خلال دعم بعض الأطراف أو الاستفادة من هذه التباينات ضمن صراعات أوسع .

وبناء على مسبق نرى أن العلاقة بين الانقسام الجغرافي و البنية القبلية معقدة و متداخلة كما أن الجغرافيا تسهم في بلورة الانقسامات القبلية ، و القبائل من جانبها تستفيد من المجال الجغرافي بحسب مصالحها وفي ظل هذا التفاعل يصبح التدخل الخارجي عاملاً يزيد هذه الانقسامات و يعيد تشكيلها في أطر إقليمية و دولية أوسع .

المطلب الثالث: انعكاسات الانقسامات الداخلية على مسار التحول الديمقراطي في السودان

تؤدي الانفصالات الداخلية في السودان دوراً حاسماً في تحديد إطار تصور انهيار المسار الديمقراطي ، حيث يكون تفسير فشل التحول الحاصل دون فهم سبل إعادة إنتاج منطق الانحراف الصراعى داخل بنية السلطة نفسها . تحولت المرحلة الانتقالية بدلاً من أن تشكل وسيلة لاستعادة النظام السياسى عندما قعدت على قاعدة التوافق ، إلى ما يشبه فضاء الغير المستوفى من التناقضات . ويتم تقدير هذه التناقضات على نطاق واسع كما استعان بكثرة لضمان نجاح العملية السياسية و فاعليتها .

1 إعادة هيكلة السلطة الانتقالية كحل للصراع بدلاً من أن تكون مساحة للتوافق :

تسببت الانقسامات ، خصوصاً بين الجانبين المدني و العسكري في إعادة هيكلة السلطة الانتقالية لتتخذ شكل بنية ذات قرارات مزدوجة ، مما أدى إلى ظهور حالة من العجز السياسى . فبدلاً من أن يقوم تقاسم السلطة على توافق معياري حول أهداف الانتقال ، تأسست على توازن قوى هش وسرعان ما تحول إلى تنازع حول الشرعية و الاختصاص حيث أدى هذا الوضع إلى تفريغ العملية السياسية من مضمونها التحولي ، وأصبحت القرارات الإستراتيجية رهينة حسابات النفوذ لا متطلبات الانتقال² . كذلك ساهمت هذه الازدواجية في إبطاء مسارات الإصلاح لاسيما الإصلاحات التي تعلقت بإعادة هيكلة الدولة و

¹ Darfur (document displayed via FlippingBook), p. 6, accessed April 5, 2026, <https://online.flippingbook.com/view/478764/6/>.

² Atta H. el-Battahani, The Dilemma of Political Transition in Sudan: An Analytical Approach (Stockholm: International IDEA, 2023), 17–22.

تفكيك بنية النظام السابق و أفرغت الانتقال من محتواه الفعلي و أبقت في حدود المؤسسة¹ ، كما تم تقسيم السلطة و تقسيم البلاد كذلك وقد تأثرت القوى المدنية بالانقسام الذي أضعف القدرة القيادية للفاعلين المدنيين وكانت أحد تبعات ذلك هو القدرة الضعيفة على تحقيق سيادة وطنية و تحول هذا النوع من التناقضات داخل هذه القوى إلى احتكاكات تجبرنا على أداء ما نبذله من وسائل لكي نتجنب انعكاسها في صورة السلطة المطلقة و التحول الطارئ إلى مفتوحة بين التيارات ، وهو ما عمق من حدة الانقسامات داخل الفاعلين المدنيين ، و اضعف قدرتهم على بلورة موقف موحد تجاه إدارة المرحلة الانتقالية .

2 تفكك القوى المدنية و تحولها من فاعل محوري إلى عنصر هش:

الانقسامات التي صارت بين القوى المدنية ، و بالذات ضمن تحالف الحرية و التغيير ، كانت من أهم الأسباب التي ضعفت طريق الديمقراطية بشكل ملحوظ . إذ لم تقتصر هذه الانقسامات على مجرد تباينات تكتيكية ، بل امتدت لتكشف عن افتقار إلى رؤية إستراتيجية جامعة للمرحلة الانتقالية² .

وقد نتج عن هذا التشتت اضمحلال في قدرة القوى المدنية على الاضطلاع بدور قيادي ، سواء في مواجهة المؤسسة العسكرية أو في إدارة التوازنات السياسية ، حيث يمكن النظر إلى هذا التفكك من زاوية تحليلية على أنه أفضى إلى قصور ثنائي الجوانب فمثلا على الصعيد الداخلي تمثل في عدم القدرة على صياغة قرار سياسي موحد . أما على الصعيد الخارجي تتجلى في فقدان القدرة على استقطاب ثقة الجماهير .

كما أسهمت هذه المعطيات في نشأة فراغ سياسي نسبي ، حيث جرى استغلاله من قبل أطراف ذات بنية تنظيمية أكثر إحكاما خاصة على المستوى المؤسسة العسكرية لإعادة تعزيز مواقعها داخل السلطة مما قد يفسر جزئيا على أنه بمثابة عرقلة مسار انتقال السلطة إلى المكون المدني³ .

3 تعدد الفاعلين السياسيين وتعدد مراكز القرار :

أسهمت الانقسامات في اتساع نطاق الفاعلين ضمن الحقل السياسي ، خاصة مع إدماج الحركات المسلحة وفق اتفاق جوبا للسلام ، مما أسفر عن تعقيد في بنية السلطة . فبدلا من أن يؤدي هذا الإدماج إلى ترسيخ الشمولية السياسية ، نتج عنه تزايد ملحوظ في عدد الفاعلين و تضارب في أجنداتهم الأمر

¹Ibid., pp 19–21.

²التجاني عبد القادر حامد، الثورة السودانية وأفاق الانتقال الديمقراطي، ص 45.

³أحمد إبراهيم أبو شوك وصلاح الدين الزين، «الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022)»، مجلة لباب، العدد 6 (2020): 4–5.

الذي قلل من فعالية القرار السياسي¹. ومنه فإن الوضع يشير تحول في طبيعة النظام السياسي من نمط "المركزية الهشة" نحو "التعددية غير المنظمة" إذ تفتقر الساحة إلى آليات التنسيق المؤسسي الفاعلة، بينما يطغى منطق المحاصصة على مبدأ الكفاءة. فضلا عن ذلك، لم يتجسد هذا التعدد في تنوع ديمقراطي بناء، بل أفضى إلى نمط من التنافس الصفري إذ يسعى كل فاعل إلى تحقيق أقصى قدر من المصالح الذاتية حتى لو كان ذلك على حساب استقرار المنظومة السياسية ككل.

4 تعطيل البناء المؤسسي و إضعاف قواعد اللعبة السياسية :

أسفرت الانقسامات الداخلية عن إعاقة استكمال بناء الهياكل الحاكمة للمرحلة الانتقالية، خاصة المجلس التشريعي و المحكمة الدستورية رغم النص عليهما في الاتفاقات السياسية وقد نتج عن هذا الوضع نشوء فراغ مؤسسي ذي تداعيات خطيرة، تمثل في غياب الأطر القانونية و التنظيمية الضرورية لمعالجة النزاعات السياسية². فمن منظور تحليلي، لا يمثل هذا التعطيل مجرد قصور إداري بل هو مؤشر على إخفاق أعمق في ترسيخ "قواعد اللعبة الديمقراطية" إذ أن غياب المؤسسات يقترن بغياب الآليات الكفيلة بتحويل الصراع من طبيعته الصفرية إلى نمط من التنافس المنظم، ومنه تحول مسار الصراع من نطاق المؤسسات إلى الفضاء الخارجي، ليدار عبر الاحتجاجات الشعبية أو التوازنات القصرية بدلا من اللجوء إلى الآليات الدستورية المقررة.

5 التفاعل بين الانقسامات و الأزمة الاقتصادية :

تزامنت الانقسامات السياسية مع أزمة اقتصادية حادة، الأمر الذي أضاف طبقة جديدة من التعقيد لمسار الانتقال الديمقراطي إذ أعاق غياب التوافق السياسي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية بينما أسفر التدهور في الظروف المعيشية عن تصاعد حدة السخط الشعبي ومن هنا يبرز هذا التفاعل علاقة جدلية متبادلة بين المجالين السياسي و الاقتصادي فالانقسام السياسي يعرقل جهود الإصلاح الاقتصادي في حين تسهم الأزمة الاقتصادية في تعميق الانقسام السياسي³، وقد نتج عن هذا الوضع إضعاف لشرعية السلطة الانتقالية، نظرا لعجزها عن تلبية الحد الأدنى من تطلعات المواطنين وهو ما دفع بالبعض إلى النظر الديمقراطية كخيار يفتقر إلى الفعالية.

¹ Juba Agreement for Peace in Sudan, October 21, 2019, pp. 232–242.

² الاتفاق السياسي للفترة الانتقالية في السودان، ص 1-DOC-20260408-WA00055.

³ Gunnar M. Sorbo, "Sudan's Transition: Living in Bad Surroundings", pp 4_15.

6 الانقسامات كمدخل لتدويل الأزمة السياسية :

في سياق تراجع التماسك الداخلي ، تزداد قابلية الأنظمة الانتقالية للتأثر بالتدخلات الخارجية و يتجلى هذا بوضوح في الحالة السودانية ، حيث استثمرت بعض القوى الإقليمية و الدولية حالة الانقسام الداخلي للتأثير في مسار العملية السياسية كذلك ، عمد بعض الفاعلين المحليين إلى طلب الدعم الخارجي لتعزيز مواقعهم الأمر الذي أسهم في تعقيد الأزمة بشكل أكبر فمن منظور تحليلي يفضي هذا التداخل إلى تساؤل هامش القرار الوطني المستقل ، إذ يغدو التحول الديمقراطي رهينا للتوازنات الخارجية بقدر ما هو مرتبط بالديناميات الداخلية¹.

7 إعادة إنتاج السلطوية في سياق انتقالي:

أفضت الانقسامات بتفاعلها مع ضعف البنى المؤسسية و تآكل الشرعية ، إلى تهيئة بيئة مواتية لإعادة ظهور أنماط الحكم السلطوي فبدلاً من أن يفضي المسار الانتقالي إلى نظام ديمقراطي مستقر ، اتجه نحو تبني نموذج "هجين" يزاوج بين مظاهر ديمقراطية شكلية و ممارسات سلطوية جوهرية ويتجلى ذلك بوضوح في استعادة الأجهزة الأمنية لدورها² ، و استمرارية تأثير النخب التقليدية ضمن بنية السلطة ، الأمر الذي يشير إلى إخفاق في إحداث قطيعة حقيقية مع النظام السابق .

8 الانقسامات و تأثيرها على استدامة التحول الديمقراطي :

إن أخطر تداعيات الانقسامات لا تقتصر على عرقلة المرحلة الانتقالية فحسب ، بل تمتد لتقويض فرص بناء نظام ديمقراطي مستدام على الأمد البعيد ، إذ يسفر استمرار هذه الانقسامات عن :

_ تآكل الثقة في المؤسسات

_ انحصار المشاركة السياسية

_بالإضافة إلى تنامي الميل غير الديمقراطي³

¹Op.cit.p233

² Davies, Sudan's 2019 Constitutional Declaration: Towards a Sustainable Transition?, pp. 6–7.

³ Larry Diamond, "Developing Democracy: Toward Consolidation", (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), p. 65.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذا التحول الديمقراطي في السودان لم يواجه الفشل كمرحلة عابرة فحسب بل بات مهددا كمسار تاريخي بحد ذاته، لاسيما في ظل استمرار الصراع و تفاقم الأزمات .

يظهر أن الانقسامات الداخلية في السودان قد مثلت عاملا بنيويا أعاد توجيه مسار التحول الديمقراطي باتجاه التعثر ، إذ لم تكن هذه الانقسامات مجرد عوائق عرضية ، بل تحولت إلى آلية لإعادة إنتاج الصراع ضمن نسيج مؤسسات الدولة .

وقد تجلت أبرز تداعياتها في :

أولا : تضائل وحدة القرار السياسي

ثانيا : تصدع القوى المدنية

ثالثا : تفاقم تعقيد البنية المؤسسية

رابعا : إعاقة الإصلاحات بالإضافة إلى تآكل الشرعية الحاكمة و كذا تمهيد السبيل أمام استعادة السلطوية .

بناء على ما تقدم ، فإن تجاوز هذه الوضعية يستلزم إعادة بناء العملية السياسية على أساس توافق وطني جامع ، يقوم هذا التوافق على ركائز توحيد مراكز القرار ، و تشييد مؤسسات ذات منعة ، و ترسيخ الاستقلالية الوطنية في إدارة المسار الانتقالي ، بما يكفل إعادة توجيه التحول الديمقراطي نحو غاياته الأساسية .

تحولات الأزمة السودانية بين التعقيد الداخلي و التدويل في ظل التحركات الدولية (2026)

تشهد الأزمة السودانية في عام 2026 مرحلة متقدمة من التعقيد ، حيث تحول الصراع من مواجهة عسكرية تقليدية إلى حرب استنزاف طويلة الأمد ، تتسم بتفكك تدريجي لسلطة الدولة المركزية و تعدد مراكز النفوذ بين القوات المسلحة السودانية و قوات الدعم السريع ويعكس هذا التحول بروز واقع ميداني قائم على مناطق نفوذ متنازعة ، ما يعزز من احتمالات التقسيم الفعلي للدولة و يقوض وحدة مؤسساتها¹

¹ Special Eurasia, "Sudan's War Crisis and the African Union's Imperative," February 26, 2026, <https://www.specialeurasia.com/2026/02/26/sudans-war-crisisn-african-union>.

في هذا السياق ، تجاوز النزاع طبيعته الداخلية البحتة ليغدو متصلا بشبكات إقليمية و عالمية ، يظهر هذا الارتباط جليا عبر الدعم الخارجي الذي تتلقاه الأطراف المتحاربة كذا عبر تداعياته على استقرار الأمن الإقليمي لاسيما في حزام الساحل و القرن الإفريقي إضافة إلى ذلك أسهمت التوترات الجيوسياسية في منطقة البحر الأحمر في تبديل البيئة الإستراتيجية المحيطة بالنزاع مما انعكس سلبا على مسارات تدفق المساعدات الإنسانية و سلاسل الإمداد اللوجستية وهو ما زاد من حدة التحديات الإنسانية و السياسية القائمة ¹ .

على الصعيد الميداني ، يتواصل التصعيد العسكري مما يشير إلى تحول نوعي في منهجية العمليات القتالية . لقد بسطت قوات الدعم السريع نفوذها على مساحات أوسع خاصة ضمن إقليم دارفور وفي بعض المواقع الإستراتيجية في حين تركز القوات المسلحة جهودها على إحكام السيطرة على المحاور الرئيسية في الجزء الأوسط من البلاد . يتبنى كل طرف استراتيجيات عسكرية مختلفة فالقوات المسلحة تستخدم القصف الجوي و الطائرات المسيرة ، بينما تعتمد قوات الدعم السريع على تكتيكات حرب العصابات و الهجمات الخاطفة بدعم من شبكات إمداد عابرة للحدود ² وقد أسهم هذا التفاقم في الأعمال القتالية في ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين ، ويعزى ذلك جزئيا إلى الاستهداف المباشر للبنية التحتية الأساسية بما فيها المستشفيات و الأسواق كذلك يرتفع منسوب القلق إزاء تمدد الصراع على المستوى الإقليمي لاسيما مع وقوع اشتباكات على الحدود و تواصل تدفق الأسلحة و المقاتلين عبر شبكات تهريب هذا التطور ينذر بانتقال حالة عدم الاستقرار إلى البلدان المجاورة مؤكدا بذلك البعد العابر للحدود الذي باتت تتخذه الأزمة السودانية ³ .

على الصعيد الإنساني ، وصلت الأزمة إلى مستويات حرجة لم يسبق لها تمثيل حيث باتت السودان تصنف كأكبر بؤرة للنزوح الداخلي و اللجوء على مستوى العالم ، مع تقديرات تشير إلى وجود ما يتراوح بين 12 إلى 13 مليون شخص نزحوا في الوقت ذاته ويواجه ما يقارب نصف سكان البلاد تحديات جمة في الأمن الغذائي مع رصد حالات مجاعة في عدة مناطق أبرزها دارفور و كردفان ⁴ و يشار إلى أن

¹ European External Action Service, "Third Anniversary of the War in Sudan," accessed April 2026, https://www.eeas.europa.eu/delegations/sudan/third-anniversary-war-sudan_en.

² Sudan Crisis Situation Analysis, "Period: 23 March 2026 – 29 March 2026," Generated April 7, 2026 (GANNET / Data Friendly Space), <https://sudancrisisanalysis.org>.

³ Op.cit, special Eurasia, "Sudan's War Crisis and the African Union's Imperative."

⁴ Sudan Human Rights Hub, "Sudan Conflict Monitor", March 2026 ,pp. 1–14

توظيف الموارد الطبيعية كأداة في الصراع وذلك من خلال تعطيل الأنشطة الزراعية و إعاقة وصول المساعدات الإنسانية قد أسهم بشكل مباشر في تفاقم هذه الأوضاع المتردية .

ضمن السياق نفسه ، يعاني القطاع الصحي من تدهور شبه شامل إذ يحرم قرابة 21 مليون فرد من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية بينما توقفت نسبة كبيرة من المرافق الطبية عن العمل جراء التدمير أو الاستهداف المباشر كما تفشت أمراض وبائية كالقوليرا و الملاريا و الحصبة ، متزامنة مع تزايد معدلات سوء التغذية خاصة بين الأطفال مما يظهر عمق الأزمة الصحية التي تهدد حياة الملايين من السكان¹ .

من الناحية الاقتصادية ، تشهد البلاد تدهورا ملحوظا في جملة من المؤشرات الأساسية فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشا كبيرا و ارتفعت مستويات التضخم كما تدهورت قيمة العملة الوطنية بشكل حاد في هذا الإطار برز ما يعرف باقتصاد الحرب كعامل محوري في استدامة النزاع ، حيث تعتمد الأطراف المتصارعة على شبكات تمويل غير رسمية تتضمن تهريب الذهب و السيطرة على مصادر اقتصادية متنوعة و هذا الواقع يسهم في ترسيخ ديمومة الصراع و يفضي إلى إضعاف مؤسسات الدولة .

على الصعيد السياسي ، يتسم المشهد الراهن بحالة من الانسداد و الانقسام العميق ، إذ لم تفلح المبادرات الإقليمية و الدولية في إرساء مسار تفاوضي مجد أو في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار و يعود ذلك إلى تواصل العمليات العسكرية وجمود مواقف الأطراف المتنازعة كما أن افتقاد القوى المدنية لرؤية سياسية موحدة قد زاد من تعقيد مسار الانتقال السياسي و أضعف من إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي مستقر² .

وفي سياق التحركات الدولية ، يبرز مؤتمر برلين الذي عقد في أبريل 2026 كمبادرة رامية إلى إعادة تفعيل الجهود الدبلوماسية وقد تركّز المؤتمر على حشد المساعدة الإنسانية ، و الدفع باتجاه وقف إطلاق النار ، و استئناف العملية السياسية بمسار تقوده قوى مدنية ولقد تمخض المؤتمر عن التزامات مالية ذات أهمية لدعم الاستجابة الإنسانية مع التشديد على ضرورة إشراك الفاعلين المدنيين ووقف إمداد أطراف

¹ World Health Organization, "After Three Years of Conflict, Sudan Faces a Deeper Health Crisis," April 14, 2026, <https://www.who.int/news/item/14-04-2026-after-three-years-of-conflict--sudan-faces-a-deeper-health-crisis>.

² Op.cit, European External action service, "Third anniversary of the war in sudan."

النزاع بالسلاح ومع ذلك بقيت فعالية هذه النتائج محدودة ، نظرا لغياب الأطراف الأساسية للصراع و استمرار الأعمال القتالية ، مما يوضح التباين بين المبادرات الدولية و الوضع الميداني الراهن¹ .

من جانب آخر ، تشهد البلاد تزايدا في انتهاكات حقوق الإنسان حيث تتضمن هذه الانتهاكات حالات القتل الجماعي و العنف الجنسي وحتى الاعتقال التعسفي ، وكل ذلك في ظل غياب آليات مساءلة فاعلة وهذا بدوره يزيد من تعقيد الأزمة الراهنة و يفرض تحديات إضافية أمام أية محاولات محتملة للتسوية² .

بناء على ما تقدم ، يمكن استنتاج أن الأزمة السودانية قد دخلت مرحلة بالغة التعقيد تتشابك فيها الأبعاد العسكرية و الإنسانية و السياسية مع مؤثرات إقليمية ودولية في ظل غياب رؤية واضحة لأي حل شامل إن استمرار النزاع وفق نمط حرب الاستنزاف و تفاقم الأوضاع الإنسانية إضافة إلى محدودية فعالية المساعي الدولية ، كلها عوامل تشير إلى احتمال استمرار الأزمة في المدى المنظور مصحوبة بمخاطر متزايدة لانهايار كيان الدولة و توسع نطاق عدم الاستقرار .

يكشف استعراض مسار التحول السياسي في السودان منذ عام 2019 أن التجربة الانتقالية لم تتسم بالانتقال الديمقراطي السلس ، بل اتخذت مسارا معقدا تأثر بتوازنات هشة بين المكونين المدني و العسكري و تفاعلت فيه العوامل الداخلية مع التأثيرات الإقليمية و الدولية بشكل جلي على الرغم من أن سقوط نظام عمر البشير مثل نقطة تحول سياسي محورية إلا أنه لم يفضي إلى إعادة هيكلة انتقالية مبنية على تسويات مؤقتة تفتقر على أسس مؤسسية راسخة .

وقد أظهرت هذه المرحلة أن التحدي الأساسي للتحول في السودان لم يقتصر على إنهاء النظام السابق فحسب بل امتد ليشمل القصور في بناء عقد سياسي جديد يرسخ طبيعة السلطة و يحدد صلاحيات بوضوح ولقد أسهمت عدة عوامل في إضعاف دينامية الانتقال و إبقاء الدولة في حالة من عدة الاستقرار منها : تعدد الفاعلين السياسيين ، هشاشة الوثيقة الدستورية ، غياب التنسيق الفعال بين القوى المدنية ، و استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية .

¹Ibid.

² United Nations Human Rights Council, "AWarofAtrocities':SudanCiviliansDeliberatelyTargeted,UNFact-FindingMission Reports International Crimes on Large-Scale," United Nations in Sudan, September 5, 2025, <https://sudan.un.org/en/301357-%E2%80%9Cwar-atrocities%E2%80%9D-sudan-civilians-deliberately-targeted-un-fact-finding-mission-reports>.

كما أسهمت عملية توسيع دائرة الفاعلين عبر إدماج الحركات المسلحة في ترسيخ منطق المحاصصة ، على حساب بناء مؤسسات دولة ذات كفاءة وفي الوقت ذاته فاقم الانقسام المتزايد بين الأطراف المدنية و العسكرية من هشاشة المشهد السياسي ولقد مهدت هذه الظروف في نهاية المطاف لتصاعد الصراع المسلح في أبريل 2023 ، وهو ما لم يكن حدثا عارضا بل تجسيدا مباشرا لتراكم الإختلالات البنوية في هيكل الدولة و علاقات السلطة .

على الجانب الآخر ، أسهمت السياقات الإقليمية و الدولية في تفاقم تعقيدات الأزمة و ذلك بتعدد التدخلات و تضارب المصالح هذا الأمر حول الأزمة السودانية إلى جزء من توازنات إقليمية أوسع نطاقا، مما قلل من احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية داخلية مستدامة .

بناء عليه، يمكن تصنيف التجربة السودانية بأنها تجسيد لنموذج "الانتقال المتعثر " حيث لم تتمكن من تحقيق تحول ديمقراطي كامل، ولم ترتد إلى سابق عهدها، بل دخلت في دائرة من الانسداد السياسي و الصراع المتواصل.

إن مستقبل هذا المسار يبقى مرهونا بمدى قدرة الفاعلين على صياغة توافق سياسي جديد يعالج المسببات الجذرية للأزمة ، ويرسي دعائم دولة تستند إلى مؤسسات ثابتة و شرعية دستورية واضحة متجاوزين بذلك منطق التسويات المرحلية و الصراع على السلطة .

خاتمة

ختاماً لتحليلنا سابق نرى أن السودان شهدت منذ عام 2019 مرحلة سياسية انتقالية معقدة ، تميزت بتشابك العوامل الداخلية و الخارجية وقد أسهم هذا التداخل في جعل مسار التحول الديمقراطي غير مستقر ، و مفتوحاً على احتمالات متعددة و شكل سقوط نظام عمر البشير محطة تاريخية أعادت إلى الواجهة قضية بناء الدولة السودانية على أسس ديمقراطية و مدنية .إلا أن هذه المرحلة سرعان ما واجهت تحديات عميقة نجمت عن هشاشة البنية السياسية و المؤسسية إضافة إلى حدة الانقسامات القائمة بين الفاعلين السياسيين و العسكريين و تعدد مراكز النفوذ داخل الدولة .

وقد كشفت هذه الدراسة أن التحول الديمقراطي في السودان تجاوز كونه مجرد نقل للسلطة على المستوى التقني، ليعد عملية سياسية واجتماعية متشابكة هذه العملية تأثرت بصورة مباشرة بالتركيبية المتجذرة للنظام السياسي السوداني ، فضلاً عن تراكم الأزمات التاريخية التي مرت بها البلاد منذ استقلالها فلقد أسهمت الانقسامات الداخلية بين القوى المدنية و العسكرية وضعف التوافق الوطني إلى جانب غياب رؤية موحدة لإدارة المرحلة الانتقالية في إضعاف مؤسسات الحكم الانتقالي و عرقلة جهود بناء نظام سياسي مستقر قادر على تلبية تطلعات الثورة السودانية .

كما بينت الدراسة أن المؤسسة العسكرية احتفظت بمكانة فاعل محوري في المشهد السياسي السوداني، إذ مارست نفوذاً واسعاً ضمن مؤسسات الدولة و هذا ما أدى إلى اتساع العلاقة بينها و بين القوى المدنية بالتوتر و انعدام الثقة وقد تجلّى هذا الواقع بوضوح في مسار المرحلة الانتقالية ، لاسيما مع تصاعد الصراعات حول طبيعة السلطة و تقاسم النفوذ السياسي الأمر الذي أسفر عن تعثر مسار الانتقال الديمقراطي وعودة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي و الأمني .

في السياق ذاته ، سلطت الدراسة الضوء على الدور المحوري للتدخلات الإقليمية و الدولية في توجيه مسار التحول الديمقراطي في السودان . فقد سعت قوى خارجية عديدة إلى تأمين مصالحها السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية داخل السودان ، مما حول الأزمة السودانية إلى ساحة لتلاقي المصالح الإقليمية و الدولية وقد أسهم هذا التدخل الخارجي بتباين في درجاته وكذا في تعميق الانقسامات الداخلية عبر دعم أطراف سياسية أو عسكرية معينة وهو ما أثر سلباً على فرص تحقيق توافق وطني شامل .

خاتمة

من جهة أخرى ، أكدت الدراسة أن نجاح أي عملية تحول ديمقراطي لا تقتصر على إسقاط النظام فحسب بل يتطلب توفر مؤسسات راسخة و ثقافة سياسية ديمقراطية و توافقا بين مختلف القوى الوطنية حول مشروع سياسي جامع كما تستلزم هذه العملية تحييد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية و تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، وكذا ترسيخ مبادئ دولة القانون و المواطنة و المشاركة السياسية .

وأبرزت التجربة السودانية أن المراحل الانتقالية في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتية و صراعات داخلية تكون أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية لذلك فإن تحقيق الاستقرار السياسي في السودان يبقى رهنا بقدرة الفاعلين السودانيين على تجاوز الانقسامات و الشروع في حوار وطني شامل يستهدف إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع و الدولة .

كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمة السودانية لم تعد مجرد أزمة سياسية داخلية، بل تطورت لتصبح أزمة متعددة الأبعاد من تعقيد عملية الانتقال الديمقراطي. فقد أسهم استمرار الصراعات المسلحة و تدهور الأوضاع الاقتصادية و تزايد التدخلات الخارجية مجتمعة في إضعاف مؤسسات الدولة و تعميق حالة عدم الاستقرار .

بناء عليه ، يمكن القول إن مستقبل التحول الديمقراطي في السودان يبقى مرهونا بمدى قدرة القوى السياسية و العسكرية على تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية و العمل على بناء مؤسسات شرعية قادرة على إدارة الاختلافات السياسية بطرق سلمية و ديمقراطية كما يطالب المجتمع الدولي بدعم الاستقرار السياسي في السودان من خلال تشجيع الحلول السياسية التوافقية بدلا من تغذية الإستقطابات و الصراعات .

وكتحليل ختامي ، تؤكد هذه الدراسة أن التجربة السودانية تمثل نموذجا دالا على التحديات التي تواجه عمليات التحول الديمقراطي في الدول التي تتسم بالهشاشة السياسية و التدخل الخارجي المكثف ،حيث لا يكفي إسقاط النظام لتحقيق الديمقراطية بل يتطلب الأمر بناء مشروع وطني شامل يركز على المشاركة السياسية و سيادة القانون ، و كذا الاستقرار المؤسساتي بما يكفل إرساء تحول ديمقراطي حقيقي و مستدام.

خاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها :

كشفت الدراسة و تحليل لمسار التحول الديمقراطي في السودان منذ عام 2019 عن جملة من النتائج الجوهرية التي تبرز طبيعة المرحلة الانتقالية و تعقيداتها السياسية و الأمنية. وقد تمثلت أبرز هذه النتائج فيما يلي :

_ بينت الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي في السودان لم تكن مجرد نتاج لتغيرات سياسية داخلية فحسب ،بل هيأت تفاعلات معقدة بين العوامل المحلية و التدخلات الخارجية لظهور تحديات متعددة أثرت بشكل مباشر على استقرار المرحلة الانتقالية و استمراريتها .

_ أوضحت الدراسة أن الانقسام الحاد بين المكونين المدني و العسكري يمثل أحد العوامل المحورية التي أعاقَت تشكيل سلطة انتقالية مستقرة، إذ أفضى غياب التوافق السياسي إلى تعميق الاستقطاب و إضعاف فعالية مؤسسات الحكم الانتقالي.

_ كما أشارت الدراسة إلى أن ضعف البنية السياسية و المؤسسية في السودان ساهم في تعثر عملية الانتقال الديمقراطي ، خاصة في ظل محدودية قدرات مؤسسات الدولة و تعدد مراكز النفوذ ضمن الساحة السياسية و العسكرية .

_كشفت الدراسة أن التدخلات الإقليمية و الدولية دورا في توجيه مسار الأزمة السودانية و ذلك من خلال دعمها لأطراف داخلية معينة أو سعيها للتأثير في طبيعة التوازنات السياسية بما يخدم مصالح القوى الخارجية الإستراتيجية .

_توصلت الدراسة إلى أن استمرار التنافس بين الفاعلين الداخليين و الخارجيين أسهم في إطالة أمد الأزمة السياسية و الأمنية مما أثر بصورة مباشرة على إمكانية تحقيق انتقال ديمقراطي مستقر في السودان.

_إضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أن تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية كان له أثر كبير في تصاعد حدة الانقسام الداخلي، وهو ما انعكس سلبا على الاستقرار السياسي وعلى قدرة السلطة الانتقالية على إدارة المرحلة بفعالية.

خاتمة

وفي الختام ، خلصت الدراسة إلى أن نجاح أي مسار ديمقراطي في السودان رهين بتحقيق توافق داخلي حقيقي ، والحد من التدخلات الخارجية و بناء مؤسسات سياسية و دستورية ذات كفاءة تمكنها من إدارة الاختلافات السياسية بأسلوب سلمي و مستقر .

وبناء على هذه النتائج ، يتضح أن أزمة التحول الديمقراطي في السودان لا تمثل أزمة عارضة مرتبطة بفترة زمنية محددة بل تعكس إشكاليات بنيوية و سياسية عميقة تستدعي معالجة شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد الداخلية و الإقليمية و الدولية التي تؤثر في مستقبل الدولة السودانية .

قائمة المراجع

المراجع العربية (كتب):

- _أبو شوك، أحمد إبراهيم. الثورة السودانية (2018-2019): مقارنة توثيقية تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
- _البحيري، زكي. الحركة الديمقراطية في السودان 1943-1985. القاهرة: دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع، 1996.
- _حامد، التجاني عبد القادر. الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي.
- _حسن مكي. السودان: صراع الهوية والسلطة. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2006.
- _سورنسن، غيورغ. الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيروتات والمأمول في عالم متغير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- _شيفورسكي، آدم. مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي. ترجمة إلياس الحوراني. مراجعة وتقديم محمد حمشي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
- _عبد الله، علي الكواري، وعبد الفتاح ماضي. لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- _عبد الرزاق، صالح. الديمقراطية والأحزاب السياسية: إطار نظري ومفاهيمي. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020.
- _القدال، محمد سعيد. تاريخ السودان الحديث. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1992.
- _مجموعة باحثين. دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- _مجموعة مؤلفين. السودان: تجربة الانتقال الديمقراطي (2019-2021)، مشكلات الراهن وتحديات المستقبل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

_ مبروك، مهدي، تحرير. النخب والانتقال الديمقراطي: التشكل والمهام والأدوار. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

المراجع العربية (مقالات ودوريات ورسائل جامعية) :

_ أبو شوك، أحمد إبراهيم، وصلاح الدين الزين. "الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2022)". مجلة لباب، العدد 6 (2020): 4-5.

_ أحمد الحاج، أشرف حسن. "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الذهب في السودان." المجلة الجزائرية للبحوث العلمية 37، ع. ديسمبر (2023): 1-18.

_ أحمد أمل محمد، إمام. "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان." مجلة السياسة والاقتصاد 15، ع. 14 (2022): 2-44.

_ التركاوي، خالد. "الموارد الاقتصادية في السودان: ما نعرفه عن مصالح الأطراف الفاعلة." التلفزيون العربي، 27 فبراير 2025.

_ الدومة، صلاح الدين. السودان: الأبعاد الإقليمية والدولية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

_ السويدي، شكري عاشور، وإيهاب عطية الفارسي. "التحول الديمقراطي في الوطن العربي: المحددات والمعوقات." مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية 4، ع. 13 (2024): 1147-1213.

_ شافعي، بدر حسن. "دور هيئة الإيغاد في تسوية الصراعات: السودان نموذجًا."

_ عباس، عبد الله صالح. "عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول في السودان." مركز الجزيرة للدراسات، 15 نوفمبر 2021.

_ عدنان كاظم، أحمد، وبدرية صالح عبد الله. "أثر الحركة الاحتجاجية على مستقبل التغيير السياسي في السودان بعد عام 2019." مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، العدد 104 (2024): 349-378.

_ قمار، فيكا. "الأهمية الجيوستراتيجية للسودان." حزب التحرير - المكتب الإعلامي المركزي، 18 أغسطس 2025.

_ مدني، مدني عباس. المجتمع المدني في فترة الانتقال الديمقراطي في السودان 2019-2021. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA International، 2024.

_ موسى، عبده مختار. دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

_ ياسر عبد الرحيم صلاح الدين. أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية: السودان نموذجًا. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.

المراجع الأجنبية (Books):

_Atta H. el-Battahani. The Dilemma of Political Transition in Sudan: An Analytical Approach. Stockholm: International IDEA, 2023.

_Diamond, Larry. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

_Flint, Julie, and Alex de Waal. Sudan: Race, Religion, and Violence. London: Hurst & Company, 2005.

_Holt, P. M., and M. W. Daly. A History of Modern Sudan: From the Funj Sultanate to the Present Day. London: Routledge, 2011.

_Huntington, Samuel P. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

_Inglehart, Ronald, and Christian Welzel. Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

_Lechner, John. A History of Outsourced Violence: The Rise of the Rapid Support Forces, Libyan National Army, and Wagner Group. Geneva: Small Arms Survey, 2025.

_Linz, Juan J., and Alfred Stepan. Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

_O'Donnell, Guillermo, and Philippe C. Schmitter. Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

_Sharkey, Heather J. Sudan's Blood Memory: The Legacy of War, Ethnicity, and Slavery in Early South Sudan. Rochester: University of Rochester Press, 2003.

_Sørbø, Gunnar M. Sudan's Transition: Living in Bad Surroundings. Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2020.

_The Sudan Handbook. Edited by John Ryle et al. London: Rift Valley Institute, 2011.

المراجع الأجنبية (Articles & Reports) :

- _Abed, Bashaer Ahmed. "The Political Crisis Following the December 2019 Revolution and its Impact on Sudan's Democratic Transition." *Dirasat: Human and Social Sciences* 53, no. 6 (2026.)
- _Abdul-Jalil Abdalla et al. "The Failure of Mediation and Peacemaking Efforts in the Sudan Crisis." *African Journal on Conflict Resolution* (2025.)
- _Acemoglu, Daron et al. "Income and Democracy." *American Economic Review* 98, no. 3 (2008): 808–842.
- _Ali, EsraaMahadi, and Don-Eliseo Lucero-Prisno. "The Effects of Sudan's Armed Conflict on Economy and Health: A Perspective." *Health Science Reports* 8 (2025): 1–2.
- _Ali, Sabna, Syed MansoobMurshed, and ElissaiosPapyrakis. "Oil, Export Diversification and Economic Growth in Sudan: Evidence from a VAR Model." *Mineral Economics* 36 (2023): 77–96.
- _Hassan, Mai, and Ahmed Kodouda. "Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator." *Journal of Democracy* 30, no. 4 (2019): 89–103.
- _Huntington, Samuel P. "The Third Wave." pp. 137–150
- _Kurtz, Gerrit. "Power Relations in Sudan after the Fall of Bashir: From Revolution to War." Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2024.

_Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review* 53, no. 1 (1959): 69–105.

_Mainwaring, Scott. "Transition to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues." Working Paper no. 130. Notre Dame: Kellogg Institute, 1989.

_Mohamed, Issam A.W. "Impacts of Tribal and Economic Factors on Civil Conflict between North and South Sudan." MPRA Paper No. 31811 (2010).

_Mustasilta, Katariina. *The War in Sudan in the Era of a Multipolar World: Mismanaged Rather than Forgotten*. Helsinki: Finnish Institute of International Affairs, 2025.

_Onamu, Beatrice, and Israel NyaburiNyadera. "Paramilitary Forces, Domestic Politics and Conflict: A Case of the Sudan Crisis." *Obrana a Strategie* 24, no. 1 (2024): 143–158.

_Tar, Usman A. "Old Conflict, New Complex Emergency: An Analysis of Darfur Crisis, Western Sudan." *Nordic Journal of African Studies* 15, no. 3 (2006): 406–427.

_Verhoeven, Harry. "Surviving Revolution and Democratisation: The Sudan Armed Forces, State Fragility and Security Competition." *The Journal of Modern African Studies* (2023.)

_Zunes, Stephen. *Sudan's 2019 Revolution: The Power of Civil Resistance*. Washington, D.C.: ICNC Press, (2021).

المصادر الإلكترونية:

_ "تاريخ السودان." موقع سفارة جمهورية السودان في اليابان. تاريخ الاطلاع: 23 فبراير 2026.

<https://jp.sudanembassy.org/ar-country/profile/history-of-sudan>

_ "ثروات السودان: من فرصة اقتصادية كبرى إلى وقود لحرب مستمرة." يورونيوز عربي، 6 نوفمبر 2025.

<https://arabic.euronews.com/business/2025/11/06/sudans-wealth-from-a-major-economic-opportunity-to-fuel-for-an-ongoing-war>

_ International Crisis Group. Safeguarding Sudan's Revolution. Africa Report No. 281, October 2019. <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/281-safeguarding-sudans-revolution>.

_ Reuters. "The Two Rival Governments That Could Split Sudan." 2025 <https://www.reuters.com/world/africa/two-rival-governments-that-could-split-sudan-2025-03-05/>

_ Special Eurasia. "Sudan's War Crisis and the African Union's Imperative." February 26, 2026. <https://www.specialeurasia.com/2026/02/26/sudans-war-crisisn-african-union/>.

_ World Health Organization. "After Three Years of Conflict, Sudan Faces a Deeper Health Crisis." April 14, 2026. <https://www.who.int/news/item/14-04-2026-after-three-years-of-conflict--sudan-faces-a-deeper-health-crisis>

_ World Bank. Sudan: Overview. Updated 2022. <https://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview>.

قائمة الأشكال و الخرائط والصور

قائمة الخرائط :

الصفحة	العنوان	الخريطة
37	الجمهورية السودان قبل انفصال جنوب السودان (2011/1956)	الخريطة 01
38	الجمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان بعد سنة 2011	الخريطة 02
66	التدخلات الخارجية في السودان	الخريطة 03

قائمة الصور :

الصفحة	العنوان	الصورة
53	الرئيس الأسبق عمر حسن أحمد البشير	الصورة 01
57	الرئيس عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان	الصورة 02

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الشكل
15	الموجات الثالثة لتحول الديمقراطي	الشكل 01

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء :	2
شكر و تقدير :	3
ملخص:	4
خطة الدراسة :	6
مقدمة	8
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي و نظري لفهم الظاهرة	9
المبحث الأول: الديمقراطية و التحول الديمقراطي	11
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية كمفهوم سياسي	11
المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله	15
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتحول الديمقراطي	19
المبحث الثاني: واقع النظام السياسي السودان	24
المطلب الأول: نشأة النظام السياسي بعد الاستقلال	24
المطلب الثاني: الإطار الدستوري و القانوني	27
المطلب الثالث : واقع التعددية الحزبية والتحالفات السياسية	31
المبحث الثالث: الجغرافية السياسية للسودان	34
المطلب الأول : الموقع الجغرافي و الأهميته الإستراتيجية	34
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية كعامل محدد للأهمية الجيوسياسية في السودان	39
المطلب الثالث: انعكاسات الأهمية الجيوسياسية على مكانة السودان الاقتصادية و الدولية	44
الفصل الثاني: التحول الديمقراطي بين الانقسام الداخلي و التدخل الخارجي	48
المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي 2019	50
المطلب الأول: سقوط نظام عمر حسن البشير و بداية المرحلة الانتقالية	50
المطلب الثاني : تعثر الانتقال و الصراع الشراكة المدنية_العسكرية (2021/2019)	53
المطلب الثالث: من الحرب 2023 إلى واقع الانسداد السياسي الراهن	58
المبحث الثاني: التدخلات الخارجية في السودان	61
المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في التأثير على مسار التحول الديمقراطي في السودان	61
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية و الإقليمية في التعامل مع الأزمة السودانية 2026/2019	67

70.....	المطلب الثالث: التنافس الدولي و تأثيره على التحول السياسي في السودان.....
73.....	المبحث الثالث: الانقسامات الداخلية في السودان و أثرها على مسار التحول الديمقراطي.....
74.....	المطلب الأول: الانقسام داخل المؤسسة العسكرية في السودان.....
77.....	المطلب الثاني: الانقسام الجغرافي في السودان و علاقته بالبنية القبلية.....
81.....	المطلب الثالث: انعكاسات الانقسامات الداخلية على مسار التحول الديمقراطي في السودان.....
91.....	خاتمة
95.....	قائمة المراجع.....
103.....	قائمة الأشكال و الخرائط والصور.....
105.....	فهرس المحتويات.....